جامعة مؤتة
كُليّة الدّراسات العُليا

مَدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ بتأثيرِ وخطورةِ أدوارِ الجمعياتِ الشّهريةِ على المتعاملِينَ بها "مدينةُ الكركِ أُنموذجًا"

إعداد الطالبة
سوزان نعيم الشمايلة

إشراف
الأستاذ الدكتور حسين طه محادين

أُطروحة مُقدّمة إلى كلية الدّراسات العُليا استكمالًا
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
تخصص علم الجريمة/ قسم علم الاجتماع

جامعة مؤتة، 2021

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سوزان نعيم زامي الشمايله

والموسومة بـ: مدى معرفة المرأة الاردنية بتاثير وخطورة ادوار الجمعيات الشهرية على المتعاملين بها مدينة الكرك انموذجاً

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في علم الجريمة

القسم: علم الجريمة في تاريخ ٢٠٢١/٠٦/٠٩

من الساعة ١٢ إلى الساعة ٢ قرار رقم

أعضاء اللجنة:	التوقيع
أ.د حسين طه ابراهيم المحادين	مشرفا ومقررا
د. مراد عبدالله عبد المواجده	عضوا
د. رامي عودة الله عبدالله العساسفه	عضوا
د. د. أمل سالم حسن العواوده	عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

الإهداء

إلى صاحبِ الفضلِ الأولِ والأخيرِ الله عز وجل.

إلى من أفتقدُ حرارةَ تصفيقهما فرحًا بإنجازي في هذه اللحظة، ودمعت عينيّ على فراقهما، وما زلت أفتقدُ دعواتهما التي أجني ثمارها في كلِّ لحظة؛ أمي وأبي، رحمهما الله ...

إلى كلِّ أفرادِ أسرتي الذين وقفوا بجانبي...

إلى كلِّ من لم يدخرْ جهدًا في مساعدتي...

إلى كلِّ من أسهمَ في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية...

إلى زوجي الغالي الذي قدّمَ لي الدّعمَ والتشجيع خالد الختاتنة... وزهرة قلبي ريان...

وبناتي الأميرات: ليان وبيسان وجوان.

وإلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الطالبة

سوزان نعيم زاهي الشمايلة

الشكر والتقدير

الحمدُ لله الذي هدانا لنعمة العلم، وما كنا لنهتدِي لولا أنْ هدانا الله.

أتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور حسين طه المحادين المشرف على الرسالة؛ لِمَا كان له من فضل، وما بذله من جُهد، وما أوصى به من توجيهات وإرشادات علمية كان لها أبلغ الأثر بتشجيعي في الاستمرار والصبر لإعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاءِ لجنة المناقشة الكريمة الدكتور رامي العساسفة، والدكتور مراد المواجدة، والدكتورة أمل العواودة، لما بذلوه من جهد في قراءةِ هذه الرسالةِ، وستكون ملاحظاتهم القيمة موضع اهتمامي لترقَى إلى أفضل صورةٍ.

وأتقدمُ، كذلك، بالشكرِ والعرفانِ إلى مديري الفاضل الدكتور أيمن الطراونة، وإلى كل من وقف بجانبي وساعدني وقدّم لي النصح والإرشاد في إنجاز هذه الرسالة بصورتها النهائية.

وأسال الله المولى– عزّ وجلّ– أن يوفقنا وكل المخلصين لبناء هذا الوطن، متمنية للجميع التوفيق والسداد.

الطالبة

سوزان نعيم زاهي الشمايلة

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحـة
الإهـداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الملاحق	ز
المُلخّص باللغة العربية	ح
المُلخّص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفيّة الدّراسة وأهميّتها	1
1.1 مُقدّمـة	1
2.1 مُشكلة الدّراسة وأسئلتها	4
3.1 أهداف الدّراسة	7
4.1 أهميّة الدّراسة	8
5.1 التعريفات الإجرائية	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدّراسات السّابقة	11
1.2 الإطار النظري	11
2.2 الدّراسات السّابقة	49
3.2 التعقيب على الدّراسات السّابقة	58
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم	**60**
1.3 منهجية الدّراسة	60
2.3 مجتمع الدّراسة وعيّنتها	60
3.3 أداة الدّراسة	63
4.3 صدق أداة الدّراسة وثباتها	65
5.3 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات	70

المحتـوى	الصفحـة
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات	71
1.4 عرض النتائج	71
2.4 مناقشة النتائج	90
2.4 التوصيات	102
المراجع	104
الملاحق	115

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــوانه	الصّفحة
1	توزيع عيّنة الدّراسة وفقًا للمتغيّرات الديموغرافية	61
2	معاملات ارتباط الفقرات مع المجالات والدرجة الكلية لأداة الدّراسة	66
3	جدول معاملات ارتباط المجالات مع بعضها بعضًا ومع الدرجة الكلية	68
4	معاملات ثبات الاتساق الداخلي للأداة ككل والمجالات	69
5	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والمستوى، لمدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية	71
6	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والمستوى، لمدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية	72
7	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والمستوى، لمدى معرفة المرأة الأردنية بالأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجمعيات الشهرية	74
8	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والمستوى، لآثار الجمعيات الشهرية	76
9	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والمستوى، ما خطورة الاشتراك في الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها	78
10	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.	81
11	متعدد الاتجاهات (5 way –anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمدى معرفة المرأة الأردنية في الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّر: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.	82
12	نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) لبيان اتجاه الفروق بين متوسطات المؤهّل العلمي والحالة الاجتماعية	83

رقم الجدول	عنـــوانه	الصّفحة
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة	84
14	نتائج تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5 way –anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.	85
15	نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) لبيان اتجاه الفروق بين متوسطات الحالة الاجتماعية	86
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآثار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.	86
17	نتائج تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5 way –anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لآثار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.	87
18	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لخطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.	88
19	نتائج تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5 way –anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لخطورة الجمعيات الشهرية وفقً المتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.	89
20	نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) لبيان اتجاه الفروق ين متوسطات المهنة	90

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوانه	الصّفحة
أ	أداة الاستبانة في صورتها الأولية (استبانة المُحكّمين)	116
ب	الاستبانة في صورتها النهائية	132
ج	قائمة بأسماء السّادة المُحكّمين للاستبانة	144
د	كتاب تسهيل المهمة	146

المُلخّص

مدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ بتأثيرِ وخطورةِ أدوارِ الجمعياتِ الشّهريةِ على المتعاملِينَ بها "مدينةُ الكركِ أُنموذجًا"

سوزان الشمايلة

جامعة مؤتة 2021

هدفت هذه الدّراسة إلى الكشف عن مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية وأدوارها النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وخطورة أدوارها على المتعامِلِينَ بها "مدينة الكرك أُنموذجًا". ولتحقيق أهداف الدّراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقامت الدّراسة ببناء استبانة (الجمعيات الشهرية)، وتكون مجتمع الدّراسة من جميع نساء مدينة الكرك، واللواتي بلغن (10,250) امرأة، واللواتي تتراوح أعمارهن من (18) عامًا وما فوق، وتم اختيار عيّنة عشوائية مكوّنة من (806) امرأة، من النساء العاملات، وغير العاملات، والمتعلّمات، وغير المتعلّمات في مدينة الكرك.

أظهرت النتائج أن مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية جاءت مرتفعة، حيث جاءت بالمرتبة الأولى. أما مدى معرفة المرأة الأردنية بأدوار الجمعيات الشهرية، فقد جاءت بدرجة مرتفعة بالمرتبة الثانية. أما النتائج المتعلقة بمعرفة المرأة بخطورة الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها، فقد أشارت إلى درجة مرتفعة بالمرتبة الثالثة. أما معرفة المرأة بآثار الجمعيات الشهرية قد جاءت بدرجة متوسطة وبالمرتبة الرابعة.

وأشارت نتائج الدّراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في مدى معرفة المرأة الأردنية للجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمهنة، وأفراد الأسرة، في حين أظهرت وجود فروق دالة إحصائيًّا في مدى معرفة المرأة الأردنية للجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: المؤهّل العلمي والحالة الاجتماعية، وبيّنت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في معرفة المرأة الأردنية لأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر والمؤهّل العلمي والمهنة وأفراد الأسرة، في حين تبيّن وجود فروق دالة إحصائيًّا في معرفة المرأة الأردنية لأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: الحالة الاجتماعية. وأظهرت النتائج، أيضًا، عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في معرفة المرأة الأردنية لآثار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، الحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة، وكشفت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في معرفة المرأة الأردنية لخطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، وأفراد الأسرة، في حين أظهرت وجود فروق دالة إحصائيًّا في خطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغير المهنة.

Abstract

The extent of the Jordanian women's knowledge about the impact and risk of the monthly associations' roles on those who deal with them," Karak city as a model"

Suzan Al-Shamayleh

Mutah University 2021

This study aimed to reveal the extent of Jordanian women's knowledge of monthly associations and their psychological, social, cultural and economic roles, and the risk of their roles on those dealing with them, "The city of Karak as a model". To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used, and the study built a questionnaire (the monthly associations). The study population consisted of all the women of the city of Karak who reached (10.250) women whose ages ranged from (18 and above) years, and a random sample was selected consisting of (806) working and non-working as well as educated and uneducated women in the city of Karak.

The results showed that the extent of Jordanian women's knowledge of the monthly associations was high, as it ranked first. As for the extent of Jordanian women's knowledge of the roles of the monthly associations, it was with a high degree and ranked second. As for the results related to women's knowledge of the dangers of the monthly associations on their dealers, it indicated a high degree and ranked third, while women's knowledge of the effects of monthly associations was in a medium degree and ranked fourth.

The results of the study indicated that there were no statistically significant differences in the extent of the Jordanian women's knowledge of the monthly associations according to the variables of age, profession, and family members, while there were statistically significant differences in the extent of Jordanian women's knowledge of the monthly associations according to the variables of educational qualification and social status. The results showed that there were no statistically significant differences in Jordanian women's knowledge of the monthly roles of associations according to the variable: age, educational qualification, profession and family members, while the results showed that there were statistically significant differences in the Jordanian women's knowledge of the monthly roles of associations according to the variables of social status. The results also showed that there were no statistically significant differences in the Jordanian women's knowledge of the effects of monthly associations according to the variables of age, educational qualification, marital status, profession, and family members, while there were statistically significant differences in the risks of the monthly associations according to the variable of profession.

الفصل الأول

خلفيّة الدّراسة وأهميّتها

1.1 مُقدّمة:

في ظلّ الانفتاح العالمي، وسهولة الانتقالِ والاتصالِ بين الشعوبِ، وانتشار المعرفة، واتساع الإمكانات في التجارة والصناعة، مع ضخامةِ الموارِدِ للدولِ الغنيةِ، وشحّها لدى الدولِ الفقيرةِ، مثل الأردنِّ الذي يعاني من فقرٍ وتوالي الأزمات، وما يعانيه من مديونيةٍ أثقلت كاهلَ مواطنيه، وجعلته من دولِ العالمِ الثالثِ، لكن امتلاكه للموارد البشريةِ الخلّاقةِ وضعته مع الدولِ المتعلمةِ التي أسهمت في تطوير الكثير من الدول العربية والعالمية. وللمرأة الأردنية إسهامات وأدوار فعالة في هذه المسيرةِ التي جعلت منها رائدة على المستويين: العربي والعالمي، من ربّةِ منزلٍ متعلمةٍ وواعيةٍ لدورها إلى رئيسةٍ، ومديرةٍ وغيرها من الوظائف، فقد كان لها دورٌ في التنميةِ الشاملةِ في بناءِ الوطنِ والمواطنِ، كذلك إلى حاجةِ العائلةِ الأردنية إلى مواردَ ماديةٍ تعين على مستلزمات الحياةِ وأعبائها الكثيرةِ، وهذا الذي دفعها إلى العملِ والمشاركةِ في تحمّلِ نفقاتِ عائلتها، وتحسينِ ظروفها. وللمرأةِ دورٌ في خدمةِ المجتمعِ لا يقلُّ أهميّة عن دورِ الرجلِ، فهي شريكته في العملِ والإنتاجِ، بما يصون كرامتها، ولا يسيء إليها، وتدرك المرأة حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، وتؤثر في حركةِ الحياةِ في وطنها تأثيرًا بالغًا، يدفع به إلى المزيدِ من التقدمِ والرقي، وملاحقة الركب الحضاري على مستوى المجتمعات الإسلاميةِ والعالميةِ جميعها.

تُعدّ المشاركةُ في الحياةِ العامةِ، والإسهام في القضايا الوطنية أمرًا غيرَ مقتصرٍ على الرجالِ دونَ النساءِ، فدورُ النساءِ في العمل الوطني والخيري والتطوعي يكملُ كلّ منهما الآخر في التنميةِ المجتمعيةِ. ونتيجةً لاحتياجات العصر للمزيدِ من الموارِدِ البشريةِ المدربةِ والمؤهّلة للتصدي لجميع التحدياتِ التي يحملها بينَ ثناياه، كانَ لا بدّ من تنمية هذه الموارد البشرية، أو الرأسمال الاجتماعي بشقيه: الذكور والإناث. ولأن المرأةَ تشكّلُ نصفَ تلكَ الموارِدِ، فيجبُ الاهتمامُ بها ليتم الاعتماد عليها في تنفيذ برنامجِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعية، بالإضافة إلى دورها في تكوين شخصيةِ أطفالِ المجتمعِ؛ أجيالِ الغدِ (نصر، 2017)، حيث إنها معيلة لأسرتها بعيدًا عن كل تلكَ الأدوارِ التي تقترنُ

بها وبطبيعتها، الأمر الذي يضيف لها عبئًا اقتصاديًّا ماليًّا يجعلها في تشتّت، خاصة إذا كانت غير عاملة.

إن مساهمةَ نساءِ المجتمعِ الأردني في النشاطِ الاجتماعي والاقتصادي سببٌ رئيسٌ في إحلال صورةِ المرأةِ المثقفةِ المنتجةِ والواعيةِ مكانَ الصورةِ النمطيةِ في مجتمعاتنا كدورها بوصفها زوجة، وأمًّا، وربّة بيتٍ ضعيفةً خاضعةً، فعندما تكونُ المرأة واعيةً بأدوارها متسلحةً بالقدرِ الملائم من المعرفةِ والثقافةِ والخبراتِ والقدراتِ والمهارات، تعدّ أداةً فعّالةً في تنميةِ المجتمعِ بالشكلِ المناسبِ (مكتب العمل الدولي، 2013)، فالمرأةُ الأردنيةُ من خلال سعيها إلى تحسينِ مستوى معيشتها الاقتصاديةِ، والاجتماعيةِ، ولتستطيعَ مواجهةَ التحدياتِ الاقتصاديةِ التي تواجهها، فإنها تلجأ إلى طرقٍ غيرِ رسميةٍ وقانونيةٍ في التوفيرِ والاستثمارِ لسدّ احتياجاتها، مثل الجمعيات الشهرية.

لقد سعتِ المرأةُ العربيةُ تحديدًا إلى تحسينِ وضعها الاجتماعي والاقتصادي بكافةِ السبل، ومن هنا برزت أهميّة التعاون المجتمعي من خلال الجمعيات الشهرية، والتي تعدّ الملاذَ الأخيرَ لسدِ احتياجات الأسرة، لذلك تمَّ اللجوءُ لمثلِ هذه الجمعياتِ التي تنشأ بينَ السيداتِ العاملاتِ، وربّاتِ المنازلِ اللواتي يقبلن عليها بشكلٍ كبيرٍ، بالإضافة إلى جمعيات الموظفين التي تسعى إلى ترسيخ مبادئ التعاون وتحسين الأوضاع المعيشية (العصيمي، 2014)، فهذا النوع من الادّخار الجماعي يكونُ منتشرًا بين الموظفين في القطاعِ العامِ الذين يستكملون احتياجاتهم من خارج الراتب لتدنّي رواتبهم فيلجؤون إلى الجمعيات الشهرية .

إن الجمعيات الشهرية طريقةٌ شائعةٌ للادخار، وهذا ما يجعل الأغلبية من الناسِ والفقراءِ، ومعظمهم من موظفي القطاع العام– من خلال رواتبهم الزهيدة–يتحرّكون لإقامة الجمعيات الشهرية كجزءٍ من سعيهم للتغلب على صعوبات وتكاليف الحياة الآخذة بالارتفاع (خليل، 2019).

إنَّ الجمعياتِ الشهرية هي الوسيلةُ الفعالةُ، خاصة عند مواجهة الأزمات، حيث إنها تلزم الأسرة على الادّخار، وهذه الطريقة يستخدمها الجميع بدءًا من طلبة الجامعات إلى الموظفين، حتى التجار، ويستخدمها الأغنياء لتوفير مبلغٍ كبيرٍ، وذلك

بالاتفاق على قسطٍ شهري كبير؛ إذ تُعدُّ شكلًا من أشكال الالتزام تجاه النفس والأعضاء الآخرين ضمن كل جمعية، ولو انتشرتْ هذه الطريقةُ (الجمعيات الشهرية) لما احتاجَ الناسُ إلى الاقتراضِ من البنوكِ، بشرطِ التزامِ المشتركين في الجمعية بالدفعِ الشهري، وبعضُ الأفراد يفضلُ الجمعياتِ النسائيةِ لشدةِ حرصهنَّ على الالتزام في الدفع في الوقتِ المحددِ، خاصةً أنَّ الجمعيات الشهرية النسائية أغلبها من النساءِ المتزوجات لكونهنّ يملكنَ التزاماتٍ ماليةً أعلى (Gugerty, 2007)؛ لذا نجد أنَّ الجمعياتِ الشهريةَ واحدةٌ من الطرق التي تلجأ إليها المرأة لسدّ احتياجاتها ومتطلبات أسرتها الاقتصادية والاجتماعية دون اللجوء إلى البنوك والقروض، ودفعِ الفوائدِ المبالغِ بها من قبل البنوكِ الربحيةِ، بالإضافةِ إلى طولِ مدة السداد، وصعوبة الحصول أصلًا على مثل هذه القروض البنكية، فهي طريقة لسدّ الديون، وادخار المال عند الحاجة لمدة متفق عليها وتمكينها اقتصاديًّا.

حيثُ يوجدُ علاقةٌ جيدةٌ بين الجمعيات ومستوى التمكين الذي يعني "استخدامَ السياساتِ العامةِ والإجراءاتِ التي تهدفُ إلى دعمِ مشاركةِ النساءِ في الحياةِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، أو غيرها، وصولًا إلى مشاركتهنَّ في صنعِ القرارِ الذي له تأثيرٌ مباشرٌ على المجتمعِ" (أحمد، 2012)، حيث إنَّ الادّخار في هذه الجهاتِ غيرِ الرسميةِ (الجمعيات الشهرية) أدّى إلى زيادةٍ كبيرةٍ في قدرةِ المرأةِ على اتخاذِ القرارِ داخلَ الأسرة، وهو ما يدلُّ عليه (نفقات المنزل، وتنظيم الأسرة، وتعليم الأطفال، وزيادة شراء السلع الأنثوية).

ويرى آخرونَ أنَّ الجمعيةَ الشهريةَ هي الحلُّ الأمثلُ لتسديدِ الديونِ، أو تجميعِ المالِ، وهي نظامٌ سائدٌ ومعروفٌ منذ سنوات بعيدة، وقد أثبتَ فعاليته الكبيرة في جمعِ المالِ وادخاره، وأنها الوعاءُ الذي من خلاله تستطيعُ النساءُ المعيلاتُ من تنظيمِ أنفسهنَّ من خلال تحقيقِ أهدافهنَّ وقدرتهنَّ على المشاركةِ في الحصولِ على نتائجها، وما للجمعياتِ من دورٍ في تنميةِ المجتمعِ إذا قامت بمسؤوليتها تجاه السيدات المعيلات لتحسينِ أوضاعهنَّ من خلال تمكينهنَّ اجتماعيًّا، وثقافيًّا، واقتصاديًّا، وإدماجهنَّ في عملية التنمية (Platteau, 2004). بالرغم من دور الجمعيات الشهرية الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الإيجابي، فإن لها آثارًا سلبية على الأسرة.

حيثُ إنها قد تزعزع كيانَ الأسرة، بالرغم من أنَّها كانت جانبًا مساعدًا في رفعِ المستوى المعيشي لها، وقد يختلف الزوجان على مشاركة الزوجة في الجمعية، فالنساءُ اللاتي يسيطرنَ على دخل الأسرة هنَّ الأكثر عرضةً للمشاركةِ فيها، بينما النساءُ اللاتي لا يملكنَ سيطرةً على دخلِ الأسرة، ولسن عاملات، تصبح قضية مشاركتهن أمرًا متعلقًا بموافقةِ الزوجِ، وإلا نشأتِ الخلافات الزوجية (Anderson& Baland, 2002). إلا أنها قد تعرض مسؤوليتها وأعضائها للخطر،؛ لأنها تدخل الجميع في إشكالاتٍ قانونيةٍ في حالِ استيلاء أحدهم على أموالِ بقية المشاركين في الجمعية.

وبالرغمِ ما للجمعياتِ الشهريةِ من آثارٍ إيجابيةٍ، إلا أنها قد تؤدي إلى مخاطرَ قد تجهلها المرأةُ، أو المتعاملون بها، كعدمِ الالتزامِ بالدفعِ من أحدِ المشتركين في الجمعية، أو حدوثِ النصبِ أو الاحتيالِ، أو أمورٍ ماليةٍ أخرى، كما أنها غيرُ قانونيةٍ، وغيرُ رسميةٍ، فالمتعارفُ عليه أنها نوع من التعاضدِ الاجتماعي؛ لأنها توفرُ سيولةً ماليةً للأفرادِ بصورةٍ طارئةٍ (Ashraf, Karlan& Yin 2010).

2.1 مشكلة الدّراسة وتساؤلاتها:

لاحظت الطالبة من خلال معايشتها وتفاعلها اليومي كموظفة مع الكثيرات من سيدات المجتمع المحلي الذي تدرسه، واللواتي يشتركنّ بجمعيات شهرية متباينة القِيم أو رأس المال لكل جمعية، دون إدراك بعضهنَّ للدوافعِ الكامنةِ وراءَ اشتراكهنَّ لهذه الجمعيات، أو حتى غياب المهاراتِ الكافية لتنظيمها، وأوجه الإنفاق بصورة رشيدة، الأمر الذي يقتضي تعامل المرأة مع هذه المشكلة استنادًا إلى أطروحات علم الاجتماع الاقتصادي.

وبناء على ما سبق، تسعى هذه الدّراسة إلى إزالةِ الغموضِ المعرفي عن العلاقةِ بينَ مدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ في مجتمعِ الدّراسة، وتأثير وخطورةِ أدوارِ المشاركةِ في عضويةِ هذه الجمعيات غير المرخصةِ قانونيًّا من منظور جندري، وتغطي مشكلةُ الدّراسة النطاقَ القانوني للبحثِ، أيضًا، حولَ هذه المخاطر ، خاصة أنَّ ما يتعلق بهذه الدّراسة لا يتوفرُ فيه إحصاءاتٌ رسميةٌ بما يتعلق بها؛ بسبب عدمِ وجودِ دراساتٍ علميةٍ تعالجُ هذا الموضوعَ الاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني. وبعد أن أجرت المسوحات

المكتبية اللازمة بهذا الخصوص، ولعدم وجود إحصاءات مباشرة في موضوع مشكلة الدّراسة، فقد وظفت الطالبة المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة.

حيث تشيرُ الإحصاءاتُ إلى ضعف مشاركةِ الإناثِ الأردنيات في سوقِ العملِ الأردني مقارنةً بالذكورِ الأردنيين، حيثُ بلغَ معدلُ المشاركةِ الاقتصاديةِ للإناثِ (15.2 %)، مقابل (55.9%) للذكور، كما أنَّ مشاركةَ الإناثِ في القوى العالمية تبلغُ(48.5%)، أقلَّ بنسبة 26.5% من معدل الذكور، خاصة في الدولِ الناميةِ. ونتيجة لذلك؛ ما زالت المرأةُ ممثلةً تمثيلًا زائدًا في العمالة غير الرسمية في البلدانِ الناميةِ (منظمة العمل الدولي، 2018). وفي ضوءِ هذه المؤشراتِ، فإنَّ هذا يلفتُ الانتباه إلى لجوء النساء الأردنيات إلى طرقٍ أخرى للتغلب على الفقر والسعي للتوفير يهدف إلى سدّ الاحتياجات الاقتصادية، ودفع عجلة التنمية معًا، كاللجوءِ للمشاركةِ في الجمعيات الشهرية.

وعندَ البحثِ عن الأسبابِ الكامنةِ وراءَ ضعفِ مشاركةِ المرأةِ الأردنيةِ في سوقِ العملِ، يتبينُ أنَّ فجوةَ الأجورِ هي أحدُ الأسبابِ الرئيسةِ الكامنةِ وراءها، حيثُ أظهرت نتائجُ مسحِ الاستخدامِ لعام(2019) أنَّ متوسطَ الأجرِ للإناثِ في القطاعين: العام والخاص معًا بلغ(458) دينارًا أردنيًّا مقابل(507) دينارًا أردنيًّا للذكور؛ أي بفارق (49) دينارًا أُردنيًّا لصالح الذكور، كما أن السببَ في ضعفِ تلكَ المشاركةِ هو طبيعةُ المجتمعِ الأردني الذي يحتّم على المرأةِ عدمَ الظهورِ المباشرِ، خاصة في البيئاتِ القرويةِ والريفيةِ، الأمر الذي تظهرُ آثاره على المستوى الاقتصادي للأسرةِ، ويمكنُ القولُ أنَّ المرأةَ في الإحصائيات السكانيةِ العامة للسنواتِ الأخيرة: (2016، 2017، 2018)، تشكّلُ ما نسبته (48.4%) من السكان، حيثُ إنَّ وضعها الاقتصادي نسبةً لطبيعتها كأنثى من المجتمعِ الأردني يعدّ أثرًا حرجًا من الرجلِ؛ لكونها أكثرَ تأثرًا بالتغيّراتِ الاقتصادية التي تزيدُ من معاناتها بصفتها امرأة أثناءَ قيامها بأدوارها المفروضةِ عليها من قبلِ المجتمعِ (دائرة الإحصاءات العامة، 2019)، فالتغيّراتُ الاقتصاديةِ تؤثرُ في المرأةِ، خاصةً تلكَ التي تكونُ مسؤولةً، أو معيلةً لأسرتها، أو فقيرةً، أو ذات دخلِ محدود.

إنَّ هناك اختلافًا بينَ أربابِ الأسرِ الفقيرةِ، وغيرِ الفقيرةِ، وتبرزُ هذه الاختلافات على النساءِ، خاصة تلك النساء المسؤولات عن الإنفاقِ والمعيلات لأسرهنَّ، وتكمنُ أوجه الاختلافِ في التالي: انخفاضِ متوسطِ الدخلِ للأسرِ الفقيرةِ التي تعيلها الإناث مقارنةً مع الأسرِ الفقيرةِ التي يعيلها الذكورُ، حيثُ يبلغُ متوسطُ الدخلِ من (4394) دينارًا إلى (38056)؛ أي بمقدار (538) دينارًا أُردنيًّا، هذا بالإضافة إلى معدلِ البطالةِ للأفرادِ الفقراءِ في هذه الأسرِ التي تعيلها الإناثُ ضمنَ العيّنة العمرية (15) سنة فأكثر، فتبلغ معدل بطالة الإناث (56.5%) مقابل (25.1%) للذكور، وتعاني المرأةُ الفقيرةُ من انخفاضِ معدلِ المشاركةِ الاقتصاديةِ في سوقِ العملِ؛ ما يشكّلُ ضغطًا على الأسرِ الفقيرةِ التي تعيلها المرأةُ (آل سيف، 2012).

ولأنَّ المرأةَ الأردنيةَ عمومًا، تسعى عبر التمكين إلى التغلب على الأزماتِ الاقتصاديةِ التي فرضها واقعُ عصرنا الحالي، فقد أدّى هذا الواقعُ الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمةِ في انتشارِ الجمعياتِ الشهريةِ الوجاهيةِ (وجهًا لوجه) منها بصورة أوسع من الجمعيات الإلكترونيةِ في المجتمعِ بين السيدات تحديدًا، وهو ما يُسمّى الادّخار الجماعي الشهري كنوعٍ من البدائلِ للتغلبِ على الأزماتِ الحاليةِ، وإعراضًا ضمنيًّا عن التعامل مع القروض البنكية بفوائدها المالية المرتفعة والشروط الصعبة للحصول عليها من وثائق وكفلاء، وما تقوم به هذه الجمعيات بأدوارها المختلفة خدمة لهنَّ، وخطورة مصاحبة لقيام هذا النوع من الجمعياتِ. وفي ضوء هذه المعطيات المتداخلة لدوافع الجمعيات الشهرية بين الاقتصاد والاجتماع والقانون، استلزم دراسة مدى معرفةِ المرأةِ لدورِ هذه الجمعيات، ومدى ما يمكنُ أنْ تقدمه من مساهمةٍ في تطور الأوضاعِ الاقتصاديةِ للأسرةِ، وما لأهميّة وأثرِ الجمعياتِ الشهرية في تنميةِ المجتمعِ.

وأخيرًا، تسعى هذه الدّراسة للإجابةِ عن التساؤل الرئيس الآتي: **ما مدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ بتأثيرِ وخطورةِ أدوارِ الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها في مدينة الكرك؟**

ويتفرّع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما مدى معرفة المرأةِ الأردنيةِ بالجمعياتِ الشهريةِ في حياتها اليومية؟

2- ما مدى معرفة المرأةِ الأردنيةِ بالأدوارِ النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤديها الجمعيات الشهرية عند اشتراكها في هذا النوع من الجمعيات؟

3-ما تأثير الجمعيات الشهرية متبادلة المنفعة بين أعضاء هذه الجمعيات؟

4-ما خطورة الاشتراك في الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها؟

5- هل تُوجد فُروق في مَدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ بالجمعياتِ الشهريةِ وتأثير وأدوار وخطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها تُعزى للمتغيّرات الديمغرافية: العُمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة؟

3.1 أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة الحَاليةُ، بشكلٍ أساس، إلى رصدِ وتحليلِ مدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ في مجتمعِ الدّراسة عَنْ تأثيرِ وخطورةِ أدوارِ الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها، من خلال سعي الدّراسة إلى تحقيقِ الأهدافِ الآتية:

1- تحديدُ مدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ بالجمعياتِ الشهريةِ في حياتها اليومية.

2- تحديد مدى معرفة المرأة الأردنية بالأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجمعيات الشهرية على أعضاء هذه الجمعيات.

3- الكشفُ عن التأثير المصاحب لقيامِ الجمعياتِ الشهريةِ عند اشتراك المرأة الأردنية في هذا النوع من الجمعيات.

4- الكشف عن خطورةِ أدوار الجمعياتِ الشهريةِ عند مشاركتهنَّ فيها.

5- الكشف عن الفروق في مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية وتأثير وأدوار وخطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها تُعزى للمتغيّرات

الديمغرافية: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

4.1 أهميّةُ الدّراسةِ:

تأتي الأهميّة مِن خلالِ جَانِبَيْنِ رئيسَيْنِ، هما:

أولًا: الأهميّةُ النَظريَةُ.

1- تعدّ هذه الدّراسة من الدارساتِ النادرة علميًّا، حسب علم الطالبة، بعد أنْ أجرت الطالبة مسوحات مكتبيةً في هذا الخصوص.

2- يتوقعُ أن تقدّمَ الدّراسة إطارًا نظريًّا وميدانيًّا مفصّلًا عن مفهومِ، ومبرراتِ، ومخاطرِ مشاركةِ المرأة الأردنية ضمن مجتمع الدّراسة من وجهة نظرهنّ.

3- معرفةُ مدى ضرورةِ وفاعليةِ المشاركةِ في إنشاءِ، أو اشتراك المرأة الأردنية في الجمعيات الشهرية، وانعكاسُ ذلك على المستويين: الفردي، والمؤسس المالي والقانوني مجتمعيًّا.

4- تزويدُ المكتبات الأردنية والعربية بنتائجَ علميةٍ وميدانيةٍ عن واقعِ وأهميّة إنشاءِ، أو اشتراك المرأة الأردنية في الجمعيات الشهرية من وجهة نظرهنّ.

ثانيًا: الأهميّةُ التطبيقيةُ.

يتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدّراسة وتوظيف نتائجها الفئات الآتية:

1- الباحثون والدارسون في مجال اقتصاديات الأفراد، والأسر، والمجتمع، ودور المرأة في ذلك.

2- المخططون الاجتماعيون والاقتصاديون في مجالات الأسرة، والدّراسات العلمية المستقبلية، والمؤسسات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

3- الإعلاميون المتخصصون في مجالِ اقتصاديات الأفراد، والمجتمعِ، والأسرِ والمرأةِ، والتحديات التي تواجهها في المجتمع الأردني.

4-الآباء، والأمهات، والأهل، ومن له صلة من الاستفادة من الجمعيات الشهرية.

5- يتوقع أنْ يستفيدَ من نتائجِ هذه الدّراسة ما يلي:

أ-المرأةُ الأُردنيةُ.

ب–البنوكُ والمؤسساتُ الماليةُ.

ج–القانونيون.

6–إمكانية توظيف النساء المشاركات أو الراغبات في الاشتراك بهذه الجمعيات لنتائج هذه الدّراسة في توعيتهنّ عن واقع، وتفاصيل، وخطورة هذه الجمعيات في حياتهنّ اليومية.

7–تزويد صنّاع القرار الاقتصادي والاجتماعي بمعلومات علمية عن واقع هذه الجمعيات، وحجم الأموال المتداولة في الظل لهذه الجمعيات، ومدى تأثيرها الضمني على سدادِ الضرائب المفترض أن تسهم أو تدفع للدولة من هذه الأموال؛ كي تسهم هذه الضرائب كجزء من مساهمتها في تقديم خدمات تنموية لأبناء المجتمع الأردني.

5.1 التعريفاتُ الإجرائيةُ:

1– **الجمعيات الشهرية (الدورية):** هي تنظيمٌ اقتصادي، واجتماعي، غير قانوني، طوعي وغيرُ ربحي، أو عقدٌ شفاهي غير مدونٍ يضمُّ في عضويته رجالًا ونساءً من مختلفِ شرائحِ ومناطقِ المجتمعِ، يهدفُ إلى تحقيقِ المنافعِ الاقتصاديةِ المتبادلةِ، وبناءِ علاقاتٍ اجتماعيةٍ بينَ الأعضاءِ أيضًا، ويترتبُ عليها عددٌ من التأثيراتِ الاجتماعيةِ، والثقافيةِ، والقانونيةِ، وتتفاوتُ من حيث العددُ الكلي، والمبلغُ المحددُ، وتحملُ الطابعَ التعاوني من خلالِ اقتطاعِ الأموالِ بشكلٍ شهري، أو دوري، ويتولى جمعَ المالِ وتوزيعه شخصٌ يسمّى رئيسَ الجمعيةِ، وتقاسُ بالمتوسطِ الحسابي لاستجابات المبحوثات على المحورِ الخاصِ بهذا التعريفِ ضمن استبانةِ الدّراسة.

2– **المعرفة:** وهي درجةُ الوعي والعلمُ بأدوارِ وتأثير خطورة الجمعياتِ الشهريةِ المختلفةِ حسبَ متغيّراتِ هذه الدّراسة، وتُقاسُ بالمتوسطِ الحسابي لاستجابات المبحوثات على المحورِ الخاصِ بهذا التعريفِ ضمنَ استبانةِ الدّراسة.

الدور: درجةُ أداءِ الشخصِ لما هو مطلوبٌ منه من التزامات مالية ومسؤولياتٍ إداريةٍ، واجتماعيةٍ وقانونيةٍ، ضمن حدودِ وأهدافِ الجمعيةِ الشهريةِ المُشاركِ بها، رغم أنها ليست مسجلة لدى جهة رسمية.

أدوارُ الجمعياتِ الشهريةِ: هي مجموعةٌ من المهامِ والالتزامات المالية الأخلاقية التي تسهمُ بها الجمعياتُ الشهريةُ في حياةِ المرأةِ الأردنيةِ؛ بهدفِ تحقيقِ أهدافها التي أُنشئتْ من أجلها، وتُقاسُ بالمتوسطِ الحسابي لاستجابات المبحوثات على المحورِ الخاصِ بها ضمنَ استبانةِ الدّراسة.

3- **آثارُ الجمعياتِ الشهريةِ:** هي مجموعةُ التأثيرات التي تظهرُ على العضوات المتعاملات بالجمعيات جرّاءَ تطبيقها، وتقاسُ بالمتوسطِ الحسابي لاستجابات المبحوثات على المحورِ الخاصِ بها ضمنَ استبانةِ الدّراسة.

4- **الخطورةُ إجرائيًّا:** هي موقفٌ يفرضُ مستوى تهديدٍ لدخلِ المشاركاتِ المالي جرّاءَ وجودِ خطرٍ ما في الاشتراكِ بهذه الجمعيات الشهرية؛ كونها تمثل تعاقدًا طوعيًّا بين النساء الأعضاء.

5- **خطورةُ الجمعياتِ الشهريةِ:** النتائجُ السلبيةُ والآثارُ المترتبةُ علىَ وجودِ خطرٍ ما، مثل: (عدم إيفاد أي من العضوات في تسديد التزامها الشهري المسبق المحدد في هذه الجمعيات) جرّاءَ اشتراكهنَّ في جمعيةٍ شهريةٍ ترتبُ عليهنَّ التزاماتٍ ماليةً، واجتماعيةً غيرَ معلومةٍ بالمعنى القانوني، وتقاسُ بالمتوسطِ الحسابي لاستجابات المبحوثات على المحورِ الخاصِ بها ضمنَ استبانةِ الدّراسة.

الفصلُ الثاني
الإطار النظري والدّراسات السّابقة

يتناولُ هذا الفصلُ عرضًا للإطارِ النظري بشكلٍ موجزٍ يخدمُ الدّراسة، ويحققُ أهدافها الرئيسةَ من خلالِ عرضِ مفهومِ الجمعياتِ الشهريةِ، وتطورها التاريخي، وأدوارها، وآثارها، وخطورتها، والدّراسات ذات صلة والنظريات المفسرة للجمعيات.

1.2 الإطارُ النظريُّ:

استشعرَ الإنسان منذُ وجودِه في جماعةٍ إنسانيةٍ الحاجةَ الماسةَ إلى معونةِ أفرادِ هذه الجماعةِ ومساعدته لتلبيةِ المتطلبات التي تفرضها ظروفُ الحياةُ، وهذا أمرٌ لا بدّ منه، فهو مخلوقٌ غيرُ كاملٍ يعتريه النقصُ، ويحتاجُ لسدَّ هذا النقصِ من خلالِ وجودِ أفرادٍ آخرين يعيشون معه في جماعةٍ واحدةٍ، حيثُ خُلِقَ الإنسان في أحسنِ خلقهِ، لكنه لم يصلْ إلى رتبةِ الكمالِ، فلا يوجدُ ذلك الذي يكتفي بذاته منذ ولادته، وقد أُشيرَ إلى هذه الحقيقةِ في كافةِ الكتبِ السماويةِ التي تضمّنت نصوصها أنَّ الله تعالى خلقَ الإنسان، وخلقَ زوجه ليكوّنا أسرةً، وخلقَ الناسَ شعوبًا وقبائل، وأمره أمرًا حكيمًا مؤكدًا التقوى بالتعاونِ مع غيره حتى تستقيمَ الحياةُ، فجاء في ذكره الحكيم: (وتعانوا على البرِّ والتقوى ولا تعانوا على الإثمِ والعدوانِ) (آية 2 سورة المائدة)، فالفردُ في سعيه اليومي تظهرُ صورُ ما يتلقاه من عون من الآخرين، وما يقدمه من عونٍ في المقابلِ، فهو إما متلقٍ لمساعدة أو باذل لها، أو في استعدادٍ لبذلها وقتَ الحاجةِ إليها، وكانت جوهرةُ فكرةِ التعاونِ من خلالِ المساعدةِ المتبادلةِ.

ولمّا أُمرَ الإنسان بالتعاونِ، تمَّ نهيُه عن التعاونِ السلبي الذي يلحقُه الإثمُ والعدوانُ، فيأتي تأكيدُ الأمر الإيجابي، وهي فكرةُ التعاونِ المتمثلةِ في المساعدةِ المتبادلةِ بينَ أفرادِ الجماعةِ لإشباع حاجاتهم بأسلوبٍ جماعي، وظهرت فكرةُ التعاونِ في المجتمعاتِ كافةً في قديمها وحديثها، ثمَّ تطورتْ لتصبحَ صُلبَ الحياةِ العمليةِ فتبرزُ على شكلِ نظامٍ مؤسسي (Organizational Institution) في مختلفِ أنواعه الرسمي، وغيرِ الرسمي، وتظهرُ فكرةُ التعاونِ من إلحاحِ الحاجاتِ الاجتماعيةِ في

جوانبها الماديةِ، والروحيةِ والضروراتِ المتعلقةِ بإشباعها كالدوافعِ المختزنةِ في الضميرِ والوجدانِ الإنساني المستمدةِ من تعاليمِ الأديانِ السماويةِ، والمُثلِ، والقيمِ والمستمدة من العاداتِ والتقاليدِ الاجتماعيةِ، ظلت تمثل عنصرًا دائمَ الإلهام، ومحركًا دافعًا للنهوضِ بالعملِ الجماعي في سبيلِ تحقيقِ الأهدافِ، والمصالحِ المشتركةِ للأفرادِ والجماعاتِ في تاريخ المجتمع البشري (الحسين،2007) .

أولًا: الجمعيةُ لغةً واصطلاحًا.

الجمعية لغة: "هي جمع يجمع فهو جامع، وهي جماعة من الأفراد ينتظمون في عمل جماعي مشترك حسب قانون داخلي لهدف ومقصد معين (معجم عربي عربي).

الجمعيات الشهرية اصطلاحًا: وهي اتفاقُ عددٍ من الأشخاصِ على أن يدفعَ كل واحدٍ منهم مبلغًا من المالِ مساويًا لما يدفعه الآخرون، وذلك عند نهايةِ كلِّ شهرٍ، أو عندَ نهايةِ كلِّ ستةِ أشهر، ونحو ذلك، ثم يعطي الذي تمَّ جمعه كله في الشهرِ الأولِ لواحدٍ منهم، وفي الشهرِ الثاني أو بعدَ ستة أشهر –حسب ما يتفقون عليه– يُدفعُ المبلغُ لآخرَ، وهكذا حتى يستلمَ كلُّ واحدٍ منهم مثل ما تسلمه من قبله سواء بسواء، وقد تستمرُ هذه الجمعيةُ دورتين أو أكثر، إذا رغبَ المشاركون في ذلك" (الجبرين، 1995)، حيثُ تتمثلُ فكرةُ الجمعياتِ في اتفاقِ مجموعة من الأفراد على استقطاعِ مبلغٍ مالي يتمُ تحديده مسبقًا، ليتولى جمعه وتوزيعه شخص، يسمّى رئيسَ الجمعيةِ، ويختارونه في ما بينهم.

وتختلفُ صورُ الجمعيات، منها ما يتم بينَ الأفراد وجهًا لوجه، كما هي الجمعيات النسوية التي تقام بين السيدات العاملات، وربّاتِ المنازلِ اللواتي يُقبلنَ عليها بشكلٍ كبيرٍ، ومن أبرزِ الصورِ على هذه الجمعيات، جمعياتُ الموظفين التي تسعى إلى ترسيخ مبادئ التعاونِ وتحسينِ أوضاعِ الموظفين (الحديد والخدام، 2015). مما سبق، نجدُ أنَّ للجمعياتِ صورًا متعددةً يسعى لها الأفراد لتحسينِ أوضاعهم، ويكون من خلالها علاقاتٌ اجتماعيةٌ جديدة، كبديلٍ، أو هروبٍ من البنوكِ التي يترتب عليه فوائد، وتحتاج لفترات طويلة.

وتتصفُ الجمعياتُ الشهرية بأنها نوعٌ من أنواعِ التمويلِ غير البنكي، حيثُ لا يترتبُ عليه أي فوائدَ وفتراتِ سدادٍ طويلةٍ يتمُّ الحصولِ عليها باقتطاعِ جزءٍ من الدخلِ

الشهري عن طريقِ الدورِ الذي يتم ترتيبه من خلال المسؤول عن الجمعية، وفي بعضِ الجمعياتِ يستخدمون القرعةَ لمعرفةِ من سيحصلُ على المبلغِ الشهري، وينتشرُ الاشتراكُ في الجمعيات بينَ الموظفين، وربّاتِ المنازلِ بشكلٍ كبيرٍ في الأردنِ (خليل، 2019). فالظروف الاقتصادية الراهنة دفعت الكثير من الأفراد للاشتراك في الجمعيات.

إنَّ انتشارَ ظاهرةِ الجمعياتِ الشهرية في الفترةِ الأخيرةِ انطلاقًا من حاجةِ الموظفين لمبالغَ ربما تكون صغيرة، ولكنها بالنسبة لهم تؤثرُ تأثيرًا بالغًا في الميزانيةِ الماليةِ للأسرةِ، خاصةً الأسرة ذات الدخلِ المحدودِ، ومما زادَ من الحاجةِ الماسةِ للجمعياتِ هي الظروفُ الاقتصاديةُ الراهنةُ لمتطلباتِ الحياةِ العصريةِ، حيثُ لا يستطيعُ غالبيةُ السكانِ توفيرَ مبالغَ ماليةٍ لسدِّ العجزِ في الميزانيةِ الأسريةِ، ويمكنُ القولُ أنَّ الجمعيات الشهرية هي الملاذُ الآمنُ للحصولِ على متطلباتٍ لا يمكن تلبيتها ضمنَ ميزانيةِ الأسرة الشهريةِ (البلوشي، 2013).

وفي الجمعياتِ الشهريةِ يتمُّ تعيينُ شخصٍ يتولى شؤونها كاملًا من حيثُ ترتيبُ الأفراد المشاركين، وأوقاتُ الدفعِ، وتجميعُ المالِ، وتوزيعُ الحصصِ الشهرية على الأفراد، حيثُ يتمُ إيداعُ المبلغِ المتفقِ عليه كاملًا عندَ رئيسِ الجمعيةِ، ليتولى هو تسليمه بعدَ التنسيقِ بينَ الأفراد المشاركين فيها، حيثُ يتمُ توزيعُ الأفراد على الأشهرِ، ويحصلُ كلُّ فردٍ على مجموعِ ما تمَّ جمعه كلَّ شهرٍ، ثمَّ تدويرُ هذه الطريقةِ ليحصلَ جميعُ المشاركين على المبلغِ المتفقِ عليه دونَ أنْ يترتبَ على ذلك أي فوائدَ ماليةٍ (Garon, 2006)، حيثُ يلجأُ الفردُ للاشتراك في هذه الجمعيات الشهرية لمساعدته في قضاءِ ما عليه من ديونٍ، أو لتأمينِ مستقبله لتحقيقِ هدفٍ معينٍ، ومواجهة الصعاب التي قد تواجهه في حياته.

فالجمعياتُ الشهريةُ هي وسيلةٌ فعالةٌ في مواجهةِ الأزماتِ؛ كزواجِ الأبناءِ، والمرضِ، وسدادِ الدينِ، أو حتى لإصلاحِ الأشياءِ الأساسيةِ والضروريةِ في الحياةِ؛ كأعطالِ السيارةِ، وهي طريقةٌ فعالةٌ لادخارِ مبالغَ كبيرةٍ مستقبليةٍ، وهي تدفع العائلة على الاتفاقِ لتخفيضِ النفقاتِ والمصاريفِ، وادخارها مستقبلًا، وحتى تنجح الجمعية الشهرية لتكونَ فعالة لا بدّ من توفرِ بعضِ الشروطِ، منها: (المشاركون في الجمعية

من ذوي الثقة والمصداقية، وأن يكون عدد المشاركين قليلًا، وأن يكونَ رئيسُ الجمعيةِ أو قائدها حازمًا وجادًّا(أبو عبد الرحمن، 2009)Maasrof.Wordpress.Com) .

وفي الجمعياتِ الشهريةِ تبرزُ أهميّة التعاونِ المجتمعي، ويشير إلى ذلك تعريفُ الجمعياتِ الشهريةِ الذي ينصُّ على أنها عملٌ جماعيٌ يقومُ به عددٌ من الأشخاصِ بدفعِ مبلغٍ مالي كلِّ شهرٍ، وهي الملاذُ الآمنُ والأخيرُ لسدِّ احتياجاتِ الأسرة، فيتمُ اللجوءُ إلى هذه الجمعياتِ من خلالِ شخصٍ مفوضٍ يقومُ بدوره بتسليمِ كل شهر لواحد من المشتركين في هذه الجمعية، فمثلًا قد يكون هناك عشرة أشخاص مشتركين يتفقون على مبلغٍ معينٍ، على سبيل المثال (50) دينارًا شهريًّا، فيكونُ المجموعُ كلَّ شهرٍ خمسمئةِ دينار، وبعدَ أن يكتملَ المبلغُ مع الشخصِ المفوض يعطيها لصاحبِ الدورِ، أو صاحبِ الاستحقاقِ، ومن الممكن أن تستمرَ الجمعيةُ بدوراتٍ عدة، أو تنتهي باكتمال الدورة، وقد اصطلحَ على تسميةِ هذا النوعِ جمعية الموظفين (الجبرين، 1995). فنجد أنَّ الأفراد الذين يشاركون في مثلِ هذا النوعِ من الجمعياتِ يستغنون عن القروضِ البنكيةِ الربويةِ، ويكون لديهم قدرةٌ على مواجهةِ الأزماتِ التي تواجههم في حياتهم.

فالأشخاص الذين يدخرون أموالهم بشكلٍ جماعي في نهايةِ كلِّ شهرٍ يتصرفون في وقتِ الأزماتِ بشكلٍ مختلفٍ عن أولئكَ الذين لا يدخرون، فهم يملكون ما يعينهم وقتَ الحاجةِ، ويتكيّفون مع الأحداثِ غير المتوقعةِ، والحالاتِ الطارئةِ، ويستطيعون أيضًا التخطيطَ لمستقبلهم على نحو أفضل، وبالتالي لا بدّ من معرفة صورِ الادّخار الجماعي، أو ما يسمّى بالجمعياتِ الشهرية التي تُعين هؤلاء الأشخاص على التصرفِ في وقتِ الأزماتِ، وقد وجدت لهذه الجمعيات أحكامٌ وصورٌ، وفي ما يأتي استعراض لهذه الصور (العصيمي، 2014):

الصورة الأولى: أن يتفقَ عددٌ من الأشخاص على أن يدفعَ كلُّ واحدٍ منهم مبلغًا من المالِ متساويًا عندَ نهاية كلِّ شهرٍ، أو كلِّ شهرين، أو كلِّ سنةٍ، حسب ما يتفقون علية، وهذا حكمه جائز ولا بأسَ فيه؛ لأن هذا العقدَ من العقودِ التي أجازتها الشريعة.

الصورة الثانية: أن يتفقَ عددٌ من الأشخاص على أن يدفعَ كلٌّ واحدٍ منهم مبلغًا متساويًا عندَ نهايةِ كلِّ شهرٍ أو شهرين، مع اشتراط أن لا ينسحبَ أحد منهم حتى تنتهي الدورة؛ يعني حتى يدور عليهم الأخذ. أما حكمها في الفقهِ، فهو جائز.

الصورة الثالثة: كالصورةِ الثانيةِ؛ أن يتفقَ عدد من الأشخاص على أن يدفعَ كلٌّ واحدٍ منهم مبلغًا من المالِ متساويًا عندَ نهايةِ كلِّ شهرٍ، أو شهرين، مع اشتراط أن لا ينسحبَ أحد منهم حتى تنتهي دورة، أو دورتان، أو ثلاث. أما حكمها فهي، أيضًا، جائزةٌ شرعًا.

الجمعياتُ الشهريةُ البنيةُ والمضامينُ التاريخيةُ:

تطوّرُ مفهومِ الجمعياتِ الشهريةِ تاريخيًّا:

إن التركيز التاريخي على الائتمان ضمن الحركة التمويلية يفترض بصورة ضمنية، بأن الفقراء لا يستطيعون توفير النقود لاستخدامها في الاستثمار لاحقًا، وبدلًا من ذلك يجب أن يقوموا بالاقتراض عند مستويات مرتفعة نسبيًّا من الفائدة من أجل القيام بالاستثمار. إن الانتقاد الموجّه إلى هذه الفكرة ليس جديدًا، ولقد تم نقاشه بشكل كبير من خلال المجموعة التمويلية الريفية في جامعة ولاية (أوهايو) في السبعينيات (1973)، ثم تم إعادة النظر حول هذا الجدل من قبل مؤسسة Bill and Melind Gates, حيث تم التركيز على تشجيع زيادة المدخرات ضمن المناطق الريفية (Guth, 2008). فنجد أنَّ هناك الكثيرَ من الدولِ في العالمِ تشجّعُ أفرادها على التعاونِ والادّخار الجماعي، مثل دولِ شرقِ آسيا.

وهناك أدلةٌ على تفاعلِ الأفراد عالميًّا ضمنَ شبكاتِ التعاونِ الاجتماعي تحتَ مسمّى التوفيرِ الجماعي، على سبيلِ المثالِ، فقد أشارَ (جارون) إلى أنَّ حكومات دول شرقِ آسيا لعبت دورًا رئيسًا في غرسِ عاداتِ الادّخار والتوفيرِ بينَ مواطنيها، حيثُ نمت القيمُ الآسيويةُ الخاصةُ بالادّخار والاستهلاكِ بوساطةِ نموذجٍ معتمدٍ إقليميًّا قائمًا على تعزيزِ الدولة للادخار، وهو توجهٌ شجّعه وجودُ الاستعمار الياباني في هذه البلدانِ، ويشملُ تاريخُ "النهج الياباني" حملاتٍ وطنيةً لتشجيعِ الادّخار، ضمنَ بنوكِ التوفيرِ البريدي، والمجلسِ المركزي لتعزيزِ الادّخار، وتمَّ تصديرُ هذا النموذجِ بدرجاتٍ متفاوتةٍ إلى كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا، وبالرغم من أنَّ

التوفيرَ والادّخار ليست قيمًا آسيويةً بحتةً، إلا أنَّ الآسيويين تبنّوها كجزءٍ من هويتهم الوطنية (Garon, & Maclachlan, 2004). فالأفراد الذين يعيشون في المجتمعات البسيطةِ والفقيرةِ هم الأغلبُ في التوجّهِ لمثلِ هذا النوعِ من الادّخار كجمعياتٍ شهريةٍ.

وهناك أدلةٌ لاقتصاديات الادّخار الجماعي التي تتميزُ بتكاتفِ الأفراد في المجتمعِ الريفي الفقيرِ لسدِّ حاجاتهم الأساسيةِ، حيثُ يستشهدُ في هذه الأدلة بمعدلاتِ الادّخار في مرحلةِ ما بعد الحربِ العالميةِ الثانيةِ في شرقِ آسيا، فقد ارتفعَ الميلُ للادخارِ الجماعي على شكلِ جمعياتٍ دورية في تايوان بينَ عامي (1973–1974) إلى(31%) مقابلَ (19%) في (1960)، وفي اليابان ارتفعَ الادّخارُ على شكلِ جمعياتٍ دوريةٍ بينَ سكانِ الأرياف إلى (22%) في (1970) مقابل (10%) في عام (1950)، وفي كوريا ارتفعَ الادّخار الجماعي الشهري إلى (33%) في السبعينات مقارنة بـ (4%) في عامِ (1965)، ويُفسّرُ هذا الارتفاعُ إلى وعي الأسر الفقيرةِ على الادّخار الطوعي في جمعيات بسيطة بينَ عددٍ من الأفراد المحتاجين، إلاّ أنَّ هذه الوسيلةَ بقيت ضعيفةً، وتمَّ توجيه الانتقاداتِ إليها بسبب المخاطرِ القانونيةِ، وعدمِ ضمانِ استمراريتها، وصدقِ المساهمين فيها (Rutherford, 2000).

وفي برنامجِ الأممِ المتحدةِ الإنمائي، تمَّ طرحُ عددٍ من الدولِ تبرزُ فيها حركةُ الادّخار الجماعي على شكلِ جمعياتٍ شهريةٍ، فمثلًا في أثيوبيا (23%) من السكّان يعيشون بأقلَّ من دولار يوميًّا ضمنَ عائلةٍ مكوّنةٍ من (7) أفراد؛ أي بمعنى أنهم في خطِّ الفقرِ دوليًّا، وهذا يعني أنها تستهلكُ ما يقرب (210) دولارات من السلعِ والخدماتِ في الشهرِ ضمنَ أسعارِ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنَّ فقراءَ الأريافِ يلجؤون لتدابيرٍ لأجلِ تعادلِ القوةِ الشرائيةِ مع المقتدرين، حيثُ إنهم يقومون ببيعِ السلعِ البسيطة من إنتاج المزارعِ الريفيةِ، وتجميعها شهريًّا على شكلِ أسهمٍ لإعطائها في نهايةِ الشهرِ لأحدهم، وبفعل هذه التدابير أصبح الاستهلاكُ الأسري الشهري يعادلُ (420) دولارًا ضمنَ أسعار الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك كان لا بدّ من تشجيعِ جمعيات الشهرية لبروزِ نتائجَ جيدةٍ، كارتفاع متوسطِ الدخلِ للأسر الفقيرة (Deaton, 2006).

أما عربيًّا وأردنيًّا، فقد نتجت فكرةُ الجمعيات الشهرية بسبب الظروفِ التي تمرُّ بها الأسرة على صعيدِ العالمِ أجمعَ، والتي أسهمت في ظهورها المرأة المعيلة (Wright& Mutesasira, 2001).

وفي إطارِ زيادةِ الاهتمامِ باحتياجاتِ ومشكلاتِ المرأةِ المعيلةِ محليًّا وعالميًّا، تمَّ دمجُ المرأةِ في قطاعاتِ الحياةِ كافة، خاصة المجالَ السياسي والاقتصادي في السنوات الأخيرة، فليس بالجديدِ على النساءِ أن يشاركنَ في إعالةِ أسرهنَّ، خاصةً مع زيادةِ فرصِ التعليمِ، والوعي لدى النساء، بالإضافة لمعاناةِ المرأةِ على الصعيدِ النفسي والاجتماعي، تحديدًا اللواتي يعشنَ بعد غيابِ الزوج بالموت، أو الطلاق، أو الهجر، حيثُ كانت هذه التداعيات سببًا في طرحِ دراساتٍ حول التمكينِ النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي للمرأة المعيلة (يسري، 2019). فالمرأةُ مع قلةِ الموارِدِ، وندرةِ وسائلِ الحصولِ على المال، وشحِّ فرصِ العملِ، قد تلجأ للتعاونيات، كالادّخار التعاوني الجماعي، الذي يعدّ أهمَ وسائلِ التنميةِ المساهمةِ في التغيرِ الاجتماعي والاقتصادي، والتي تعملُ على تحقيقِ أهدافِ أعضائها، وتدافعُ عن مصالحهم وتلبية الخدمات كافة، بما يرفع مستوى معيشتهم ودخولهم.

وتمثلُ المرأةُ نصفَ الطاقاتِ البشريةِ القادرةِ على العملِ في المجتمعِ، حيثُ تشكّلُ نسبةَ المرأةِ في العالم (50%)، حسبَ تقريرِ التوقعاتِ السكانيةِ العالميةِ، ولديها قدراتٌ، مثلها مثلُ الرجلِ، بالتالي حرمان المجتمعِ من طاقاتها يعدُّ تبديدًا وهدرًا لهذه القدراتِ، وتبديدًا لفرصِ التنميةِ المجتمعية الشاملة (الأمم المتحدة، 2019).

ولقد أثبتتِ التعاونيات النسوية في التجاربِ الدوليةِ والعالميةِ أنها أفضلُ الأساليبِ فاعليةً لتحقيقِ التمكينِ الاقتصادي للمرأة بزيادةِ مشاركتها في اتخاذِ القرارِ والتحكمِ في توزيعِ الموارِدِ؛ ما يسهمُ في تعزيزِ مكانتها اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وتطويرِ مهاراتها في كسبِ المالِ بطرقٍ سليمةٍ، حيثُ ما تزالُ مشاركةُ وانخراطُ النساءِ الأردنيات بالعملِ التعاوني والجمعيات النسوية مشاركة متواضعة محدودة، مقارنةً مع الدولِ المجاورةِ، وعلى صعيدِ العالمِ، حيثُ يمكنُ القولُ أنَّ أعضاء الجمعيات النسائية التي يغلبُ عليها طابعُ التعاونُ التطوعي، والمشاريع الاقتصادية التقليدية، والإنتاج الجماعي يمثل ما نسبته (5،6%) من أجمالي أعضاءِ الجمعيات التعاونية في المجتمع الأردني

(اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 2016). مما سبق، نجدُ أنَّ التعاونياتِ النسوية لها دورٌ في تحقيقِ الذمةِ الماليةِ للمرأة وتمكينها اقتصاديًّا، من خلال قدرتها على المشاركةِ في الأنشطة وتنمية المجتمع.

الجمعياتُ الشهريةُ التقليديةُ رؤيةٌ بنائيةٌ:

ولأنَّ الجمعيةَ الشهريةَ تحملُ رؤيةً بنائيةً، فلا بدّ من ذكرِ أبرزِ ما دفع لإيجادها، وهم الجماعات الذين تضمهم شبكة اجتماعية واحدة، وأن فكرة الجمعيات بدأت في المجتمعات النسائية الضيقة كالجارات والقريبات منذ عقود، ثم انتقلت لاحقًا للمجتمع كاملًا.

وتعدّ البدايةُ التاريخيةُ للادّخارِ والجمعيات الشهرية منذ ظهور الوعي بفوائد الادّخار، وبرز تأثيرُ هذه التوعية بوساطةِ الشبكات الاجتماعية، الذي كانت نتائجه واضحةً على سلوكِ الفقراءِ الادّخاري، وعلى الرغم من أهميتها إلا أن تأثيرَ الأقرانِ على قراراتِ التوفيرِ والادّخار كانت محدودة عن طريق تجاربهم الشخصية (Manski, 2005).

وتعدّ عملياتُ الإنفاق والتمويلِ المنزلية على الجانبين: الأسري والفردي كاشفة للكثير من معدلات الادّخار الشخصي والجماعي، التي تحدد عملية صنع القرار على مستوى الأفراد والمجتمعِ، وهذا يتركز في كيفية الحصول على خدمات الادّخار المختلفة من خلالِ المؤسساتِ الرسميةِ في الدولةِ، والمؤسساتِ غير الرسمية (الجمعيات الشهرية)، وهذا يسهلُ قياسَ تأثيرِ الادّخار الجماعي والفردي على مجتمع بأسره (Horioka, 2004).

وعندَ الحديثِ عن التطورِ التاريخي للجمعيات الشهرية، لا بدّ من الوقوفِ على مدى تأثيرِ قراراتِ الادّخار بالتدخلات السياسية، وانتشار سلوكيات الادّخار عبرَ الشبكات الاجتماعية، من خلال التوعيةِ الماليةِ ضمنَ المبادراتِ الهادفةِ إلى الاستفادةِ الفعالةِ من تعلمِ التوفيرِ والالتزامِ الذاتي من الأقران لتعزيز الادّخار، وهذا هو برنامج (أوكسفام) المسمّى ببرنامج "الادّخار لأجل التغيير"، والمستند إلى النموذج المستخدم في نيبال بأفريقيا، والذي هو عبارة عن مجموعات غير رسمية للادخار والائتمان تتكوّن من (20–30) امرأة، يجتمعُ أعضاءُ المجموعةِ أسبوعيًّا لادخار مبلغ محدد

سلفًا، وفي نهاية الدورة يقسّم المبلغ وفقًا لحصة كلّ عضو في المدخرات، وأثبت البرنامج قدرته للوصولِ السريعِ إلى عددٍ كبيرٍ من النساءِ، عادة ما يتمُّ تدريبُ المجموعةِ الأولى في قريةٍ ما على أيدي وسيطٍ خارجي مع أعضاءِ مجموعةٍ قائمةٍ، ثمَّ تنبثقُ مجموعاتٌ لاحقةٌ في القريةِ .(Banerje & Duflo, 2007)

وبالإضافة إلى الجمعياتِ الشهريةِ التي تتمُ وجهًا لوجه، هناك الجمعياتُ الشهريةُ الإلكترونيةُ، حيثُ إنه، بشكلٍ عامٍ، تمَّ تكثيفُ الجهودِ للاستفادةِ من التكنولوجيا والتطوّرِ العملي في تسهيلِ التفاعلِ بينَ الأفراد والجماعات، حيثُ تمَّ تكثيفُ الجهودِ للاستفادةِ من التكنولوجيا والتطور العملي في تسهيل التفاعل بين الأفراد والجماعات بشكل عام، ووصولِ إلى الخدماتِ بأسرعِ وقتٍ، وأقلِّ تكلفةٍ.

الجمعياتُ الإلكترونيةُ إضاءاتٌ تاريخيةٌ وإجرائيةٌ واعدةٌ:

رغم أنَّ الجمعياتِ الإلكترونيةَ ليست قائمةً في مجتمعنا الأردني حاليًا، فإنَّ التطرّقَ إليها كجزءٍ من التطورات التي جرت في مجتمعنا بفضل التكنولوجيا اقتضى تناولها بإيجازٍ في هذا المحورِ المتممِ لطبيعةِ وفلسفةِ الجمعياتِ الشهريةِ التقليديةِ والوجاهيةِ التي يتمُّ دراستها ضمن هذه الدّراسة.

لذا؛ فقد أشيرَ إلى أهميّة تسخيرِ التكنولوجيا للتغلّبِ على الصعوباتِ والتكاليفِ المتعلقةِ بالمعاملاتِ الماليةِ والخدماتِ المصرفيةِ التي حرمت الفقراءَ من الادّخار، لا سيما في المناطقِ الريفيةِ، حيثُ إنَّ الثورةَ الصناعيةَ أحدثت تغيراتٍ على التحويلاتِ الماليةِ جاعلة إياها أسهلَ وأقلَّ تكلفةً من السابقِ، خاصةً ما طرأ على المبالغِ الصغيرةِ التي يستخدمها بعضُ الفقراءِ للادخارِ الجماعي لتسهيلِ نمطِ المعيشةِ. إن هذه الحلول التقنية تشمل طرق التواصل الاجتماعي عبر الشبكة العنكبوتية التي جعلت الأفراد يتواصلون بطرقٍ أسرعَ للحصولِ على خدماتٍ ماليةٍ بعيدًا عن الائتمانِ ومخاطرةٍ، حيث إنه لا توجد أي معلوماتٍ حولَ المخاطرِ الافتراضية التي يمكن أن تحدثها شبكاتُ التواصلِ في توفيرِ إيداعاتٍ ماليةٍ تتعلقُ بالادّخار الجماعي، أو ما يسمّى الجمعيات الشهرية (Dean Karlan & Morduch, 2009). فاستخدامُ الشبكاتِ الإلكترونيةِ سهّلت الكثيرَ من عملياتِ التحويلات الماليةِ بأقلِّ تكلفةٍ، وسهولةٍ على الأفراد من خلال تطبيقاتٍ إلكترونيةٍ متنوعةٍ.

فقد شملتِ التكنولوجيا الجمعياتِ الشهرية من خلال تطبيقاتٍ إلكترونيةٍ متخصصةٍ يتمُّ من خلالها تحميلُ روابطَ على الهواتفِ الذكيةِ، وهذه الروابطُ تضمُّ بداخلها فكرةَ الجمعياتِ المعتادةِ، فيتمُّ تجميعُ الأموالِ، وتنظمُ الأدوارِ لغاياتِ قبضٍ شهري لمبلغٍ محددٍ، وفي هذا النوع من الجمعيات الإلكترونية قد يحصلُ أن لا يعرفَ المشتركون في الجمعية بعضهم بعضًا، وأن المسؤول عن الجمعية هو من ينظم الأسماءَ والأدوارَ للمشتركين، ومن تطبيقات الجمعيات الإلكترونية (EI-Gamaeya): تطبيق موني فيلوز (Money fellows)، وتطبيق حوشلي، وتطبيق مصاريفي، ويضاف على ذلك بعضُ التطبيقاتِ التي أصبحتْ معروفةً لدى البعضِ، مثل تطبيق (لمّة)، وهي شركةٌ تعملُ على تأسيسِ نظامِ جمعياتٍ إلكتروني من خلالِ الشبكةِ العنكبوتيةِ الإنترنت، وهذه الشركةُ تطلقُ نظامَ الجمعياتِ الإلكتروني عندما يطلبها عددٌ من الأشخاصِ لإنشاءِ جمعيةٍ إلكترونيةٍ، فتعقدُ لهم نظامًا إلكترونيًّا خاصًّا تُدخلُ لهم أسماءَ الأشخاصِ عبرَ النظامِ الإلكتروني، وتتكفلُ لهم باستمرارِ المساهمةِ في الجمعيةِ في حال انسحابِ البعضِ منها(دياب،2019). وتختلفُ الجمعياتُ الوجاهيةُ عن الجمعياتِ الإلكترونيةِ في عدةِ أمورٍ، مثلَ عدمِ معرفةِ الأعضاءِ لبعضهم، وسهولةِ الوصولِ للمشتركين دونَ معاناةِ البحثِ عنهم وغيرها من المميزات.

والجمعياتُ الإلكترونيةُ يتمُّ تعريفها في بعضِ المواقعِ على أنها جمعياتٌ شهرية للادخارِ الجماعي بنظامٍ إلكتروني، فهي تضمُّ مجموعةً من الأشخاصِ يتفقون على دفعِ مبلغٍ معينٍ بشكلٍ دوري يتناسبُ مع دخلهم الشهري، وأحيانًا يتمُّ الاتفاقُ على دورِ كلِّ فردٍ فيها، وفي أخرى يتمُّ إجراءُ قرعةٍ لمعرفةِ ترتيبِ هؤلاء المساهمين للحصولِ على المبلغِ، وتتميزُ الجمعياتُ الإلكترونيةُ عن الجمعياتِ الوجاهية بسهولةِ الوصولِ للأفرادِ المساهمين، حيثُ إنَّ الجمعياتِ الإلكترونيةِ توفرُ على المساهمين فيها جهودَ البحثِ عن أشخاصٍ مناسبين لعملِ الجمعيةِ معهم، إضافةً إلى كفالةِ الشركةِ المخوّلةِ بعملِ الجمعيةِ وضمانها استمرارية مساهمة الأعضاء في الدفعِ عند انسحابِ بعضِهم. هذا، بالإضافةً إلى أنَّ الجمعياتِ الإلكترونيةَ تتيحُ للمساهمين إمكانية الانسحابِ متى أرادوا، وحقَّ استرداد ما دفعوه سابقًا، إلا أن الجمعيات بنظام إلكتروني تعترضها بعضُ المعيقاتِ المتمثلةِ في غيابِ ثقافة الدفع عبر الإنترنت، بالإضافة إلى نظرةِ المجتمعِ

السلبيةِ للتجارةِ الإلكترونيةِ عبرَ الإنترنت(لمّة، 2013 https://eqte.net/category). فالجمعيات الالكترونية غير الوجاهية تتم من خلال الدفع عبر الإنترنت.

يمكن القولُ أنَّ الجمعيةَ الشهريةَ الإلكترونيةَ هي اتفاقُ مجموعةٍ من الأفراد من المركز العالمي لحمايةِ التجارةِ الإلكترونيةِ عبرَ موقعٍ إلكتروني يقدمُ خدماتِ الدفعِ عبرَ الإنترنت على أن يدفعَ كل منهم مبلغًا معينًا كلَّ شهرٍ، ويقبضُ واحدُ منهم إجمالي المبلغِ الشهري، ويقدم الموقعُ الإلكتروني خدمةَ ترتيبِ الأدوارِ، وتجميعِ المبلغِ الشهري للأفرادِ، وتقديمها في وقتٍ محددٍ، بالإضافة لعملِ جدولٍ بأسماءِ أعضاءِ الجمعيةِ بشكلٍ آلي، ويتمُّ الاحتفاظُ بملفِ الجمعيةِ، والأفراد المشاركين من خلال إرساله للمركزِ العالمي، الذي يزودُ المشتركين في الجمعيةِ بعقودِ اتفاقٍ، ووثيقةِ استلام المبالغِ الشهريةِ (قانون ونظام الجمعيات المالية الإلكترونية(https://www.wcpec.com,2019). فالتكنولوجيا قد تؤثر في عمليات التفاعل بين الأفراد فتصبح أكثر استخدامًا.

قد يغيرُ الانفجارُ الإلكتروني تفاعلَ الناسِ مع تحويلِ الأموالِ إلكترونيًّا، فيصبح العملاءُ أكثر استخدامًا للادّخارِ الجماعي من خلال التكنولوجيا، فتزيدُ طلباتُ الودائعِ والسحوباتِ، والخدماتُ المصرفيةُ عبرَ الهواتفِ النقّالةِ (Karlan& Morduch, 2009).

إن الابتكارات التكنولوجية أحدثت تخفيضاتٍ جذريةً في تكاليفِ الحصولِ على خدماتِ الادّخار، حيثُ تغيّرَ سلوكُ العملاءِ نتيجةَ سهولةِ الوصول للآليات إلكترونية للدفع النقدي بدلَ الدفعِ المباشر كالبطاقات المدفوعة مسبقًا، حيث أصبح الأفراد يتواصلون بسهولة مع بعضهم في ما يتعلق في البحث عن مساهمي الجمعيات الدورية، ففي البدايات كان استخدامُ الهاتف النقّال من خلالِ استخدامِ الاتصالِ المباشرِ مع الأفراد شفويًّا، ثمَّ تطوّرَ ذلك بتطبيقاتٍ أخرى وبرامجَ متنوعةٍ تسهّلُ التواصلَ والحصولَ على الخدماتِ (Soman, 2003). فالخدمات الالكترونية سهّلت عملية المعاملات المالية، خاصة للفقراء الذين يعانون من المعاملات البنكية المعقدة.

وتظهرُ التجاربُ الأولى باستخدامِ العمولاتِ المصرية المتنقلة، من خلال أغلبية الأفراد للادخارِ والائتمانِ ضمنَ مجموعاتٍ محددةٍ في الوسطِ الاجتماعي الذي يتعاملون فيه، خاصةً الفقراءَ، والذين لا يملكون ثمن الخدمات المصرفية في البنوكِ؛

ما جعل فكرة استخدام التكنولوجيا في نقل الأموال وتخزينها أمرًا لا بدّ منه، وانعكس هذا إيجابيًا لتوسيعِ نطاق الحصولِ على الخدماتِ الماليةِ، حيثُ إنه يضمنُ توفيرَ بعضِ الأموالِ واستخدامها في شبكات التواصل الإلكترونية بدلًا من العملات البنكية (Ivatury, & Mas, 2008).

وعلى المستوى الوطني، تبينَ أنَّ المرأةَ الأردنيةَ تحتلُ المرتبةَ الأولى عربيًّا في استخدامات الإنترنت بنسبة بلغت (44.9%) من مجملِ مستخدمي الإنترنت في الأردن، مقابل (36.4%) للبنانيات اللواتي حللنَ في المركزِ الثاني من خلال التحليل الذي أعدّته دائرةُ الإعلام في شركة (إبسوس) للأبحاثِ والدّراسات في ستة بلدان عربية، هي:(الأردن، ولبنان، ومصر، والسعودية، والكويت، والإمارات) (اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ،2011). فقدرة المرأة على استخدام الإنترنت تسهّل عليها التجارة الإلكترونية.

وتعدّ التجارةُ الإلكترونيةُ وسيلةً ناجحةً للنساءِ في الدولِ الناميةِ، ولكن يجب على المرأةِ التغلّبَ على موضوعِ التعليمِ بتمكينها ذاتيًّا، وأكاديميًّا، كذلك العقبات المتعلقة بالبنى التحتية، والتمويل لها، حيثُ تلجأ النساءُ العاملاتُ من المنزلِ، أو اللاتي يملكنَ المشاريعَ الصغيرةَ من التجارةِ الإلكترونيةِ والإنترنت؛ لأنها وسيلةٌ تكسبهنَّ الدخلَ، إضافة إلى توفيرِ الوقتِ والتكاليفِ(UNCATD, 2002).

المعرفةُ:

المَعرِفة: لغةً: مصدر الفعل عَرَفَ، عرفه يعرفه وعرفانًا ومعرفة، ومعرفة الشيء: إدراكه بحاسة من الحواس (معجم المعاني الجامع).

وقد عرّفها قاموس ويبستر(Webster) على أنها: الفهم الواضح والمؤكد لأحد الأشياء، والفهم، والتعليم، وكل ما يدركه أو يستوعبه العقل، وخبرة علمية، ومهارة، واختصاص وإدراك، ومعلومات منظمة تطبق على حلّ مشكلة ما (Webster, 1993).

ويعرّفها غنيم المعرفة بأنها: عمليات استخلاص واستنتاج يمكن الحصول عليها من عدة مصادر، كما تعني، أيضًا، الإضافة العلمية والثقافية من مصدر أو أكثر،

حيث تؤدّي إلى اتساع إدراك الفرد لتجعله قادرًا على معالجة أي مشكلة تواجهه في كل الحالات التي تعلّمها (غنيم، 2004).

أما العلي وآخرون فينظرون إلى المعرفة على: "أنها مزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين، ولدى المنظمة" (العلي وقنديلجي والعمري، 2006) .

والمعرفة اصطلاحًا هي: "الإدراك، والوعي، وفهم الحقائق عن طريق العقل المجرد، أو بطريقة اكتساب المعلومات بإجراء تجربة وتفسير نتائج التجربة، أو من خلال الاطّلاع على تجارب الآخرين وقراءة استنتاجاتهم. إن المعرفة مرتبطة بالبديهية والبحث لتطوير الذات وتطوير التقنيات (ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/)

أما قاموس أكسفورد الإنجليزي فيحدّدها بأنها: "الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التجربة أو التعلّم، لموضوع معروف في مجال معين، أو الحقائق والمعلومات، أو الوعي التي اكتسبها من الواقع (قاموس أكسفورد).

والمعرفة، أيضًا، هي ثمرة التقابل والاتصال بين الذات المدركة وموضوع مدرك، وتتميّز بأنها تقوم في آن واحد على التقابل والاتحاد الوثيق بين هذين الطرفين (مدكور، 1983).

فمعرفة المرأة الأردنية بتأثيرِ وخطورةِ أدوارِ الجمعيات الشهرية يعني مدى وعي وعلم المرأة بما ينتج عند الاشتراك بالجمعياتِ الشهريةِ من آثار وخطورةِ أدوارها على المتعاملِينَ بها.

والمرأةُ، دائمًا، شريكٌ فاعلٌ في عمليةِ التنميةِ، فلا بُدّ منَ الإشارةِ إلى مشاركةِ المرأةِ في جميعِ مجالات الحياة، حيثُ نجد أن اقتصاد المعرفة يلعب دورًا مهمًّا في دفعِ عجلةِ النمو الاقتصادي بشكل عام، وزيادة دخل الفرد، فهناك علاقة وثيقة بين المعرفة من جهة، والرفاه الاقتصادي من جهةٍ أخرى، ومساهمته في تفعيلِ مشاركةِ المرأةِ في النشاطِ الاقتصادي من جهةٍ ثالثةٍ؛ كونها شريكة في العمليةِ الإنتاجية، حيثُ يُشكّل اقتصاد المعرفة الآلية الفعّالة من أجل حشد الجهود، وتبادل المعلومات، وتمكين المرأة (ثابت، 2021).

ثانيًا: أدوارُ الجمعياتِ الشهريةِ.

الدور: لغةً: من الفعل دار، دورًا، ودورانًا، بمعنى طاف حول الشيء، أو دار حوله (مصطفى، 1972).

ويعرّف قاموس ويبستر(Webster, 1993): الدور لغويًا: أنه الجزءُ الذي يؤديه الشخصُ في موقفٍ محددٍ.

أو هو المركزُ، أو المنصبُ الذي يحتله الفردُ، والذي يحدد واجباته وحقوقه الاجتماعية (حسن، 1999).

أما اصطلاحًا، فالدورُ لا يرتبطُ بمجالٍ معينٍ؛ إذ يتحددُ دونَ غيره، ويدخلُ في اختصاصاتٍ مختلفةٍ؛ اقتصاديةٍ، وسياسيةٍ، واجتماعية، حيثُ يعرفُ في المصطلحات الاقتصاديةِ والسياسيةِ والاجتماعيةِ أنه موقفٌ، أو سلوكٌ، أو وظيفةٌ لشخصٍ داخلَ مجموعةٍ (آل عبدالله، 2006).

ويعرّفُ الدورُ بأنه نموذجٌ يتركزُ حولَ بعضِ الحقوقِ، والواجباتِ، ويرتبطُ بوضعٍ محددٍ للمكانةِ داخلَ الجماعةِ، أو موقفٍ اجتماعي معينٍ، ويتحددُ دورُ الشخصِ في أي موقفٍ عن طريقِ مجموعةِ توقعاتٍ يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه (غيث، 2006)، فالدورُ، إذن، يرتبطُ بالمكانةِ الاجتماعيةِ، والوضع الاجتماعي، والنوع الاجتماعي الذي يتم تحديده من خلال الحقوقِ والواجباتِ المنوطةِ بتلكَ المكانةِ.

استُعمل مفهومُ الدورِ بكثرةٍ في علمِ الاجتماعِ، وفي الأبحاثِ الإمبريقية، لذلك؛ فهو مفهومٌ رئيسٌ في تحليلِ بناءِ العائلةِ، وأوساطِ العملِ والمجموعات الصغيرة، كذلك تحليل أدوار النوع والتدرّج الاجتماعي على أساسِ العمرِ، ويعرفُ مفهومُ أدوارِ النوعِ بأنه: دراسةُ الأدوارِ على أساسِ النوعِ، كما يشيُر المفهومُ إلى أنماطِ السلوكِ المكتسبِ التي يقوم بها كل من الذكور والإناث، وفي ضوء ذلك لا يتعامل مع المجتمع بطريقة مماثلة مع كل منهم (إبراهيم، 2004)، حيثُ ركزت التعريفاتُ الاجتماعيةُ في تعريفها للدورِ على التمييزِ بين أدوارِ الرجلِ، وأدوارِ المرأةِ بما يتناسب مع الخصائص النوعية لكل منهما.

ويمكنُ النظرُ إلى هذا المفهوم بأنه نموذجٌ مركبٌ لدراسةِ الأدوارِ، حيث إنَّ مصطلحَ الدور استخدم في نظريات روادِ العلمِ، ولعل أبرزهم دوركايم(Durkheim)،

وبارسونز (Parsons) وغيرهم، ويضاف إلى هذا المصطلح النوع كمفهوم جديد في دراسةِ خصائصِ الأدوارِ، ويركزُ على الخصائصِ النوعيةِ للأفرادِ، والقبول المتبادل لأدوارِ المرأةِ والرجلِ، وما يعده السلوك المناسب للجنسين (شاهين، 2000). ويتسعُ المفهومُ ليشملَ ردودَ أفعالِ كلٍّ من الذكور والإناث التي تخصُّ هذه الأدوارَ، كما أن اكتسابَ الأدوارِ أو عمليةَ التطبيعِ الاجتماعي تمثّلُ جانبًا من التحليلِ؛ نظرًا لعلاقتها بخصائصِ الأدوارِ الفعليةِ، والمتغيّرات المؤثرة فيها.

وكما تتباينُ الأدوارُ بينَ المجتمعاتِ، فإنها، كذلك قد تتباين عبرَ الزمنِ داخلَ المجتمعِ نفسه، وهذا يفسّره ما يحدث من تغيرٍ في المواقفِ، والاتجاهاتِ، والقيمِ المرتبطة بدورِ المرأةِ ودورِ الرجلِ، حيث إن التطبيع الاجتماعي على أداء الأدوار يرتبط بالبناء الاجتماعي والنظرية السائدة فيه، خاصة النظام الأسري والاقتصادي وما يحدث من تغيّرات في إطارها، وعلى الرغم من هذا التباين بين المجتمعات، فإن بعض الآراء تعدّ أن هناك حدودًا لهذا التباين؛ بمعنى أن هناك اتفاقًا بينهم في ما يخص أدوار المرأة وأدوار الرجل، فالمرأة في كل المجتمعات، تقريبًا، تقوم على العناية بالطفل ورعاية البيت، والنساء يتطبعن اجتماعيًّا على تنمية الأدوار وسمات الشخصية التي تؤهلهنّ للقيام بهذه الأعمال (عثمان، 2014). وتختلفُ الأدوارُ لكلٍّ من الرجلِ والمرأةِ باختلافِ المجتمعاتِ عبرَ العصورِ التي تعتمد على الأعمالِ التي يقومُ بها كلا الجنسين، سواء من الناحية البيولوجية، أو التي تعتمدُ على القوةِ البدنيةِ.

وفي مقابلِ هذا الدورِ للنساءِ، فإن الرجالَ يكونُ تأهيلهم لأدوارٍ تعتمدُ على الجهدِ العضلي للقيام بمهماتٍ أصعبَ كالدفاعِ عن الوطنِ، أو الأعمالِ الاقتصاديةِ الأخرى. هناك بعض التفسيرات تنظر للدور على أساس بيولوجي، وقد اعتمدت هذه الآراءُ على استخدام مصطلحِ الجنسِ والتركيزِ على الاختلافات البيولوجية كأساسٍ للتمييزِ بين أدوارِ الجنسين؛ لذلك ارتبطَ في أذهانِ بعضِ الدارسين دورُ الأنثى في عملياتِ الإنجابِ، ورعايةِ الأبناءِ في مقابلِ التحيّزِ للذكرِ، ودوره في عمليات الإبداعِ والابتكارِ، والاتصال الثقافي داخل جماعته (الأزهر، 2012).

فأدوار الجمعيات الشهرية هي المهام والالتزامات المالية الأخلاقية التي تسهم به الجمعيات الشهرية على المشاركين بها.

ومن الأدوارِ التي تقومُ به الجمعياتُ الشهريةُ على المتعاملِينَ بها ما يأتي:

أ- الدورُ النفسي والاجتماعي والثقافي للجمعياتِ الشهريةِ:

إنَّ الجمعيات الشهرية هي نموذجٌ لأشكالِ التكافلِ بين الأفراد في مواجهةِ المعطياتِ الاقتصاديةِ الصعبةِ أو الادّخار الطوعي، فهو توفير دون فائدة، والكفيلُ هو الثقة، حيثُ بدأت فكرةُ الجمعيةُ في المجتمعاتِ النسائيةِ الضيقةِ كالجارات والقريبات منذُ عقودٍ، ثمَّ انتقلت لاحقًا إلى المجتمع كاملًا.

إنَّ الرؤيا الاجتماعية والثقافية منطلقة من مبادئ دينية ووضعية، حيثُ يمثلُ الدينُ المرتكزَ الروحي لفكرةِ التعاونِ الجماعية، فنرى المسيحية تضمّنت دعاوي المحبة والإيثار والتضامن وتوجيهات تدعو لتعاون، ثم جاءت الرسالةُ الخاتمةُ تدعو لتعاونٍ كمنهجٍ للحياةِ فيقول الله- عزَّ وجلَّ- في محكم التنزيل: "واعتصموا بحبلِ اللهِ جميعًا ولا تفرّقُوا واذكروا نعمةَ اللهِ عليكم، إذ كنتم أعداءً فألّف بين قلوبِكم فأصبحتم بنعمتِه إخوانًا" (آية 103 آل عمران)، وفي ذلك إشارة إلى التكافلِ والإيثار لنكران الذات والتضامن والتساند (إيلبورغ، كاترين وآخرون، 2013). فالجمعيات الشهرية تساعد المرأة في توسيع شبكة علاقاتها الاجتماعية والتعرّف على أعضاء جدد وثقافات مختلفة من خلال التعاون المجتمعي، وتوفر أفكارًا إبداعية تساعدهن في ادّخار جزء من أموالهنّ.

وبرز دور وأهميّة التعاون والتكافل الاجتماعي والثقافي من خلال تنمية العلاقات الاجتماعية مع المجتمع، والتعرّف على أشخاص جدد، والتواصل مع الناس، وظهر هذا على سلوك الفقراء الادّخاري، إلا أن تأثير الأقران على قرارات التوفير والادّخار كانت محدودةً من خلال تجاربهم الشخصيةِ، وكانت ضمن أفرادٍ داخلَ مجموعةٍ في أعدادٍ بسيطةٍ جدًّا كانوا يكتسبون سلوك الادّخار بالتعلم الاجتماعي أو التقليد الاجتماعي، حيث يُعزى تشابه سلوكيات الأفراد في الادّخار الشهري بنفس المجموعة نتيجة لتشابه شخصياتهم (Manski, 2005).

أما السُّنّةُ النبويةُ المشرفة فقد جاءت لتبين، وتوضح، وتكمل، بنيان الفكرةِ التعاونيةِ، فقد حدّثَ الرسول- صلى الله عليه وسلم- فقال: "الناس بخير ما تعاونوا"، وهذا الحديث الشريف، فضلًا عن تضمّنه دعوة الناس إلى التعاون، فإنه يوضح بجلاء

غاية التعاون وهدفه النهائي، وكل أمر الناسِ، والمجتمعِ في كافة شؤونه بخيرٍ ما دام الناسُ في حالةِ تعاونٍ مستمرٍ (اللهُ في عونِ العبدِ ما كانَ العبدُ في عونِ أخيهِ)، وفي تضامن (يَدُ اللهِ مَع الجَماعةِ)، وحبّ للعملِ الجماعي (خيرُ النّاس أنفعُهُم للنّاس)، و(المؤمن للمؤمنِ كالبُنيَان المَرصُوص، يَشُدُّ بعضُهُ بعضًا)،(ومَثَلُ المُؤمنينَ في تَوادّهِم وتَراحُمِهم وتَعَاطفِهم مَثَلُ الجَسد؛ إذا اشتكَى مِنهُ عُضو تَدَاعى لهُ سائرُ الجَسدِ بالسّهرِ والحُمّى)، و(أحِبْ لأخيكَ مَا تُحِبُّ لِنفسِكَ) (الحسين، 2007)، فالجمعيات فرصة لتعارفِ الأعضاء على بعضهمِ بعضًا، بصرف النظر عن المستوى الاجتماعي والتعليمي لكُل عُضو.

أما الدورُ النفسي للجمعياتِ الشهريةِ المنطلق من إلحاحِ الحاجاتِ الاجتماعيةِ في جوانبها الماديةِ والروحيةِ والضرورات المتعلقة بإشباعها كالدوافعِ المختزنة في الضميرِ والوجدانِ الإنساني المستمدة من تعاليم الأديان السماويةِ، والمثلِ، والقيمِ المستمدة من العاداتِ والتقاليدِ الاجتماعية، فظلّ يمثل عنصرًا دائمَ لإلهام، ومحركًا دافعًا لا ينضب معيّنه يشحذ الهمم، ويزيد الثقةَ بالنفسِ، ويرقى بالعملِ الجماعي في سبيل تحقيقِ الأهدافِ، والمصالح المشتركة للأفرادِ والجماعاتِ، كما ظلَّ في الوقتِ نفسه عنصرَ البقاءِ، واستمراريةَ ذلكَ النشاطِ الجماعي، وتطوره عبر الحقب المختلفةِ في تاريخِ المجتمعِ البشري (العتيبي، 2008)، ويتأثرُ الأعضاءُ بالقائمين على الجمعيات الشهرية ويلجؤون إلى إنشاءِ جمعياتٍ شهريةٍ في المجتمعاتِ المحليةِ لهم (المحاكاة والتقليد).

ويتمثلُ دورُ الجمعياتِ الشهريةِ باعتبارها أدواتِ تحكمٍ بين الزوجين، وليس فقط وسائلَ ضبطٍ للنفسِ. ففي (كينيا) مثلًا، فإن النساءَ اللواتي يسيطرنَ على بعضِ دخلِ الأسرة، هنَّ الأكثرُ عرضةً للمشاركةِ في الجمعياتِ الدوريةِ من اللواتي يسيطرنَ على الدخلِ كله، أو لا شيء منه، وهذا بسبب المصروف الخاص بالزوجة، فقد يختلفُ الزوجان حولَ سلعةٍ معيّنة، ترغبها الزوجةُ ولا يحبذها الزوجُ، لذا؛ فإن غالبية الأزواج يحترمون الجمعيةَ الدوريةَ، فلا يمكن للرجلِ معاقبةَ المرأة (الزوجة) للانضمام إلى الجمعية؛ لكونها ستساعد في سدّ حاجاتها الشخصية، وتحتاجُ النسوةُ إلى استخراجِ الأموالِ من الأسرة لادّخارِ ما يكفي للانضمامِ إلى الجمعيةِ الدوريةِ، ومقارنةً مع تلك

النسوةِ اللواتي يمتلكنَ السلطةَ الأسريةَ بامتلاكهنّ الدخلَ كاملًا، وفي ظلِّ هذا النموذج، لا حاجةَ لانضمامهنّ إلى جمعيةٍ دوريةٍ. أما النساءُ اللواتي لا يسيطرنَ على أي من دخلِ الأسرة، فليس لهنَّ أيُّ سيطرةٍ على تدفقاتِ الدخلِ، ومن ثم لا يستطعنَ الانضمامَ إلى جمعيةٍ دوريةٍ؛ لأنهنَّ غيرُ قادراتٍ على الالتزامِ بأي ودائعَ في مستقبلِ هذه العلاقةِ التكافؤية هي من يحدد نوع الزوجات المنظمات للجمعيات الدورية (Anderson& Baland, 2002).

ب- الدورُ الاقتصادي للجمعياتِ الشهريةِ:

إنَّ الجمعياتِ الشهريةَ وسيلةٌ مهمةٌ لعلاجِ المشكلاتٍ وحلّها، كما أنها قد تكون أزماتٍ ماليةً قد تعيقُ حياةَ الأفرادِ والعائلاتِ، كذلك تمكينُ المرأةِ اقتصاديًّا، وهي حركةٌ ماليةٌ، وأرقامٌ عاليةُ القيمِ غيرُ معلومةٍ "اقتصاد الظلّ"، وهذا سيؤثر حكمًا على عملِ ووظائفِ البنوكِ الأردنيةِ، والذي يميزُ هذه الجمعياتُ هو عدمُ وجودِ الفوائدِ التي تتربصُ بقروضِ البنوكِ، وتجعلُ الفردَ يتردّدُ في أخذها، خاصة أصحابَ الدخلِ المحدودِ، خاصة عندما تواجه الأسرُ ظروفًا اقتصاديةً صعبةً، والتزاماتٍ ماليةً يجبُ أن تُحلَّ في الوقتِ نفسه.

تعدُ الحاجةُ الاقتصاديةُ هي المرتكزُ الأولُ والأساس الذي يدعمُ فكرةَ التعاونِ بين الآخرين، فيمكنُ ملاحظةُ المجتمعاتِ المختلفةِ على الرغمِ من تنوّعها، وتعدّد ظروفها، وتُستخدمُ فكرةُ التعاونِ في حياةِ الجماعاتِ الإنسانيةِ التي تعيش فيها، بالرغم من اختلافِ أساليبَ ووسائلَ وأنماطِ التعاونِ، التي قد تتجه إلى توفيرِ سبلِ العيشِ، وتأمينِ الغذاءِ، والكساءِ، والسكنِ، وقد تتّجه، أيضًا، إلى تجميعِ المالِ من قبلِ عددٍ من الأفراد لإعطائه لشخصٍ معينٍ لسدِّ حاجته الأساسيةِ التي هو أعلمُ فيها من غيره، وفي بعضِ المجتمعاتِ تأخذُ هذه المساعداتُ الجماعيةُ طابعًا نسائيًّا بحتًا، فتبرزُ هذه الظاهرةُ بين النساءِ كنوعٍ من (الادّخار) لمواجهةِ المتطلباتِ الأسريةِ في شتّى نواحي الحياةِ، والتي غايتها ادخارُ المالِ، وتوفيره مع مجموعةٍ من النساءِ لتغطيةِ بعضِ مناسباتِ الأفراحِ، والولادةِ، والمرضِ، والفزعةِ للفقيرِ، ورسوم المدرسة، وهذه الفكرة تتبلور من خلال ما يسمّى بـ(اليد على اليد) للوصول إلى حلّ (جعفر، 2010).

فالجمعيات لها دور اقتصادي، من خلال حلّ الأزمات والالتزامات المالية التي قد يمرّ بها الفرد أو الأسرة بعيدًا عن فوائد البنوك.

إنَّ هذه الجمعيات بكافةِ أشكالها وتنظيماتها هي ابتكاراتٌ أوجدها المواطنُ لتسهيلِ عمليةِ الاستهلاكِ دونَ التعرّضِ للفوائدِ والضغوطاتِ البنكيةِ (مصطفى، 2011). فحاجة الأسرة والتزاماتها المالية تزيد من البحث عن طرق لمواجهة هذه الأزمات المالية.

وإنَّ هناك علاقةً عكسيةً بينَ الوضعِ الاقتصادي للأسرة، والحاجةِ لعملِ المرأةِ؛ فكلما كان الوضع الاقتصادي للأسرةِ منخفضًا، زادت مشاركةُ المرأةِ في جمعِ المالِ بالعملِ، أو من خلالِ تحصلِ الأموالِ الشهريةِ كالجمعيات الشهرية (اللحام، 2005).

إن ما يوجّه الفردَ للالتزام الشخصي نحو الذاتِ، هو أن هناكَ بعضَ القراراتِ يتخذها الأفراد تجاه الاستهلاكِ وطبيعةِ النفقاتِ داخلَ الأسرة، فمن وراءِ هذه القراراتِ يحاولون الحصول على مصادرَ ماليةٍ زائدةٍ عن الحاجةِ، حيثُ يتمُّ جمعها على المدى البعيد دونَ فوائدَ ماليةٍ، وهي ما يُسمّى الابتكارُ المالي، وهو ما يزيد من السيولةِ الماليةِ، ويقلّلُ من فرصِ الالتزامِ للجهاتِ الرسميةِ، حيثُ يكونُ الالتزامُ شخصيًّا تجاه الفردِ ذاته، فيلزمُ نفسه من خلالِ توفيرِ فائضٍ من السيولةِ الماليةِ، والتقليلِ من الرفاهيةِ الشخصيةِ (Laibson, 1997).

وللجمعياتِ الشهريةِ دورٌ تنموي، حيثُ تُمكّنُ الفردَ من تنفيذِ مشاريعَ إنتاجيةٍ مدرةٍ للدخلِ تعتمدُ على قدراتِ الأسرِ المستفيدةِ منها، والتي تسهمُ في تحسينِ المستوى المعيشي، وتأمينِ الحياةِ الكريمةِ لهم، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة.

ثالثًا: تأثيرُ الجمعياتِ الشهريةِ.

الأثر: لغةً: أثر في الشيء: ترك فيه أثرًا، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، والأثر: الخبر، والجمع: آثار (ابن منظور، 1985).

اصطلاحًا: هي محصلةُ تغييرٍ مرغوبٍ فيه، أو غيرِ مرغوبٍ فيه (شحاتة والنجار، 2003).

وهو ما تتركه المعرفةُ، أو القدرةُ، أو المعلومةُ، أو المهارةُ، من تغيراتٍ، سواء كانت معرفيةً، أو نفسيةً، أو حركيةً؛ نتيجةً للتفاعلِ الإنساني بين الفردِ والمجتمعِ، أو بين الفردِ وبيئته، وتحدث بنحو مقصود (الساعدي، 2012).

أما تأثير الجمعياتِ الشهرية، فهي مجموعةُ السلبياتِ والإيجابياتِ التي تظهرُ من خلالِ تطبيقِ الجمعياتِ والتعاملِ بها، حيثُ إنَّ التأثيراتِ التي تبدو على المتعاملِينَ بها كفيلةٌ للحكمِ على تلكَ الآثارِ وتصنيفها (Ashraf, Karlan, & Yin, 2010) وتبرزُ التأثيراتُ المترتبةُ على الجمعياتِ الشهريةِ من خلال أهميّة التعاون المجتمعي، والذي يظهرُ تأثيره وقتَ الأزماتِ والمواقفِ الطارئةِ على حياةِ الفردِ، حيثُ إنَّ الأفراد المشترطين في جمعياتٍ شهريةٍ يملكون ما يعينهم وقتَ الحاجةِ، ويتكيّفون مع الأحداثِ غيرِ المتوقّعةِ، والحالاتِ الطارئةِ، ويستطيعون، أيضًا، التخطيط لمستقبلهم على نحوٍ أفضلَ، وهناك من النساءِ من ترى أن الاشتراكَ بالجمعيات الشهرية لها أثرٌ إيجابيٌ ومفيدٌ، فهي أفضلُ من الاستدانةِ من الأصدقاءِ أو البنوكِ، والأهمُ أنها بلا فائدة، حيثُ تتمكّنُ المرأة من الادّخار لمتطلباتها الشخصية والأسرية دونَ قيودٍ معيّنة، نهاية كل شهر حتى لو لم تكن عاملةً، من خلال الادّخار الجزئي البسيط من مصروفها اليومي (صحيفة الاتحاد، 2010)، كما أنَّ للجمعياتِ تأثيرًا على الأسرة بمثلِ تأثيرها على الفردِ في زيادةِ قدرتها على مواجهةِ الأزماتِ الماليةِ التي قد تواجهها في المستقبل.

فالجمعيات تساعد الأسرة على تطوير مدخراتهم ببطء، من خلال تخفيض الاستهلاك عبر الزمن، حيث تدخر الأسرة ما يكفي لحماية نفسها من الصدمات، مثل: (المرض، أو البطالة، أو الالتزامات المالية المدرسية، أو لتأسيس مشروع تجاري (Dean Karlan & Morduch, 2009).فالأسرة من خلال تخفيض استهلاكها الشهري وادخارها للمال تستطيع مواجهة المستقبل من حاجات أساسية واقتصادية وظروف مفاجئة.

ويمكن القولُ أن تأثير الجمعيات الشهريةِ كان منذُ ظهورِ الوعي بفوائدِ الادّخار وتأثيرِ هذه التوعيةِ من خلالِ الشبكاتِ الاجتماعيةِ التي أبرزت دور وأهميّة التعاون والتكافل الاجتماعي من خلال تنمية العلاقات الاجتماعية مع المجتمع ,Manski). (2005 بالإضافة إلى أثر الجمعيات الشهرية الاجتماعية في تحقيقِ التكافلِ

والتضامنِ الاجتماعي، فإن لها تأثيرًا على قدرة المرأة على تحقيق الذمة المالية واستقلاليتها لتحقيق ذاتها وكيانها في المجتمع، واتخاذ القرار في الأسرة.

ومن تأثير الجمعياتِ الشهريةِ: تمكين المرأة اقتصاديًّا من خلالِ زيادةِ الفرصِ الاقتصادية المتاحةِ للمرأةِ، وإيجادِ بيئةٍ تشريعيةٍ ملائمةٍ لمشاركةِ أكبرَ للمرأةِ في النشاطِ الاقتصادي(Malhotra, Schuler& Boender, 2002)، كما نجدُ أن للجمعياتِ الدوريةِ الشهريةِ، أيضًا، تأثيرًا في المرأةِ من خلاله تمكينها اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وفي أن يكون لها دور فعال في الأسرة والمجتمع.

وتقوم الجمعيات في تمكين المرأة اجتماعيًّا من خلال مشاركتها المتواصلة في البرامج التدريبية وإكسابها علاقات ومهارات وقدرات لها علاقة في اتخاذ القرارات الأسرية والمكانة التي تتمتع بها، وما يرتبط بها من أدوار مجتمعية وبرامج تنموية تخدم مجتمعها المحلي (الكرام، 2004). حيث للمرأة الحق في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها، من خلال التمكين الذي يهدف إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهنّ.

كما وجد أن هناك علاقة جيدة بين المدخرات والتمكين؛ إذ أدّى الادّخار الإلزامي إلى زيادة كبيرة في قدرة المرأة على صنع القرار داخل الأسرة (يقاس مؤشر صنع القرار بأنواع المشتريات، وكذلك تنظيم الأسرة وتعليم الأطفال)، وزيادة في شراء السلع الأنثوية (Ashraf & Karla &Yin, 2010).

والمشتركات في الجمعيات الشهرية يعرفن الكثير عن بعضهن؛ كونهنّ يعيشن في منطقة اجتماعية واحدة، خاصة القرى والريف، وذلك عائد إلى كون أفراد المجتمعات شديدي العلاقة في ما بينهم، ويعدّ أغلبيتهم أقرباء، والذي يشكّل ضغطًا اجتماعيًّا على أفراد المجموع بالالتزام بالدفع (Anderson& Nina, 1998). لذلك نجد أن لهذا الأثر الاجتماعي فائدة؛ أي أن العلاقة بين أعضاء المجموعة تصبح قوية اجتماعيًّا. وفي حالة السداد المنتظم للأعضاء، فإن المجموعة تستمر في الاشتراك في الجمعيات الشهرية، وزيادة عدد المشتركات فيها.

إن الجمعيات الشهرية والتعاونية بين الأفراد لها دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خلق فرص عمل وتوليد دخل، وبالتالي الحدّ من الفقر، وكذلك

تحسين المستوى المعيشي للفقراء في القرى والريف، من خلال إنشاء مشاريع مدرّة للدخل، ومزيد من التنمية المجتمعية بما في ذلك تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية المحلية (العتيبي، 2010).

رابعًا: خطورةُ الجمعياتِ الشهريةِ.

الخطورة: لغةً: يقال خَطُرَ، خَطَرًا، وخُطورة: عظم وارتفع قدره، فهو خطير (المعجم الوسيط).

أما اصطلاحًا، فالخطورة تعني: التعرّض لأي عامل قد يسبّب الضرر أو الأذى لما يجب حمايته، سواء من الأشخاص أو الممتلكات، وتسمّى العوامل المسببة للخطورة مخاطر (ويكيبيديا،https://ar.m.wikipedia.org).

وهي تشير إلى ما يترتب على الاشتراك في الجمعيات الشهرية من أضرار تلحق بالفرد العضو، أو ما يتبعها من مشكلات اجتماعية وقانونية، والتي تتبع إلى المؤسسات غير الرسمية (Wright & Mutesasira, 2001). فلهذه الجمعيات سلبيات ومخاطر، منها عدم التزام العضو في دفع المبلغ عليه شهريًّا لسبب ما؛ لأن معظم الجمعيات لا تتضمّن اتفاقيات موقعة بين المشتركين؛ ما يجعلها ذات خطورة.

وبالرغم من الآثار الإيجابية للجمعيات الشهرية كون الجمعيات نوعًا من التعاضد الاجتماعي حين توفر سيولة مالية للأعضاء لتلبية احتياجاتهم العاجلة، فإنها تضم مخاطر تتركز على الجوانب القانونية، وتحمل عواقب سلبية غير مقصودة، حيث يصل الأفراد للخدمات بسهولة، ولكن يفقدون التعامل بوضوح من خلال معاملات مالية واضحة وبقيود آمنة، حيث يكون الضمان في الاشتراك في الجمعية من خلال الالتزام ووجود الثقة بين الأعضاء وعلى المسؤولية الشخصية، أو من خلال التعهد اللفظي، حيث يتم إقناع الآخرين بالانضمام إلى هذه الجمعيات غير القانونية وغير المثبتة في عقد، وغير المرخصة (Anderson @ Baland, 2002).

ومن مخاطرها، أيضًا، التهرّب من دفع المبالغ المالية لدى بعضهم، والذين حصلوا على دورهم بالقبض الشهري. وعند تهرّب أحد الأعضاء عن الدفع، فإن ذلك يعدّ إخلالًا تعاقديًّا مدنيًّا لا يتعلق بالأمور الجنائية. وهذا يمكن إيجاد حلّ له من خلال غرس مشاعر الولاء الشخصي لدى المقترض (المشارك بالجمعية) (Dupas&

(Robinson, 2009. بالرغم ما للجمعيات الدورية من فوائد في سدّ الأمور المالية الطارئة، فإنها قد تتعرّض للنصب والاحتيال.

كما أن اللجوء لهذه الجمعيات غير القانونية لفكّ أزمة مالية طارئة كسداد ديون أو غيرها، قد تؤدي إلى أن تتعرض بعض هذه الجمعيات إلى نصب واحتيال والاستيلاء على أموال الآخرين، وقد تحوّل إلى قضايا ضد مسؤولي الجمعيات، الأمر الذي يجعلها محفوفة بالمخاطر(Mullainathan & Shafir, 2008). فمسؤول الجمعية هو الذي يدير الجمعية وينسق الأدوار بين الأعضاء، ويتابع أمور الدفع والتزام الأفراد.

لذا؛ فإن منسق الجمعية هو المسؤول عن الأموال وعن أي عضو يرفض دفع القسط الشهري، أو يهرب بالأموال حتى لو كان هناك عقد موقع بينه وبين الأعضاء، ويعدّ خائنًا للأمانة، وتتم محاكمته بتهمة خيانة الأمانة والاستيلاء على أموال الآخرين، وفي حال لم يستمر أحد الأعضاء بالجمعية وقرر الانسحاب واستولى على أموال الآخرين فيتم تقديم شكوى لدى الشرطة بالأدلة والمستندات من تحويلات بنكية ورسائل نصية وشهادة الشهود، لكن عند وجود عقد أو شهادة شهود أو مستند يثبت حقوق الأعضاء، فإن ذلك يحمي جميع الأطراف ويكون عقدًا قانونيًّا، سواء كان مطبوعًا أو مكتوبًا بخط اليد، شرط أن يوقّع عليه جميع الأطراف في الجمعية، ويكون العقد ملزمًا للجميع. (أمين https://www.emaratalyoum.com/local,2018 ، فعدم وجود عقد موثق بين الأعضاء يكون مسؤول عنه منسق الجمعية، فإن الجمعية قد ينتج عنها مشكلات كثيرة.

وقد وثّق رايت وموتيساسيرا (Wright & Mutesasir) مخاطر الادّخار غير الرسمي، بالتركيز على ما يواجه الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على ادّخار غير رسمي، والذين سجّلوا خسائر مالية عالية، مقارنة بالذين يتوجّهون للطرق الرسمية بنسبة (15%)، وهي أقل بكثير من الخسائر في القطاع شبه الرسمي (26%)، وغير الرسمي (99%) في المتوسط، حيث يفقد العملاء في القطاع غير الرسمي (22%) من مدخراتهم، الأمر الذي يظهر أن الادّخار غير الرسمي أكثر خطورة (Wright & Mutesasira, 2001). لذا؛ تبقى إشكالية هذه الجمعيات من خلال وجهتها غير

القانونية، فهي لا يتم ترخيصها كونها تابعة لأفراد، وليست لشركات، كما أن مسؤوليها لا يملكون الخبرة في إدارة أموال الآخرين، وغالبًا ليس لديهم ما يسمح باحتواء الأزمات التي قد تحدث بين الأعضاء.

وتتركز مخاطر الجمعيات الشهرية بنوع الجمعيات الالكترونية، والتي تتم من خلال شبكات الإنترنت، وهو ما يضفي عليها طابع الغموض نوعًا ما؛ ما يزيد من احتمالية الخطورة، خاصة إذا ما كان هناك مسؤول ثقة عن تحويل الأموال وإيداعها، وبقرار مجلس المركز العالمي لحماية التجارة الإلكترونية لتقسيم المخاطر المتعلقة بالجمعيات بوساطة مشروع الجمعية المالية لتصبح جمعية مالية إلكترونية تتيح للجميع الاشتراك بها تحت مسؤولية وإشراف المركز العالمي لحماية التجارة الإلكترونية، وبما أن الجمعيات الشهرية تمويل بلا فوائد يخفف الأعباء المالية، فلا بدّ من حماية هذا النوع من الادّخار من خلال تصميم وبرمجة موقع خاص بالجمعية المالية الإلكترونية خاضع لنظام وقانون خاص بالمركز العالمي لحماية التجارة الإلكترونية، حيث يكون المشتركون مسجّلين بالموقع، وعملية الدفع والجدولة لمواعيد استلام المبالغ وترتيبها أوتوماتيكيًّا عبر نظام برمجي حديث ومزود بخصائص الإنذارات والإشعارات والتنبيهات لجميع المشتركين بمواعيد سداد الجمعيات (Mullainathan& Shafir, 2008).

خامسًا: التعاونُ لغةً واصطلاحًا.

وردت تعريفاتُ التعاونِ في معجمِ اللغةِ بعباراتٍ متعددةٍ في اللغاتِ المختلفةِ، ولكنها متطابقةٌ في المعنى، ففي اللغة العربية كلمة (تعاون) مشتقةٌ من المصدرِ (عون)، والعونُ الظهيرُ، والجمع (أعوان) (استعان) به (فأعانه)، و(عاونه)، و(تعاونوا)، وأعان القوم بعضهم بعضًا (معجم المعاني الجامع).

أما في اللغةِ الانجليزيةِ، فإنَّ كلمة (Cooperation) تتكونُ من مقطعين (Co) وتعني مع آخر أو آخرين، و(other or another) (Operation) وتعنى (العمل)، والعبارةُ مجتمعةٌ تعني (العمل مع الآخرين) لتحقيقِ غرضٍ مشتركٍ (قاموس المعاني).

إذا تجاوزنا المعنى اللغوي لاصطلاحِ التعاونِ، وحاولنا تعريفَ التعاونِ كنظامٍ اقتصادي اجتماعي قائم في كل مجتمع، فإنه يمكنُ القول أن (الجمعية التعاونية):

"تنظيمٌ اجتماعي اقتصادي يضمُّ جماعةً من الناسِ تسعى إلى تحقيقِ هدفٍ مشتركٍ بتضافرِ وتضامنِ جهودهم وأموالهم" (الموسوعة العربية العالمية، 1999).

ومن أقدمِ التعريفات للجمعيةِ الماليةِ التعاونيةِ، أنها (تنظيمٌ جماعي تعاوني ينشأ عندما تكونُ هنالك مجموعةٌ من الأشخاصِ يشعرون بنفسِ الحاجةِ فينهضون للعمل معًا، وبصورةٍ جماعيةٍ لإشباع تلكَ الحاجاتِ بصورةٍ أفضلَ مما لو قامَ أيٌّ منهم بإشباعها بوسائله الفردية)، والجمعياتُ الماليةُ التعاونيةٌ هي أيضًا عبارةٌ عن (مؤسسة اقتصادية) يشتركُ فيها مجموعةٌ من المشتركين، أو المستهلكين ليحققوا أهدافهم الاقتصاديةَ والاجتماعيةَ، وهذه الجمعيةُ لا ترمي إلى الربح كهدفٍ نهائي، بل إلى خدمةِ أعضائها اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وذلك برفعِ دخلوهم الشخصية التي تنعكسُ على مستواهم المعيشي، ومقدارِ تلبيتهم لحاجاتهم بتعاون الجماعة معهم (الحسين، 2007). حيث تُعدُّ الجمعيةُ التعاونيةُ تجمّعًا مستقلًا تضمُّ عددًا من الناسِ الذين يتعاونون طوعًا من أجلِ المنفعةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ المتبادلة، ويشملُ التعاونُ منظماتِ المجتمعِ (غير الربحية).

إضافةً للمشاركةِ في تجميعِ الأموالِ الشهريةِ بوضعِ الأسهمِ في شركاتِ المساهمةِ العامةِ التي يديرها أفرادٌ في القطاعِ الخاصِ للدولةِ التي تحمل مسمّى جمعية تعاونية استهلاكية، أو تلك الجمعيات التعاونية في الأريافِ، وتحملُ مسمّى الجمعيات التعاونية الإنتاجية، بالإضافة إلى أنواعٍ متعددةٍ من الجمعياتِ التي تحملُ فكرةَ التعاونِ الجماعي، مثل: (الجمعياتِ التعاونيةِ الزراعيةِ، والجمعياتِ التعاونيةِ التعليميةِ، والجمعياتِ التعاونيةِ الإسكانيةِ) (الدبابنة، وطاهر، 2016). لذا؛ فإنَّ الجمعيات التعاونية لها فوائدُ تعودُ بالمنافعِ المتعددةِ للأفرادِ المشاركين فيها، التي تتنوعُ أشكالها، وأهدافها، ومنها الجمعياتُ التعاونيةُ الإلكترونيةُ التي تعتمدُ على استخدامِ المنصاتِ الإلكترونيةِ.

فالجمعياتُ التعاونيةُ التي تستخدمُ المنصاتِ الإلكترونيةَ، والتي تملكُ موقعًا إلكترونيًا خاصًّا محكومًا بقوانينها، ويتم إدارته بشكلٍ تعاوني، وقد يستخدم المسؤولون عنه تطبيقَ الجوال أو بروتوكولٍ معينٍ لتسهيلِ تبادلِ المنفعةِ والتعاونِ، ولقد توصلتِ البحوثُ، التي نشرها معهدُ الرصدِ العالمي وورلد وواتش، إلى أنَّ ما يقاربُ من مليار

شخصٍ في (96) بلدًا في مطلعِ عام (2012م) أصبحوا أعضاءً رسميين في جمعيةٍ تعاونيةٍ واحدةٍ على الأقل، واتسع نطاقُ فكرةِ الجمعيةِ التعاونيةِ انطلاقًا من مبدأ أنَّ الأعمالَ التعاونيةَ أكثرُ مرونةٍ من الناحيةِ الاقتصاديةِ، مقارنةً بالكثيرِ من الأشكالِ الأخرى للمؤسساتِ غيرِ الرسميةِ؛ إذ إنَّ ما يقاربُ من (80%) من الأفراد منتفعون ماديًّا من المنظماتِ غيرِ الرسميةِ التعاونيةِ التي هدفها غير ربحي تعاوني. ومنذُ مطلعِ (2014م) انطلقتْ فكرةُ تعاونيات البيع بالتجزئةِ في المملكةِ المتحدةِ التي انضم إليها ما يقاربُ (6.9%) من الأفراد في ذلكَ الوقتِ. وعودةً لوقتٍ سابقٍ منذُ عام (2002م)، فقد أصبحت فكرةُ التعاونيات أكثرَ انتشارًا في الأريافِ النائيةِ، ثمَّ احتلتْ هذه الفكرةُ حيّزَ الاهتمام في عام (2014م) باستخدامِ شبكةِ الإنترنت (منظمة العمل الدولية، 2017).

التعاونُ – إضاءاتٌ تاريخيةٌ:

يَعُود تاريخُ التعاونِ، بشكل عام، إلى تاريخ وجود البشر على الأرضِ، حيث انتظمت القبائلُ والعشائرُ من أجلِ المنفعةِ المتبادلة في بنياتِ تعاونيةٍ وعلاقات تعاونية وتكافلية، حيث قُسّمت الوظائف، وخُصصتِ الموارد بين أفرادها، ومُورست التجارة والتبادل بين القبائلِ.

فالحركة التعاونية الحديثة بدأت في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر، خاصة في بريطانيا وفرنسا، حين هدّدت الثورة الصناعية سبل العيش للكثير من العُمّالِ والحرفيين الفقراء. ولأن أوروبا ما قبل الثورة الصناعية عَرفت التعاونَ في صورهِ البدائية شأن كل قارات العالم، لكن مع بُزوغ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بها كإحدى نتائج الحداثة، جعلت أوروبا الموطن الأول للتعاونيات الحديثة في سياق الثورة الصناعية، وكردّ فعل لآثارها على من سحقتهم الصناعة الآلية، والتي حوّلت عبيد الأرض لكتل من عبيد العمل المأجور البائسين، لذلك فحركة التعاونيات تتعلق بأصول وتاريخ التعاونيات الحديثة، فتاريخ الحركة التعاونية يبدأ مع تطبيق المبادئ التعاونية المعروفة لتنظيم الأعمال التجارية في العصرِ الحديثِ (عبود، 2015).

فنشأة فكرةِ الجمعياتِ التعاونية جاءت تبعًا لأفكارِ مؤسسيها، وأُولئك الذين كانوا بحاجة إلى نشأتها في الأريافِ، والبيئاتِ النائيةِ، حيثُ استقرتْ تحتَ مفهومِ المساعدةِ

الذاتيةِ، والمسؤوليةِ الذاتيةِ، والتضامن، انطلاقًا من إيمانِ الأعضاءِ المتعاونين بالقيمِ الأَخلاقيةِ المتمثلةِ في المسؤوليةِ الاجتماعيةِ والمصداقيةِ (الحسين،2007).

ويمكنُ التمييزُ بينَ فكرةِ التعاونِ المادي والجمعياتِ التعاونيةِ التابعةِ للتحالفِ الدولي(International Cooperative Alliance) ICA وما يشمل الائتمانيات التابعة له وتلك الاتحادات المنبثقة عن نقابة العمال (Word Council of WOCC Credit Unions) وكان هذا منذُ مطلعِ عامِ (2002م)، ثمَّ انطلقتْ حركةُ التحالفِ الدولي من خلالِ العلامةِ التعاونيةِ الدوليةِ في عام (2014م)، وذلكَ ليتمكّنَ الأعضاءُ التابعون للجمعياتِ التعاونيةِ متابعةَ الأعمالِ التعاونيةِ، بما فيها ادّخارُ الأموالِ، والأقراضُ، والمساعداتُ الماليةُ المتنوّعةُ تحتَ شعارِ العلامةِ الاستهلاكيةِ الأخلاقيةِ التعاونيةِ، التي أصبحتْ تُستخدم في عصرنا الحالي ضمنَ آلافِ الجمعيات التعاونية في أكثرَ من مئة دولة (العتيبي،2011).

المرأةُ في الجمعياتِ التعاونيةِ إضاءاتٌ تاريخيةٌ:

تلعبُ الجمعياتُ التعاونيةُ دورًا كبيرًا في حياةِ المرأةِ، خاصةً ما يتعلقُ بتمكينِ المرأةِ اقتصاديًّا، تحديدًا في البلدانِ الناميةِ، حيثُ تسمحُ الجمعياتُ التعاونيةُ للنساءِ العاملاتِ وغيرِ العاملاتِ بالتكاتفِ والمساندةِ لذواتهنَّ وأسرهنَّ تحتَ نطاقِ التعاونِ القروي، وهي البدايةُ للجمعياتِ التعاونيةِ؛ لأنَّ مناطقَ القرى كانت– وما زالتْ– بحاجةٍ لخلقِ فرصٍ للإنتاجِ، وتوفيرِ المالِ بطرقٍ غيرِ رسميةٍ، وهذا دفعَ المرأةَ لزيادةِ قوتها لتكون داعمًا قويًّا لأسرتها؛ ما مكّنَها من خلقِ نطاقِ تكافلٍ خاصٍ بها مع بقيةِ النساء، ولهذا قامت رئيسةُ التحالفِ الدولي (بولين غرين) بالتحدثِ عن أهميّة التعاونِ النسوي في اليومِ العالمي للمرأةِ (عمر، 2005). فالتعاون بين النساء، خاصة في الأسر الفقيرة، تخلق فرصًا لتوفير المال لسدّ حاجاتها بطرق غير رسمية.

ويشيرُ بعضُ العلماءِ إلى مستوى احتياجاتِ الأفراد، وطبيعةِ تلبيتها، من خلال (استقصائيات البنكِ الدولي لمستويات المعيشة ومسوح راند للحياة الأسرية)، التي تمثلُ نفقاتِ الأسرِ الفقيرةِ (بما في ذلك الأسرُ التي تعيشُ بأقلَّ من دولارٍ، وأقلَّ من دولارين يوميًّا) في ثلاثة عشر بلدًا، حيثُ ظهرتْ فئةُ الذين يعيشون بمقدار أقل من دولارٍ واحدٍ يوميًّا بمستوى إنفاق (56%) إلى (78%) من دخلِ الأسرة على الطعامِ، والذي كان

(أقلَّ قليلًا في المناطقِ الحضريةِ) بحوالي (2%) من الدخلِ، وهذا الفارقُ يتمُّ إنفاقه على التعليمِ؛ ما دفع بعض الأسرِ ذاتِ الدخلِ المحدودِ لسدِّ حاجاتها عن طريقِ تجميعِ الأموالِ المتحصلةِ من العمل، ووضعها في جمعيات تضم أفرادًا من المنطقة نفسها لاستخدامها وقت الحاجة (Banerjee& Duflo, 2007).

وقد تدلُّ مؤشراتُ الإيراداتُ والنفقاتُ المنزليةُ والفرديةُ على الكثيرِ من معدلاتِ الادّخار الشخصيةِ والجماعيةِ، حيثُ تكونُ عمليةُ صنعِ القرارِ على مستوى الأفراد والأسرِ، وتأثيرُ ذلك يبدو واضحًا على قراراتِ الادّخار، تحديدًا عندما يلجأ الأفراد للادّخارِ ضمنَ ما يسمّى المؤسسات غير الرسمية كالجمعيات الدورية(Guth 2008)، وهذا ما يُمَكّن أغلبَ العائلاتِ والأفراد من تجميع مبالغَ من المالِ لغاياتِ استكمالِ نفقاتٍ معيّنة، أو أمورٍ ضرورية بوساطةِ حفظِ الأموالِ بطريقةٍ جماعيةٍ دونَ أرباحٍ، بالاتفاقِ مع عددٍ من الأفراد على شكلِ أسهمٍ، وحصصٍ نهايةَ كلِّ شهرٍ.

وتستفيدُ الأسرُ في البلدان المتقدمةِ، بما في ذلك الفقراء، من الخدمات: (حسابات التوفير، والتحويلات التلقائية، وسندات الادّخار، وشهادات الإيداع) التي تساعدها على بناءِ وحفظِ الأصولِ من الأموالِ الشهريةِ. على النقيضِ من ذلك، فإنَّ خيارات فقراءِ البلدان الناميةِ محدودة كثيرًا، الذي يدفع بعضهم، وهم فئة القادرين على الادّخار، إلى الاستثمار في أصولٍ خطرةٍ، مثل: المجوهراتٍ، أو الحيواناتِ، أو استخدام خدمات ادّخارٍ غيرِ رسميةٍ (كالجمعيات)، حيثُ من السهلِ أنْ تتمكّنَ الأسرُ في الدولِ الفقيرةِ من زيادةِ الادّخار إذا أتيحت لهم إمكانيةُ الوصولِ إلى مجموعةٍ أوسعَ من خدماتِ الادّخار الجيدةِ، وهذا الوصولُ يمكّنهم من بناءِ شبكاتِ أفرادٍ يتعاونون معهم، والغايةُ الأساسيةُ، هي تسهيلُ التعاملِ مع الأزماتِ، بعيدًا عن التعقيداتِ، والمخاطر(Bertrand, Karlan, Mullainathan, Shafir& Zinman, 2010)، ويلجأ أغلبيةُ أفرادِ المجتمعِ إلى تكوينِ مجموعات تتفاوتُ من حيثُ العددُ الكلي، والمبلغُ المحددُ لتشكيلِ جمعيةٍ شهرية ماليةٍ تحملُ الطابعَ التعاوني لمساعدتهم على ادّخارِ مبالغَ، سواء من رواتبهم الشهرية، أو من خلالِ ما يحصلون عليه من مردودٍ باختلافِ مصدره، لغايات قبضها مرة واحدة والانتفاع بها.

سادسًا: الجمعياتُ الشهريةُ ورأي القانونِ الأردني:

نصّت المادتان: (88 ،87) من القانون المدني على ما يأتي:

1- المادة رقم (87) من القانون المدني تنصّ على: (أن العقد هو الارتباط الإيجابي الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر، وتوافقهما على وجه ينشأ أثره في المعقود عليه، ويترتب عليه التزام من منهما بما وجب عليه للآخر).

2- ونصّت المادة (88) من نفس القانون على (أنه يصح أن يرد العقد على 1- الأعيان 2-على منافع الأعيان 3-على عمل معين أو خدمة معيّنة 4-على أي شيء آخر ليس ممنوعًا بنص القانون، أو مخالفًا للنظام العام، أو الآداب.

وبناء عليه؛ فإن الجمعيات الشهرية التي تتم بين الأفراد بناء على اتفاق شفهي أو خطي تخرج عن كونها أعمالًا تجارية، باعتبار أن أطرافها ليسوا من طبقة التجار، ولا يحققوا ربحًا منها، ولا يتمتعون بصفة التاجر هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن ما تم بين أطراف الجمعية هي عملية تبادل شهرية لأموالهم في ما بينهم، حيث يتم تحصيل مبلغ مستقل من كل واحد منهم، ودفع هذا المبلغ بعد تجميعه لأحدهم شهريًّا، وهكذا... حتى يستلم كل واحد منهم هذا المبلغ بالتوالي وبالترتيب شهريًّا لهم دون تحقيق ربح، فهذا العقد الشفهي أو الخطي إذا تم، يكون أقرب إلى عقد الاقتراض التبادلي من أي عقد آخر دون أن يترتب عليه أي فائدة أو ربح (القانون المدني الأردني رقم (30) لسنة (1952) وتعديلاته المعدل رقم (22) لسنة (2017م).

وقد جرت العادة والعُرف بأن لا يكون مكتوبًا أو مثبت بسند خطي، وبالتالي يجوز إثبات العقد بشتّى الطرق القانونية، ومنها: البيّنة الشخصية، واليمين الحاسم، والإقرار، سندًا لأحكام المواد: (30) و(44) و(45) من قانون البيّنات الأردني رقم (30) لسنة (1952) وتعديلاته لسنة (2017).

كما يجوز إثبات سريان العقد بين أعضاء الجمعية الشهرية بوساطة البيّنة الشخصية (الشهود) في حال عدم وجود سند أو اتفاق خطي (عقد)، أو عن طريق اليمين الحاسم، أو إقرار أحد الأعضاء أو أطرافه بوجود العقد الشفهي في ما بينهم، حيث جاء بالمادة (2/30) من قانون البيّنات الأردني رقم (30) لسنة (1952)

وتعديلاته المعدل رقم (22) لسنة (2017م): (يجوز إثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية، حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته عن مئة دينار، إذا كان مانعًا ماديًّا، أو أدبيًّا يحول دون الحصول على دليل كتابي، أو إذا كان العرف والعادة لا يقضيان ربطهما بسند.

1- المادة (2) من قانون البيّنات تنصّ على: (تقسم البيّنات إلى الأدلة الكتابية، والشهادة، والقرائن، والإقرار، واليمين الحاسم، والمعاينة بالخبرة).

2- المادة (44) من قانون البينات المشار إليه أعلاه تنصّ على: (الإقرار هو إخبار الإنسان عن حقّ عليه لآخر).

3- المادة (45) من نفس القانون الإقرار القضائي هو (اعتراف الخصم أو من ينوب عنه إذا كان مأذونًا له بالإقرار بواقعة أدعى بها عليه أمام القضاة أثناء السير بالدعوى المتعلقة بهذه الواقعة).

المادة (53) اليمين الحاسمة هي (التي يوجهها أحد المتداعين لخصمه ليحسم النزاع، ويجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تفهم أن من حقه توجيه اليمين في حال عجز أحد طرفي الدعوى عن إثبات دعواه (قانون البيّنات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته لسنة 2017).

النظرياتُ المُفسِّرةُ للجمعياتِ الشهريةِ:

ومن النماذج والنظريات التي قد تتوجّه إلى تفسير سلوك الأفراد الادّخاري، وكذلك تقديم قالب علمي واضح حول التوجهات النظرية للجمعيات الشهرية، هي النماذج والنظريات الخاصة بعلم الاجتماع وعلم النفس، ومنها:

النظريةُ النفسيةُ:

تعدّ النظرية النفسية من النظريات المهمة في تفسير سلوكيات الأفراد والجماعات، ومن أبرز روّادها العالم سيجموند فرويد (Sigmund Freud) (1856-1939)، وظهرت في الثلث الأخير من القرن العشرين الذي كان له مساهمات عديدة في تفسير السلوك الاجتماعي والجريمة، وهي نظرية حول تنظيم الشخصية وآليات تطورها (علي، 1995).

ويرى (فرويد) أن الإنسان بطبيعته غير اجتماعي، فالناس وبحكم تكوينهم يتميّزون بالأنانية، فهم يسعون وراء السعادة، ولديهم نزعات تحطيمية، وهذه النزعات في حالة صراع مع التوقعات الاجتماعية والثقافية. ومن أجل البقاء الاجتماعي، لا بدّ من سيطرة الأفراد أنفسهم على تلك النزعات وإعادة توجيهها، ويمكن حدوث ذلك من خلال طريقتين: معارضة أنشطة (الهو) من قبل الأنا التي يقودها الواقع والأنا الأعلى التي تمثل معايير الجماعة، حيث هناك ثلاثة جوانب للعقل: الهو، والأنا، والأنا الأعلى، والتي تتألف منها الشخصية، كما يعتقد (فرويد) أن العقل هو المسؤول عن القرارات التي تؤخذ بوعي والدوافع النفسية التي خلفها، وأن أغلب الناس ينخرطون في سلوك اتباع وتلبية رغباتهم بلا أدنى تمييز بين الصواب والخطأ (الوريكات، 2013). وبالتالي، فالفرد عند اشتراكه بالجمعية الشهرية فإنه يستثمر بوجود الدافعية الذاتية له نحو الوصول إلى التوازن المالي في يومياته من جهة، ومن خلال اشتراكه في جمعية شهرية من جهة ثانية، حيث يعمل على إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية الاقتصادية؛ فالإنسان بطبعه يحب التملّك، وكذلك يحقّق رغباته ودوافعه النفسية وتزداد ثقته بنفسه من اشتراكه بالجمعية وتنمية الذات وتطويرها.

النظريةُ البنائيةُ الوظيفيةُ:

ظهرت النظرية البنائية الوظيفية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومن روّادها هربرت سبنسر (1802-1903) (Herbert Spencer) وتالكوت بارسونز (1902-1979) (Talcott Parsons) وآخرون، والذين قدّموا إضافات علمية لنمو وتطور النظرية البنيوية الوظيفية، والتي تعدّ من أكثر الاتجاهات النظرية رواجًا في علم الاجتماع، والتي تعتمد على مفهومين أساسيين: البناء، ويشير إلى الطريقة التي تنظم بها الأنشطة المتكررة في المجتمع، والوظيفة، وتشير إلى مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة في الحفاظ على استقرار المجتمع وتوازنه (الحسن، 2010).

وتقوم هذه النظرية وترتكز على عدة مبادئ، وهي:

1. يتكوّن المجتمع، أو المجتمع المحلي، أو المؤسسة، أو الجماعة، من أجزاء أو وحدات مختلفة بعضها عن بعض، إلَّا أَنَّها مترابطة ومتساندة ومتعاونة مع بعضها،

ويمكن تحليلها إلى أجزاء وعناصر لكل منها وظائفه أساسية، وكل جزء يكمّل الآخر، وأي تغيّر يطرأ على أحد هذه الأجزاء سوف ينعكس على بقية الأجزاء الأخرى ويغيّرها من طور إلى آخر، وبالتالي يحدث التغيّر الاجتماعي.

2. بالرغم من اختلاف الوظائف التي يقوم بها الأجزاء أو الوحدات، فإن هناك درجة من التكامل بينها، وأن هذه الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين إليها. وهذه الوظائف أما وظائف ظاهرة، أو كامنة، أو بنّاءة، أو هدّامة، مع وجود نظام قيمي أو معياري الذي يقسّم العمل على الأفراد ويحدد واجباته وحقوقه، كما أن النظرية تقوم على نظام اتصال أو علاقات إنسانية تمرر المعلومات من المراكز القيادية إلى المراكز القاعدية والعكس(غربي، قلواز، 2019).

وعند تطبيق هذه النظرية على الجمعيات الشهرية، نجد أن هناك علاقات اجتماعية ومتساندة تقوم على التعاون والتكافل بين أعضاء الجمعية التي تقوم بوظيفة ظاهرة وبنّاءة، كإشباع وتحقيق المردود المالي من خلال الالتزام الشفوي القائم على الثقة وضمان الأشخاص في دفع الأسهم المترتبة عليهم كل الشهر، ولكن عند تهرّب أحد أعضاء الجمعية عن دفع ما عليه من مبلغ، أو وفاة أحد أعضائها، قد يؤثر أو يطرأ تغيير على مسار واستمرار الجمعية الشهرية، فهنا تكون وظيفتها هدّامة للبناء الاجتماعي وللفرد.

نظريةُ الفعلِ الاجتماعي الإرادي:

تعتمد هذه النظرية، والتي وضعها العالم تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) (1902-1979)، وهو من أبرز علماء الاجتماع المعاصرين، حيث اهتم بالعلوم التطبيقية وتخصّص بعلم الاجتماع.

ويمثل الفعل الاجتماعي الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية، ولأشكال التفاعل الاجتماعي بين الناس، والصلة بين الأفراد والجماعات مبنية على الفعل الاجتماعي، الذي يأخذ أشكالًا تتباين في اتجاهاتها وأنواعها، فالفعل هو سلوك إرادي لدى الإنسان لتحقيق هدف محدد وغاية بعينها (كل فعل له قصد معين) (عبد الجواد، 2002).

وتفترض أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية في ظلّ مواقف وأوضاع معيّنة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكن في تحقيقهم لأهدافهم يكونون محدودين بكثير من الظروف الموقفية، مثل: خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية، وظروف بيئاتهم الطبيعية والأيكولوجية، وأيضًا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة في المحيط الذين يعيشون فيه، وكل ذلك يؤثر في قدرتهم على اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من مختلف الوسائل البديلة (جونز،2010).

وعند تطبيق هذه النظرية على مسألة الجمعيات الشهرية، فإن الفرد يسعى طوعًا إلى تحقيق هدفه، سواء النفسي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، من خلال انضمامه إلى الجمعيات الشهرية التي تناسب قيمة اشتراكها الشهري، بالإضافة إلى نوعية المشاركات، كما أنها تناسب بعض الأفراد لظروف معيّنة بعيدة عن فوائد البنوك، أو الاقتراض من الأقرباء أو الأصدقاء.

نظريةُ الدورِ:

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين، وهي من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، ومن علمائها العالم ماكس فيبر (1864-1920) (Max webr) في كتابه "التنظيم الاجتماعي والاقتصادي"، والعالم تالكوت بارسونز(Talcott Persons) في كتابه "النسق الاجتماعي"، والتي تعتقد أن سلوك الفرد وعلاقاته تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فالدور الاجتماعي يقوم على واجبات وحقوق اجتماعية، فالواجبات هي التي يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات التي ينجزها في المجتمع، فالإنسان لا يشغل دورًا واحدًا بل عدة أدوار، منها: قيادية، أو وسطية، أو قاعدية، فالدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع (الغريب، 2012).

ومن المبادئ العامة لنظرية الدور التي تستند إليها:

1. يقسم البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية، وتتحلّل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية.

2. يبنى على الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات والتزامات مالية يؤديها الفرد بناء على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع وكفاءته وشخصيته، وبعد أداء الفرد لواجباته يحصل على مجموعة حقوق مادية واعتبارية.
3. عندما يتفاعل دور مع آخر، فإن كل دور يقيم الدور الآخر، وعندما يصل تقييم الآخرين لذات الفرد، فإن التقييم يؤثر في تقييم الفرد لذاته، وهذا ما يؤدّي إلى فاعلية الدور ومضاعفة نشاطه (الحسن، 2015).

وعند تطبيق نظرية الدور على الجمعيات الشهرية، نجد أن الفرد يتصل بأقرانه في الجمعية، وهذا الاتصال قد يكون رسميًا، أو غير رسمي، وأن كل عضو فيها يقوم بدور من واجبات وحقوق من خلال التزامه بدفع الجمعية في وقتها، وفي المقابل يأخذ حقه في هذه الجمعية في وقتها. فالأدوار الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة والجيدة، هنا، تؤدي إلى استمرارية هذه الجمعيات بصورة جيدة دون تناقض أو صراع في الأدوار، والعكس صحيح، إذا كان هناك صراع لعدم قدرة الفرد على القيام بدوره بشكل جيد والالتزام بهذه الجمعيات. وبناء عليه؛ فإن قيام هذه الجمعيات تعتمد على تقييم الفرد لها، ومدى فاعليتها، ومضاعفة نشاطها، والتزام أعضائها بها.

نظريةُ التبادلِ الاجتماعي:

ظهرت هذه النظرية في أوائل الستينيات من القرن العشرين، ومن روّادها بيتر بلاو (Peter Blau) (1918-1988)، وجورج هومانز (George Homans) (1910-1989)، وتذهب هذه النظرية إلى أن الأفراد يميلون إلى التفاعل مع غيرهم من الأفراد، من خلال التفاعل الاجتماعي لتحقيق أقل تكلفة وأقصى فائدة، فالتفاعل يقوم على أساس المنفعة، والتبادل تفاعل الأفراد (وجهًا لوجه) عاكسًا الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتكون قاعدة لعملية التبادل (الحوراني، 2008).

وتقوم هذه النظرية على قضايا رئيسة، وهي:

1. إن التبادل الاجتماعي يتم على أساس حساب التكلفة والعائد، فيتجنّب الفرد السلوك الذي لا يعود إليه بالفائدة.
2. إن السلوك الإنساني يتم من خلال المقارنة بين البدائل المختلفة على أساس مبدأ التكلفة العائدة.

3. إن التبادل لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل ترتبط به جوانب نفسية
4. واجتماعية (عثمان، ساري، 2010).

حيث يرى بيتر بلاو (Peter Blau) أن قوى الجاذبية الاجتماعية؛ أي الشعور بالانجذاب والرغبة في المكافآت، هي التي تحرّك التعاملات والتفاعلات الاجتماعية داخل التنظيم الاجتماعي، وبالتالي تعمل على تبادل الموارد أو المنافع، فالتبادل الاجتماعي يعدّ الخطوة الأولى لتحقيق الاتحاد الاجتماعي، إذا كان يقوم على التنظيم والشرعية، ويؤدّي ذلك إلى التوازن. أما الإحساس بالاستغلال، فيؤدّي إلى عدم التوازن الذي يؤدّي إلى التعارض والتغيير، فالتبادل الاجتماعي أفعال طوعية يحركها العائد الذي يتوقّعه الأفراد، والذي قد يكون ماديًّا، أو معنويًّا (لطفي، الزيات، 2009).

وعند تطبيق نظرية التبادل الاجتماعي على الجمعيات الشهرية، نجد أن الذي يدفع الأفراد للدخول أو الاشتراك فيها هو تحقيق المنفعة المتبادلة، وبلا كلفة أو نفقات تشغيلية، والذي لا يعود إليها بالفائدة، وبالعكس من البنوك التي تتقاضى فوائد على المبالغ المقترضة منها، حيث نجد أن أطراف أو أعضاء الجمعية يتفاعلون مع بعض عملية تفاعلية تبادلية تأخذ وتعطي بعضها بعضًا، وفي هذا الأخذ والعطاء الذي (لا يكون له أثر مادي فقط، بل أثر نفسي واجتماعي) يسبّب ديمومة العلاقة التفاعلية فيها ويعمّقها بنجاح وكفاءة.

نظريةُ الثقافةِ الفرعيةِ:

على الرغم من أن الباحثين الانثروبولوجيين هم من أرسى معنى الثقافة الفرعية في البداية، إلا أن علماء الاجتماع هم من استخدمه كثيرًا في مجال عريض من الموضوعات الاجتماعية، بما في ذلك دراستهم للنزعة الجنحية في خمسينيات القرن العشرين، والتربية في الستينيات، والأسلوب في السبعينيات من القرن نفسه، حيث يعدّ كل من العالمين: (ولفقانق)، والعالم الإيطالي فرانكوا فيركوتي (Wolfgang &Feracuti) من منظري نظرية الثقافة الفرعية (الوريكات، 2004).

وتشير الثقافة الفرعية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا إلى مجموعة من الناس، أو شريحة معيّنة تختلف في وجهة معيّنة عن ثقافة أكبر هي جزء منها، وقد

يكون الاختلاف متعلقًا بنمط الحياة والمعتقدات، أو التخصص في أحد مجالات المعرفة، فيمكن أن تجمع بين مجموعات من الناس لها خصائص مماثلة، مثل: العمر، والطبقة الاجتماعية، أو الدين، أو المعتقدات السياسية، فكل ثقافة فرعية تعكس المعارف والممارسات أو التفضيلات: (الجمالية، أو السياسية، أو الجنسية)، وتعرف بطبقة اجتماعية، أو منظمة اجتماعية (بيومي، 1986).

إن الثقافة هي أسلوب حياة المجتمع، ومحتوى العلاقات الاجتماعية، وطريقة تميّز تللك المجموعة المنظمة، من الكائنات البشرية، فهي تشمل جوانب مادية من أدوات ومعدّات، والتي تطوّرت نتيجة لجهد الإنسان المتصل لإشباع حاجاته، وما يرتبط بها من عواطف، واتجاهات، وميول، ومواقف، وهي جوانب غير ملموسة، فالثقافة في الجانب المادي تعبّر عن الأساليب المكتسبة من السلوك التي تستخدم في صنع الأشياء المادية، فهي جزء من الثقافة المادية. أما الجانب غير المادي، فيشمل الجانب الأيدولوجي والفكري من هذا التفاعل، فأساس الثقافة موجود في العقل الإنساني، فهي تشمل مظاهر السلوك التي تتمثل في العادات والتقاليد التي تعبّر عن المثل والأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع، كما تعبّر عن أشكال وأساليب التكيّف مع الواقع المادي أو المنجزات التي يصنعها الإنسان (السعدي،2002).

وعند تطبيق نظرية الثقافة الفرعية على الجمعيات الشهرية، نجد أنها بدأت من خلال فكرة من مجموعة معيّنة من الناس ذات خصائص مماثلة، مثل: العمر، والطبقة الاجتماعية، لهم ثقافة فرعية معيّنة انتشرت بين فئات المجتمع المختلفة للتكيّف مع الواقع المادي، والتي تطوّرت من أجل إشباع حاجات الإنسان المادية وغير المادية، والتي تنظم وتشكل بطريقة معيّنة، وهم الجماعات الذين تضمهم شبكة اجتماعية واحدة، وأن فكرة الجمعيات بدأت في المجتمعات النسائية الضيّقة، كالجارات والقريبات.

النظريةُ النسويةُ:

ظهرت هذه النظرية لأول مرة في وقت مبكّر من عام (1794) في منشورات الدفاع عن حقوق المرأة بوساطة (ماري ولستونكرافت)، وتوجد الكثير من النظريات النسوية المختلفة التي حاولت أن ترصد مظاهر التفاوت المختلفة بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية، وبشكل خاص في العالم الغربي، وتتسم هذه النظرية بشكل عام

بمحاولة تشخيص أوجه التفاوت التي تواجه المرأة، خاصة في مجال العمل رغم الفرص الهائلة التي حصلت عليها في مختلف المجالات، وتهدف هذه النظرية إلى التركيز على أوضاع المرأة وجعلها في المقدمة من المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات البشرية (Anderson &Collins,2001).

ومن النظريات المتعلقة بموضوع الدّراسة، النظرية النسوية الإصلاحية، والتي تركز على عمل النساء في الأسرة والاقتصاد ككل، ومحاولة التوصل لأشكال الاستغلال المختلفة التي تتعرّض لها المرأة في سياقات العمل المختلفة، من أجل تحسين ظروفها والارتقاء بأوضاعها المعيشية، والتي تنشأ في البداية موجهة للإصلاح وباحثة عن التغيير لصالح فئات بعينها، وينتمي لهذا النوع من النظريات التالي:

1- النسوية الليبرالية، والتي تعالج التفاوت الاجتماعي الذي تواجهه المرأة، القائم على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، حيث تركز على أهميّة تحقيق وإنجاز فرص متساوية لكل من الرجل والمرأة دون تمييز بينهما، فالنسوية الليبرالية نجحت في القضاء على الكثير من العقبات التي تقف في وجه النساء في الدخول إلى مجالات العمل التي كانت حكرًا على الرجال، وساعدت على المساواة في الأجور بين الجنسين، فالهدف منها هو تحسين ظروف المرأة وتحقيق تكاملها ضمن بنى المجتمع المختلفة، دون التمرّد عليها، أو الخروج عن أسسها(Lorber, 1998).

2- النسوية الماركسية والاشتراكية: والتي تركز على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بشكل عام، وكذلك على أشكال الظلم الذي تتعرّض له النساء بالنظر إلى أمرين مهمين: أولهما، اعتمادهنّ على الرجال، وثانيهما استغلالهنّ كمصدر رخيص ضمن قوة العمل الرأسمالية، وتناقش النظرية الظلم الذي تتعرّض له المرأة بأشكال مختلفة، سواء في بيت أسرتها كابنة في مرحلة ما قبل الزواج، أو في ما بعد ذلك، في بيت زوجها، ومن خلال حصولها على وظائف متدنية في سوق العمل لا توفر لها سوى دخل متدنٍ، مثلها في ذلك مثل الرجال الفقراء الذين لا يحصلون على دخل لا يتناسب وما يقومون به من عمل(Bergoffen,2011).

فهي تحاول أن تغيّر الظروف المجحفة التي تواجه المرأة من خلال تغيير أسس الاستغلال التي تتعرّض له؛ أي أن النسوي الماركسية والاشتراكية لا تسعى إلى تحسين الظروف التي تعيشها المرأة فقط، بل تسعى للتخلص من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكرّس أسباب استغلالها، كما تسعى إلى تحسين وتطوير أوضاع المرأة وتمكينها اقتصاديًّا (عبد العظيم، 2014).

ولذلك؛ فإن المرأة من خلال اشتراكها في الجمعيات الشهرية، فإنها تحسّن وتطوّر مستواها الاقتصادي والاجتماعي وأوضاعها، وتخرج من إطار استغلالها واعتمادها على الرجل؛ بسبب تدني أجورهن والمستوى الاقتصادي لهنّ، فهي تسعى للاعتماد على نفسها في إدارة مواردها المالية، والتي تمكّنها نفسيًّا، واجتماعيًّا، واقتصاديًّا، ويكون لها دور فعال في الأسرة والمجتمع.

النظريةُ الماركسيةُ (الاقتصاديةُ):

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا في أحداث التحركات المالية، والتي تؤثر في سلوكيات الأفراد وتدفعهم للجوء إلى سلوكيات متعددة لتغطية الحاجات المالية، ومن هذه التوجهات الاقتصادية نظرية ماركس.

ومن أهم منظري هذه النظرية العالم كارل ماركس-1818) Karl Marx (1883)، الذي يذهب إلى أن الصراع في المجتمع يرجع إلى ندرة المصادر وعدم المساواة التاريخية في توزيع الموارد المادية، وأن عدم المساواة تخلق صراعًا في المصالح بين الذين يملكون أو لديهم القوة، فمنذ بزوغ العصر الصناعي تطوّر الصراع بين طبقتين اقتصاديتين في المجتمع البروليتاريا (الطبقة العاملة)، والطبقة البرجوازية المسيطرة (البداينة، الخطار، الحسن، الخريشة، 2013).

فالماركسية تذهب إلى اعتقاد أن الوضع الخاص بتحقيق الفرد وإنجازاته لذاته وحريته مرتبط بشكل لا ينفصل بوضع التقدم في المنظمة الاجتماعية وبنية المجتمع. وحسب (ماركس)، فإن الوضع الراهن لإنجاز الفرد مرتبط بالنشاط الإنتاجي والاقتصادي الخاص بالمجتمع، ويرى أنه يوجد نموذج أو شكل محدد معروف للطريقة التي يتم بها تنظيم الإنتاج للسلع المختلفة، أو عملية الإنتاج بشكل عام من قبل

المناطق المختلفة بالعالم، وفي أوقات مختلفة من التاريخ، وهذه النظرية المرتبطة بالتاريخ والمجتمع تسمّى المادية التاريخية (جونز،2010).

ويرى رالف داهرندوف (R. Dahrendof) أن الصراع يحدث نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والاجتماع في محيط اجتماعي معين، فقضية الصراع بين المجموعات البشرية هي في الواقع ظاهرة عضوية في الحياة الإنسانية والعلاقات السائدة بينها، وأن أسباب استيطان الصراع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية بين المجموعات البشرية تعود إلى:

1-الرموز الثقافية: والتي تؤدي إلى الانسجام، أو إلى الخصام، والخصام هنا على السلطة المادية، فمن له الحق في السلطة وتملكها؟

2-ومن وجهة نظر الماركسية، فإن قضية العدالة الاجتماعية تعدّ متغيّرًا بنيويًّا في إثارة الصراعات الاجتماعية طالما أن هناك توزيعًا غير عادل للثروة (حجازي، 2009).

بناء على ما سبق، فإن الصراع الذي قد يحدث بين أعضاء الجمعية يعود إلى أسباب مادية والقيم والأفكار المتباينة، من خلال سيطرة واستيلاء أحد الأعضاء على نصيب أحد الأعضاء الآخرين في حقه باستلام المبلغ في موعد دوره؛ ما يؤدي إلى حدوث صراع بين الأعضاء وعدم استمرارية هذه الجمعيات، خصوصًا أنه ليس بين الأعضاء عقود قانونية تبيّن تفاصيل هذه الشراكة، والحقوق، وتنظيم الأدوار بين الأعضاء، وبالتالي العقوبات المترتبة على الأعضاء الذين قد لا يلتزمون بالشروط أو الالتزامات المترتبة على كل عضو في هذه الجمعيات ذات العقود الشفافية والطوعية معًا.

2.2 الدّراساتُ السّابقة ذاتُ الصلةِ:

1- دراسة (الوليدات، والخاروف، 2019). بعنوان "**دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010-2014)**". وتهدف الدّراسة إلى التعرّف على المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء في مدينة مأدبا، وإلى التعرّف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية، وهدفت أيضًا إلى التعرّف على الأسباب التي دفعت السيدات للمبادرة بإقامة المشاريع، وأهم الصعوبات التي واجهت

صاحبات المشاريع، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على المرأة والأسرة والمجتمع، حيث تم سحب عيّنة قصدية (الكرة الثلجية المتدحرجة) من النساء الريفيات في محافظة مأدبا، وبلغت عيّنة الدّراسة (55) من مالكات المشاريع ما بين (2014–2010)، حيث تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع السيدات في محافظة مأدبا اللواتي يدرن مشروعًا صغيرًا، واستخدمت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ (الكمي والنوعي)، وبيّنت النتائج أن المشاريع الصغيرة تركت آثارًا إيجابية على مالكة المشروع والأسرة والمجتمع، وتمكينها اقتصاديًّا في المجتمع، وأن الدافع وراء إنشائها هو تحسين دخل الأسرة، وأن المرأة مالكة المشروع تعاني من كثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقها، وكذلك تسهم في زيادة ثقة المرأة بنفسها.

2- دراسة (قرعوش، 2019). بعنوان "**دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية**". هدفت الدّراسة إلى التعرّف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة وواقع المشاريع الصغيرة، حيث وصل عدد النساء اللواتي يدرن مشاريع صغيرة بين (2010–2019) (55) امرأة، حيث تم تصميم استبانة تناسب أهداف البحث، من خلال مسح اجتماعي لكل أفراد مجتمع البحث، ومن أهم النتائج التي توصلت لها ما يلي: إسهام المشاريع الصغيرة في تحسين دخل الأسرة، وإسهامها في إيجاد فرص عمل، والحد من البطالة بين النساء، كما تسهم في زيادة ثقة المرأة بنفسها، وتمكينها اقتصاديًّا في المجتمع.

3- دراسة (الرحيلي، 2017). بعنوان "**دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة بالمجتمع السعودي**"، هدفت الدّراسة إلى تحديد دور الجمعيات الخيرية في تمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، وبلغت عيّنة الدّراسة من (52) عيّنة من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين، و(134) عيّنة للسيدات المعيلات عن طريق العيّنة العشوائية البسيطة، حيث استخدم منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل، باستخدام أداتي استبانة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج ارتفاعًا في عدد أفراد الأسرة التي تعيلها السيدات، كما تعاني من انخفاض الدخل الشهري، وأن هناك علاقة جوهرية بين الحالة الاجتماعية للسيدات، وحصولهنّ على الخدمات المقدمة من

الجمعيات الخيرية، وهي مساعدتهنّ لإشباع احتياجاتهن الضرورية، واقترحت الدّراسة إقامة مشاريع اقتصادية لزيادة دخل المرأة المعيلة .

4- دراسة (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2016).بعنوان "**الوضع التنظيمي والتشريعي للجمعيات التعاونية في الأردن من منظور النوع الاجتماعي**"، وهدفت الدّراسة إلى تقييم الواقع الحقيقي للتعاونيات في الأردن باعتماد منظور النوع الاجتماعي، وتبيان الدور الحقيقي الذي تلعبه التعاونيات في تمكين النساء اقتصاديًّا ليصبحن فاعلات أكثر، وإيجاد معايير ترتقي بأداء التعاونيات النسائية لتصبح مؤثرة في الاقتصاد المنظم ضمن المؤشرات والدلالات الواضحة، وتكونت عيّنة الدّراسة من(150) استبانة عملت على تغطية كافة التعاونيات النسائية، بالإضافة إلى التعاونيات المختلطة وست جمعيات رجال فقط، والتي وزّعت على المحافظات الخمس: (عمّان، وإربد، وعجلون، والمفرق، والزرقاء)، حيث تم استخدام منهج المسح الاجتماعي من خلال الاستبانات، وكانت النتائج بالنسبة لواقع الجمعيات التعاونية وبشكل خاص النسائية، أنه ما تزال نسب انخراط الأردنيين بالعمل التعاوني متواضعة مقارنة مع الدول المجاورة، وعلى مستوى العالم، حيث بلغت في المملكة (1.55%)، في حين كان (62%) من سكان فنلندا أعضاء في التعاونيات، وفي كندا (33%)، وفي الولايات المتحدة (25%)، وفي الكويت (25%)، وأن نسب مشاركة النساء، أيضًا، ضعيفة، فتمثل الجمعيات النسائية ما نسبته (6.5%) من إجمالي عدد الجمعيات التعاونية، وقد تُعزى إلى ضعف الثقافة التعاونية وتقليديّتها في ممارسة العمل الإنتاجي من خلال مشاريعها، وضعف التسويق، وبالتالي قلّة المردود المالي المتأتي من العمل التعاوني.

5-دراسة (محمود، 2015). بعنوان "**دور الجمعيات الأهليّة في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لدى المرأة المعيلة**"، وهدفت تلك الدّراسة إلى تحديد دور الجمعيات الأهليّة في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لدى المرأة المعيلة. وتكوّنت عيّنة الدّراسة من (8) جمعيات أهليّة دراسة حالة تستهدف المرأة المعيلة؛ (4) جمعيات في الريف، و(4) في الحضر بمحافظة القليوبية في مصر لتمثيل القطاعين. وقد اعتمد الباحث في هذه الدّراسة على أداتين، هما: 1- استمارة: للمستفيدات من

الجمعيات (المرأة المعيلة) من إعداد الباحث، 2- دليل مقابلة الخبراء: من رؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهليّة، والأخصائيين الاجتماعين المعينين بالجمعيات الأهليّة، والذين مرّ على عملهم خمس سنوات في تلك الجمعيات، ومديري إدارة التضامن الاجتماعي بمحافظة القليوبية من إعداد الباحث. وكشفت النتائج أن المرأة المعيلة، سواء في الريف أو في الحضر، تعاني من مشكلات متنوعة على مستوى البيئة التي تعيش فيها، سواء كانت بيئة المسكن، أو بيئة العمل، أو المجتمع المحيط، وأن هناك تنوّعًا كبيرًا في المعيقات التي تواجه الجمعيات الأهليّة في ممارسة دورها في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تواجه المرأة المعيلة؛ حيث تتنوّع تلك المعوّقات ما بين معوّقات تمويلية، وإدارية، واجتماعية، وبيئية، وتعليمية، ومعوّقات قد ترجع للجمعيات وللعاملين بها، ومعوّقات قد ترجع للمرأة المعيلة نفسها.

6-دراسة (خضر والنجار, 2015). دراسة بعنوان "**مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها على سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة**"، والتي هدفت إلى الكشف عن تأثير مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية على سلطتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، من خلال تحديد مستوى مساهمة المرأة في العلاقات الاجتماعية الأسرية، وتربية الأبناء، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من (381) امرأة عاملة، تم اختيارهنّ بشكل عشوائي من العاملات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بمحافظة القاهرة، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة، وتوصّلت إلى نتائج، منها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة العاملة في بنود الإنفاق الأسري تبعًا للمتغيّرات الديموغرافية والوصفية، ووجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى مساهمة المرأة العاملة في بنود الإنفاق الأسري، واتخاذ القرارات .

7-دراسة (منصور،2015). بعنوان "**وعي ربّة الأسرة بإدارة مواردها وعلاقته بالدخل غير المنظور**". وتهدف الدّراسة إلى تحقيق نمو اقتصادي يسهم في رفاهية الأسر، ومن المؤشّرات الاقتصادية التي اهتمت بها هي مؤشر "الدخل غير المنظور"، وتهتم بدراسة أثر المراحل التي تتخذها ربّة الأسرة في إدارة ما لديها من موارد لتقليل النفقات؛ ما يحقق دخلًا أكبر غير منظور للأسرة، حيث تم اختيار عيّنة الدّراسة تكوّنت من (440)ربّة أسرة عاملة وغير عاملة بطريقة عمديه صدفية، واستخدمت الباحثة المنهج

الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن الدخل غير المنظور للأسرة يرتبط معنويًّا مع جميع مراحل العملية الإدارية، وتأثرت مراحل إدارة موارد الأسرة ومقدار الدخل غير المنظور تأثرًا سلبيًّا بانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

8-دراسة (النمروطي والهابيل،2014). بعنوان "**فاعلية برنامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة:** دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) في فلسطين". هدفت الدّراسة إلى التعرّف على فاعلية برنامج المنح الصغيرة في تمكين الأسر الفلسطينية من خلال تزويدها بالأصول لبدء أنشطة اقتصادية تساعد في تحسين سبل العيش وإكسابها المهارات والخبرات الضرورية، وطبقت على عيّنة مكوّنة من (170) من المستفيدين من البرنامج، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد أظهرت نتائج الدّراسة فاعلية البرنامج في تمكين الأسر اقتصاديًّا، وعدّ المشروع مصدر الدخل الرئيس للكثير من الأسر، حيث تحسّن إنفاقها على حاجاتها الأساسية، كما شعرت أنها أكثر استقلالية، وباستطاعتها دعم نفسها من دخلها الحالي.

9- دراسة (الصندوق الأردني الهاشمي البشرية، 2013). بعنوان "**مشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة**". وهدفت إلى تشخيص العوامل المحفّزة لمشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة، ووصف العلاقة بين العوامل المحفّزة والعوامل المعيقة لمشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من (50) من النساء اللاتي لديهنّ مشاريع اقتصادية قائمة، حيث اعتمد في الدّراسة على استخدام المنهج النوعي باستخدام الاستبانة لجمع المعلومات، وخرجت الدّراسة بعدد من النتائج، أهمها: أن الدافع وراء مشاركة النساء في المشاريع الصغيرة هو إيمانهنّ بدورهنّ الفاعل في الأسرة، وأن هناك معيقات تواجه المشاريع التي تديرها النساء، مثل فرص وحجم التمويل المتاح، وحجم السوق المتوفر، ومن النتائج، أيضًا، أن التمكين الاقتصادي هو أساس ومنطلق التمكين الاجتماعي لها.

10- دراسة (عبد العال، 2011). بعنوان "**إدارة المرأة المعيلة للأزمات الأسرية وعلاقتها بدافعتيها للإنجاز**"، وهدفت تلك الدّراسة إلى التعرّف على علاقة إدارة المرأة المعيلة لأزماتها الأسرية، كما حاولت، أيضًا، الكشف عن الفروق بين المرأة المعيلة في الريف والمرأة المعيلة في الحضر في كل من إدارتها لأزماتها الأسرية، وكذلك

دافعيتها للإنجاز، والفروق بين النساء المعيلات العاملات وغير العاملات في إدارتهنّ لأزماتهنّ الأسرية، وقد تكوّنت العيّنة من (200) من النساء المعيلات، واللاتي مثلن مجموعتين: أولاهما، مجموعة الحضر التي تكوّنت من (100) امرأة معيلة من محافظة القاهرة، والثانية مجموعة الريف، وتكوّنت من (100) امرأة معيلة من ريف محافظة القليوبية، واستخدم المنهج المسح الاجتماعي أداة الاستبانة، وقد خلصت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائيًّا بين الريف والحضر في نوعية الأزمات التي تواجه المرأة المعيلة لصالح المرأة المعيلة في الريف، وقد وجدت فروقًا دالة إحصائيًّا في مواجهة الأزمات الأسرية بين السيدات المعيلات في الريف والحضر، ووجدت فروقًا ذات دلالة إحصائية بين بعض بنود دافعية الإنجاز لدى السيدات المعيلات، وكذلك عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المرأة المعيلة للأزمات الأسرية، ودافعيتها للإنجاز.

11–دراسة (العسيلي، رجاء وربايعة، نادية، 2009) بعنوان "**دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية**"، وهدفت الدّراسة إلى التعرّف على دور الجمعيات النسوية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية بالنهوض في المجتمع الفلسطيني، وتكوّن مجتمع الدّراسة وعيّنتها من جميع الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله البالغ عددها (15) جمعية. ولتحقيق أهداف الدّراسة، تم تطوير استبانة موزّعة على (4) محاور، ومقابلة شخصية، وقد توصلت الدّراسة إلى عدة نتائج، منها: أن الجمعيات النسوية الفلسطينية تسهم في حلّ المشكلات الاقتصادية للمرأة، حيث حصلت على نسبة (100%)، وكان من أبرز المعيقات التي تواجهها الجمعيات التسوية في تحقيق تمكين المرأة هي العوائق المالية، ثم السياسية والاجتماعية، وأخيرًا الإدارية، ومن توصيات الدّراسة: أهميّة إنشاء مراكز، وإقامة برامج تساعد على تمكين المرأة في مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

12– دراسة (الصفدي، 2004). بعنوان "**منهجية الإقراض بضمان المجموعة (دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادّخار في قطاع غزة**"، والتي هدفت إلى

التعرّف على منهجية الإقراض بضمان المجموعة وكيفية عمله، من خلال مؤسستين من مؤسسات الإقراض بضمان المجموعة والادّخار في فلسطين؛ فاتن، وأصالة. وتكوّنت العيّنة من (354) مقترضة؛ أي ما يعادل (20%) من مقترضات مجتمع الدّراسة بطريق العيّنة العشوائية، باستخدام المنهج الوصفي من خلال توزيع استبانات على العيّنة، ووجدت الدّراسة بأنه يوجد معرفة قوية بين أعضاء المجموعة قبل الاشتراك بالقرض، لكن عند تشكيل المجموعة تقوم مؤسسة الإقراض بترشيح المقترضات لبعضهن بعضًا لإكمال عدد المجموعة، ولا يخترن بأنفسهنّ، ووجدت الدّراسة بالفعل بأن النساء الأعضاء في المجموعة يقمن بالضغط على العضو التي لا تقوم بالسداد لتأكيد السداد، أكثر من تركهنّ الأمر لمؤسسة الإقراض للمتابعة، كذلك كانت نتائج الدّراسة بأن المفترضات يعرفن بأنهنّ مسؤولات عن سداد قرض زميلتهنّ في حالة عدم استطاعتها السداد ، كذلك وجدت الدّراسة أن المقترضات أنفسهنّ لا يرغبن بالاستمرار بالتعامل مع المقترضات اللواتي لا يلتزمن بالسداد، وتدلّ نتائج الدّراسة أن أغلب المقترضات قيّمن تجربتهنّ بأنها إيجابية، وأن أغلبية النساء الأعضاء يفضلن الحصول على قرض جديد بعد انتهاء قرضهن الحالي، ولكن عبّرت أغلب أفراد العيّنة عن تفضيلهنّ الحصول على القرض بشكل فردي أكثر من الحصول على القرض مجموعة، للحصول على الاستقلالية في الحصول على القرض وسداده.

13- دراسة (يوكوماتو، وأبو كف، 2002) بعنوان "**المشاريع الإنتاجية وتمكين المرأة**"، والتي هدفت إلى معرفة الآثار الإيجابية للمشاريع الإنتاجية التي تهدف إلى تمكين المرأة، حيث تم استخدام الاستبانة التي وزّعت على النساء المستفيدات، حيث تكوّنت عيّنة الدّراسة في المجتمع الأردني من (80) امرأة من بين (100) امرأة من المقترضات في الأردن لمعرفة إذا كانت النتائج تتفق مع أهداف المشروع، وهي: التغيّر المادي على مستوى الدخل، والتغيّر في مستوى المعرفة والمهارة، والتغيّر في إدراك الشخص بفرديته واهتماماته وقيمه، والتغيّر في مشاركة السلطة والقدرة على مقاومة الاستغلال، باستخدام منهج المسح الاجتماعي، وتوزيع الاستبانة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائج أن تعزيز تمكين المرأة الذاتي ووضع المرأة بشكل عام داخل أسرتها يتم من خلال مشاركتها الاقتصادية.

ثانيًا: الدّراساتُ الأجنبيةُ ذاتُ الصلةِ.

1. دراسة (**ريماز وآخرون Rimaz, Dastoorpoor, Vesali, Saiepour, N., Nedjat, Sadeghi, & Khoei, 2015**) بعنوان "**Investigation of relationship between social capital and quality of life in female headed families Medical Journal of the Islamic**" العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ونوعية الحياة في الأسر التي تعيلها نساء بالمجلة الطبية الإسلامية"، وهدفت الدّراسة إلى الكشف عن نوعية العلاقة بين رأس المال الاجتماعي، وجودة الحياة لدى أسر المرأة المعيلة بإيران، وقد أجريت تلك الدّراسة على (152) من السيدات المعيلات في الفترة ما بين إبريل (2011)، وحتى يوليو (2012). وتم جمع البيانات باستخدام النسخة الإيرانية لمقياسي منظمة الصحة العالمية لجودة الحياة، والبنك الدولي لقياس رأس المال الاجتماعي، وقد خلّصت الدّراسة إلى أنه بالنسبة لمقياس جودة الحياة، فقد كانت درجات الأبعاد الخاصة بالصحة البيئية والعلاقات الاجتماعية الأقل (19.61+7.11)، والأعلى (12.61+3.43) على التوالي. وبخصوص رأس المال الاجتماعي، كانت درجات عضوية الجماعات والثقة الاجتماعية الأقل (19.61+17.11)، والأعلى (51.04+17.37) على التوالي. وأخيرًا، أسفر تحليل الانحدار المتعدد عن وجود علاقة موجبة دالة إحصائيًّا بين الدرجة الكلية لمقياس جودة الحياة، والدرجة الكلية لمقياس رأس المال الاجتماعي.

2. دراسة (**رحمان وسلطان Rahman& Sultan (2012) بعنوان "Acase Study)"Empowerment of Woman for Social Development of Hyderabad District, Shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad**" تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية– دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا ليجت (Shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad) في مقاطعة حيدر أباد، والتي هدفت إلى معرفة مدى مساهمة الجمعية في تمكين المرأة، وهي منظمة دولية بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، وتعدّ من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة وتعزز التآخي والرعاية الشاملة، ومقرّها مومباي، ولها (72) فرعًا في الهند، وتم قياس تمكين المرأة بناء على

عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من أعضاء الجمعية في فرع حيدر أباد، وأداة الدّراسة استبانة منظمة، وتوصّلت إلى نتائج، من أهمها: أنها أسهمت إيجابيًّا في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص العمل لأكثر من (350) من الأُميات وشبه الأُميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص.

3. دراسة (**هوج واتوهارا Hoque& Itohara (2009**. بعنوان **"Woman Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme: A Case study from Bangladesh"** تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة" دراسة حالة من بنغلادش، وهدفت الدّراسة إلى التعرّف على منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في الآونة الصغيرة في بنغلادش من أجل تمكين المرأة الريفية، وتحاول تقييم تأثر برامج القروض الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في بنغلادش، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من (180) امرأة من منطقة رامبور في حي جاي باندا، بحيث بلغت (50%) من النساء النشيطات في منظمات غير حكومية، والباقي ربّات بيوت، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن النساء المتمكّنات هنّ بنسبة (21%) فقط، والباقي لم يتم تمكينهنّ بعد، وأن نسبة (69%) من النساء المتمكّنات هنّ عضوات فاعلات في برامج القروض الصغيرة، كما بيّنت أن وسائل الإعلام وملكية الأراضي من العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وأن من العوامل المهمة في تمكين المرأة: التعامل مع القروض الصغيرة بشكل ذاتي، ومدة استخدام القروض والصغيرة، والمراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

4. دراسة (**لاكوو Lakow (2006)** . بعنوان " **Rural Microfinance and Women's Empowerment in Uganda Livelihoods**"، "تمويل المشاريع الصغيرة وسبل المعيشة الريفية وتمكين المرأة في أوغندا"، وهدفت هذه الدّراسة إلى التعرّف على آلية الموارد المالية الصغيرة ومصادر الرزق وتمكين المرأة في أوغندا، وأجريت الدّراسة على عدد من النساء بلغ عددهنّ (156) امرأة،

من اللواتي حصلن على موارد رزق صغيرة، بهدف تخفيض الفقر، والتي تسمّى بكسب (الرزق المؤازر)، وهل لها تأثيرات إيجابية على حياة المرأة أم لا؟ واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائج أن للمرأة دورًا تفتخر به كما هو الحال عند الرجل، واكتسبت استراتيجيات متنوّعة للوصول إلى اكتساب الرزق خارج حدود العمل التقليدي، وهذا التحوّل مكّنهن من السيطرة على العمل واستثمارهنّ، حيث يعمل الرجال.

3.2 التعقيبُ على الدّراساتِ السّابقةِ:

ومن خلال استعراض الدّراسات السابقة، يمكن ملاحظة أن معظم الدّراسات التي عُرضت هدفت لمعرفة تمكين المرأة اقتصاديًّا، وقدرتها على قيادة الأسرة من الجانب المالي من خلال عدة طرق، سواء رسمية كالبنوك، وغير رسمية كالجمعيات، وما يترتب على ذلك من نتائج كدراسة رحمان وسلطان (Sultan& Rahman, 2012) ، ودراسة هوج وإتواهار (Hoque& Itohara, 2009)، ودراسة النمروطي والهابيل (2014)، ودراسة حماد(2016) لمعرفة مستوى تمكين المرأة اقتصاديًّا من أجل التنمية الاجتماعية، بينما ركّزت بعض الدّراسات الأخرى كدراسة لاكوو (Lakow, 2006)، ودراسة يوكوماتو وأبو كف (2002)، ودراسة (الوليدات والخاروف، 2019) التي ركزت على أهميّة المشاريع الصغيرة للمرأة، أما الدّراسات التي تعلّقت بمشاركة المرأة في رأس المال الاجتماعي والادّخار الفردي والجماعي، فقد كانت دراسة (منصور، 2015)، والتي هدفت لمعرفة وعي ربّة الأسرة بإدارة مواردها وعلاقته بالدخل غير المنظور، وكذلك دراسة عبد العال (2011) عن كيفية إدارة المرأة المعيلة للأزمات الأسرية، وهذه التي تشابهت نوعًا ما مع الدّراسة الحالية، كما تشابهت الدّراسة الحالية كذلك مع دراسة الصفدي (2004) عند دراستها منهجية الإقراض بضمان المجموعة والادّخار.

وقد أفادت هذه الدّراسة من الدّراسات السابقة من حيث منهجية البحث وتصميم البحث واختيار العيّنة، واختيار أدوات الدّراسة، حيث تميّزت هذه الدّراسة عن الدّراسات السابقة في تطرّقها لعنوان الدّراسة حيث إنه –حدود علم الباحثة– فهذه الدّراسة أصيلة

وإضافة نوعية إلى الدّراسات السابقة والأدب النظري، حيث هي الأولى التي تناولت موضوع الجمعيات الشهرية في المجتمع الأردني، كما تختلف عن الدّراسات المعروضة لبنائها استبانة خاصة بموضوع ومؤشرات قياس إجابات المبحوثات، وباختيار العيّنة مفتوحة المدى من النساء انطلاقا من(18) وما فوق (موضوع الأهليّة الذي أكده الدستور والقوانين الأردنية؛ أي سنّ الرشد، بهدف تحقيق الإرادة الحرة بتحمّل المسؤولية القانونية للنساء).

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

تناول هذا الفصل المنهجية المعتمدة في الدّراسة وصفًا لمجتمع الدّراسة، والعيّنة، والأدوات، والإجراءات التي تم اتباعها في تطبيق هذه الدّراسة، كما تناول عرضًا موجزًا للأدوات، وطريقة التحقّق من مناسبتها لأغراض الدّراسة، بالإضافة إلى عرض المقاييس المستخدمة، وطرق التحقّق من صدقها وثباتها، وفي نهاية هذا الفصل جاء عرض للمعالجة الإحصائية المستخدمة.

1.3 منهجية الدّراسة:

في ضوء الأهداف العامة التي تسعى الدّراسة إلى تحقيقها، فقد اتبعت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الدّراسة الاستبانة، وذلك لوصف وتوضيح مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها.

2.3 مجتمع الدّراسة وعيّنتها:

تكوّن مجتمع الدّراسة من (10,250) امرأة، من النساء العاملات وغير العاملات والمتعلمات وغير المتعلمات في مدينة الكرك ، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من ثمانمئة وستة (806) نساء، تتراوح أعمارهنّ من (18) عامًا، وما فوق، وتعّد مدينة الكرك من أكبر التجمعات السكانية الحضرية في محافظة الكرك، من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكان مدينة الكرك نحو (36466) نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، 2021).

وتم اختيار أفراد عيّنة الدّراسة بطريقة عشوائية، حيث تم تقسيم مدينة الكرك حسب أحيائها السكانية إلى (10) أحياء، بعد تحديد عدد النساء اللواتي يتضمن ضمن الفئة العمرية المستهدفة، وتوزيع نحو(820) على الفئة المستهدفة، من عملية تطبيق استمرت لفترة (4) أسابيع، حيث لم يتم إرجاع (9) استبانات، وتم استرجاع (811) من مجموع الاستبانات. وبعد إجراء عملية مراجعة للاستبانات، تم استبعاد (5)

استبانات لا تصلح؛ لعدم استيفائها لشروط الإجابة الصحيحة، وبذلك تكون عيّنة الدّراسة بشكلها النهائية من (806) مبحوثات، وتشكل ما نسبته (8%) من مجتمع الدّراسة.

خصائصُ عيّنةِ الدّراسةِ:

وللتعرّف على خصائص المبحوثين من أفراد عيّنة الدّراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية حسب خصائصهم الديمغرافية والموضحة في ما يلي:

جدول (1)

توزيع عيّنة الدّراسة وفقًا للمتغيّرات الديموغرافية

المتغيّر	فئات المتغيّر	العدد	النسبة المئوية
العمر	22-18	80	9.9
	27-23	106	13.2
	32-28	138	17.1
	37-33	155	19.2
	38 فأكثر	327	40.6
	المجموع	**806**	**100.0**
المؤهّل العلمي	ثانوية عامة فأقل	150	18.6
	دبلوم	171	21.2
	بكالوريوس	358	44.4
	شهادة عليا	127	15.8
	المجموع	**806**	**100.0**
الحالة الاجتماعية	عزباء	214	26.6
	متزوجة	532	66.0
	مطلقة	41	5.1
	أرملة	19	2.4
	المجموع	**806**	**100.0**
المهنة	ربّة بيت	190	23.6
	قطاع حكومي	352	43.7
	قطاع خاص	149	18.5
	أخرى	115	14.3

	المجموع	**806**	**100.0**
أفراد الأسرة	على مقاعد الدّراسة	430	53.3
	معطّلون عن العمل	162	20.1
	عاملون	214	26.6
	المجموع	**806**	**100.0**
اشترك الآن في جمعية شهرية	نعم	423	52.5
	لا	383	47.5
	المجموع	**806**	**100.0**
سبق أن اشتركت في جمعية شهرية	نعم	565	70.1
	لا	241	29.9
	المجموع	**806**	**100.0**

تظهر بيانات الجدول (1) أن الفئة العمرية (38) سنة فأكثر كانت الأعلى بين أفراد الدّراسة بنسبة (40.6%)، تلتها الفئة العمرية (33–37) بنسبة (19.2%)، ثم الفئة العمرية (28–32) بنسبة (17.1%)، ثم الفئة العمرية (23–27) بنسبة (13.2%). وأخيرًا، الفئة العمرية (18–22)، وشكّلت ما نسبته (9.9%) من عيّنة الدّراسة.

أَمَّا بالنسبة للمؤهل العلمي، فإنَّ حملة البكالوريوس كان لهنّ النصيب الأعلى بنسبة (44.4%) من عيّنة الدّراسة، تلتها من كان مؤهلهنَّ العلمي الدبلوم بنسبة (21.2%)، ثم الثانوية العامة فأقل بنسبة (18.6%). وأخيرًا، حملة الشهادات العليا بنسبة (15.8%) من عيّنة الدّراسة، وقد شكّلت المتزوجات ما نسبته (66.0%) من عيّنة الدّراسة، تلاهنّ العزباوات بنسبة (26.6%)، ثم المطلقات بنسبة (5.1%)، وأخيرًا، الأرامل اللاتي شكلن ما نسبته (2.4%) من نسبة الدّراسة. أما بالنسبة لمهنة المشاركات بالدّراسة، فقد شكلن العاملات بالقطاع الحكومي ما نسبته (43.7%) من عيّنة الدّراسة، تلاهن ربات البيوت بنسبة (23.6%)، ثم العاملات بالقطاع الخاص بنسبة (18.5%). وأخيرًا، المهن الأخرى بنسبة (14.3%)، كما تظهر بيانات الجدول السابق أنَّ نسبة من كان أفراد أُسرهنَّ على مقاعد الدّراسة (53.3%)، ثم من كان

أفراد أُسرهنَّ يعملون بنسبة (26.6%). وأخيرًا، من كان أفراد أُسرهنَّ معطّلين عن العمل، وشكلن ما نسبته (20.1%).

وقد بلغت نسبة المشتركات الآن في جمعية شهرية (52.2%) من عيّنة الدّراسة، تلاهن غير المشتركات الآن في جمعية شهرية بنسبة (47.5%) من عيّنة الدّراسة، في حين بلغت نسبة من سبق لهنّ الاشتراك في جمعية شهرية (70.1%)، في حين بلغت نسبة من لم يسبق لهن الاشتراك (29.9%) من عيّنة الدّراسة.

3.3 أداةُ الدّراسةِ:

استخدمت الدّراسة لجمع البيانات الميدانية أداة الاستبانة (Questionnaire) وقد تم بناء الاستبانة من خلال وضع مؤشرات دلالته في كل محور من محاور الدّراسة، ويقابلها عدد من الخيارات المتضمنة في تدرج العالم (ليكرت)؛ إذ تم حصر المحاور والفقرات الأساسية التي تطلب أن يتضمنها الاستبانة في صورته النهائية، وذلك بعد إجراء ما يلي:

أ. إجراء الدّراسة الاستطلاعية لمجتمع الدّراسة، بالإضافة إلى استفادة الطالبة من الملاحظة بالمعايشة كونها تقيم ضمن مجتمع الدّراسة في مدينة الكرك، والتعرّف عن كثب أثناء تطبيق أداة الدّراسة على مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها، وتسجيل الملاحظات التي يمكن الاستفادة منها في وضع محاور وفقرات الاستبانة، حيث استطاعت الطالبة أن تتعرّف عن كثب للكثير من القضايا المتعلقة بالجمعيات الشهرية وجاهيًا، وأن تتعرّف على بعض القضايا ذات الصلة بموضوع الدّراسة، وهذا بدوره أسهم في التعمُّق في وضع أسئلة أداة الدّراسة. وعلى ضوء ذلك، تم التوصل إلى الصيغة الأولية للاستبانة.

ب. إعداد استطلاع أولي للتحقّق من صلاحية أداة الدّراسة للتطبيق، ومناسبتها لعيّنة الدّراسة، حيث قامت الطالبة بتطبيق أداة الدّراسة على عيّنة تجريبية من مجتمع الدّراسة تبلغ عددها (15) امرأة من مجتمع الدّراسة، بهدف الاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم خلال فقرات الاستبانة، لوضع أسئلة الاستبانة بصيغته النهائية.

ج. إجراء تحكيم لأداة الدّراسة "الاستبانة" من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس من أصحاب الخبرة في العلوم الاجتماعية والاقتصاد والتربوية والقانون، بهدف التحقق من "الصدق الظاهري" عن طريق التحكيم، وطلب من هيئة التحكيم أن يتحقّقوا من وضوح صياغة الفقرات وملاءمتها وانسجامها مع المحور الذي وردت فيه، كما طلب منهم اقتراح، أو حذف، أو إجراء تعديلات لفقرات الاستبانة، وقد أجمع (80%) من المُحكّمين على تعديل بعضها، وإضافة فقرات جديدة، وحذف بعضها، وبذلك أصبحت أداة الدّراسة تتكوّن من أربعة مجالات رئيسة تتضمن (48) فقرة. (انظر ملحق ج).

د. الاختبار التجريبي للاستبانة، بعد التحقّق من صدق المُحكّمين وإجراء التعديلات المطلوبة، تم تصميم الاستبانة بصورتها النهائية، حيث تم تطبيق الاستبانة على عيّنة عشوائية تضم (40) مبحوثًا من خارج عيّنة الدّراسة، بهدف التحقق من:

1. الصدق البنائي لأداة الدّراسة.
2. ثبات أداة الدّراسة.
3. الاتساق والتكامل بين مجالات الاستبانة.

وتضمنت الاستبانة الأجزاء الرئيسة التالية:

أولًا: البياناتُ الديموغرافيةُ.

وتشمل: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

ثانيًا: بيانات خاصة بالأسئلة التي تغطي مجالات للدراسة، والتي تضمّنت (48) فقرة، وهي:

1- المجال الأول ويهدف إلى مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية (أدوارها واثارها وخطورتها، وتضمّن هذا المجال على (9) فقرات.

2- المجال الثاني، ويهدف إلى معرفة أدوار الجمعيات الشهرية، وتضمّن هذا المجال (11) فقرة.

3- المجال الثالث، ويهدف إلى معرفة آثار الجمعيات الشهرية، وتضمّن هذا المجال (13) فقرة.

4- المجال الرابع، ويهدف إلى معرفة خطورة الجمعيات الشهرية، وتضمّن هذا المجال (15) فقرة.

وقد تمَّ تصميم الإجابة على كل فقرة من فقرات مجالات أداة الدّراسة ضمن تدريج (ليكرت) الخماسي، كما يلي:

أ-أوافق بشدّة. ب- أوافق. ج- محايد. د-لا أوافق. هـ-لا أوافق بشدّة.

4.3 صدقُ أداةِ الدّراسةِ وثباتُها:

تم التحقق من صدق أداة لدراسة، باستخدام النوعين الآتيين من الصدق:

أ- **الصدقِ الظاهري (صدقِ المُحكّمين):**

تمَّ التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدّراسة، كما تمَّ ذكره من خلال تحكيم أداة الدّراسة من قبل (6) مُحكّمين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة من كليات: العلوم الاجتماعية، وكلية الأعمال (الاقتصاد)، والتربوية، والقانون، ملحق (ج)، وبناءً على آراء المُحكّمين وملاحظاتهم، تم تعديل، وحذف، وإضافة بعض الفقرات، والانتهاء إلى صياغة أداة الدّراسة بشكلها النهائي، ملحق (ب).

ب-**صدقِ البناءِ (الاتساقِ الداخلي):**

من خلال التحقق من ارتباط الفقرة مع المجال الذي تنتمي إليه، وارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية، وارتباط المجالات مع بعضها بعضًا، ومع الدرجة الكلية، حيث تم تطبيق الأداة على عيّنة استطلاعية من مجتمع الدّراسة وخارج عيّنتها، وبلغ حجمها (40) فردًا، والجدولان: (2)، و(3) يعرضان النتائج.

جدول (2)

معاملات ارتباط الفقرات مع المجالات والدرجة الكلية لأداة الدّراسة

الرقم	معاملات ارتباط الفقرات مع المجالات		معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية		الرقم	معاملات ارتباط الفقرات مع المجالات		معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية		معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
أوّلًا: مدى معرفةِ المرأةِ بالجمعياتِ الشهريةِ.					رابعًا: خطورةُ الجمعياتِ الشهريةِ على المتعاملِينَ بها.				
1	**0.556	0.000	**0.458	0.003	34	**0.478	0.002	**0.436	0.005
2	**0.596	0.000	**0.594	0.000	35	**0.722	0.000	**0.590	0.000
3	**0.665	0.000	**0.468	0.002	36	**0.814	0.000	**0.568	0.000
4	**0.476	0.002	**0.499	0.001	37	**0.805	0.000	**0.634	0.000
5	**0.552	0.000	**0.465	0.000	38	**0.756	0.000	**0.703	0.000
6	**0.770	0.000	**0.594	0.000	39	**0.752	0.000	**0.769	0.000
7	**0.690	0.000	**0.443	0.004	40	**0.783	0.000	**0.576	0.000
8	**0.722	0.000	**0.495	0.001	41	**0.638	0.000	**0.538	0.000
9	**0.439	0.005	**0.507	0.001	42	**0.798	0.000	**0.551	0.000
ثانيًا: أدوارُ الجمعياتِ الشهريةِ.					43	**0.744	0.000	**0.596	0.000
10	**0.564	0.000	**0.469	0.002	44	**0.722	0.000	**0.726	0.000
11	**0.817	0.000	**0.731	0.000	45	**0.838	0.000	**0.715	0.000
12	**0.772	0.000	**0.745	0.000	46	**0.810	0.000	**0.740	0.000
13	**0.839	0.000	**0.763	0.000	47	**0.725	0.000	**0.541	0.000
14	**0.786	0.000	**0.689	0.000	48	**0.770	0.000	**0.742	0.000
15	**0.783	0.000	**0.652	0.000					
16	**0.785	0.000	**0.644	0.000					
17	**0.635	0.000	**0.503	0.000					
18	**0.711	0.000	**0.510	0.000					
19	**0.676	0.000	**0.642	0.000					
20	**0.558	0.000	**0.590	0.000					
ثالثًا: آثارُ الجمعياتِ الشهريةِ.									
21	**0.653	0.000	**0.615	0.000					

22	0.775**	0.000	0.743**	0.000
23	0.700**	0.000	0.652**	0.000
24	0.736**	0.000	0.532**	0.000
25	0.778**	0.000	0.585**	0.000
26	0.792**	0.000	0.656**	0.000
27	0.609**	0.000	0.511**	0.001
28	0.501**	0.001	0.515**	0.001
29	0.729**	0.000	0.760**	0.000
30	0.614**	0.000	0.519**	0.001
31	0.753**	0.000	0.682**	0.000
32	0.756**	0.000	0.657**	0.000
33	0.324*	0.041	0.341*	0.031

*دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

**دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج (2) أَنَّ معاملات الارتباط بين الفقرات والمجالات التي تنتمي إليها تراوحت ما بين (0.324–0.839)، وبين الفقرات والدرجة الكلية تراوحت ما بين (0.341–0.769) وجميعها دالة إحصائيًّا، وهذا يشير إلى صدق الأداة ومناسبتها لإجراء الدّراسة.

جدول (3)

جدول معاملات ارتباط المجالات مع بعضها بعضًا، ومع الدرجة الكلية

المتغيّر	قيمةُ معاملاتِ الارتباطِ	مدى معرفةِ المرأةِ بالجمعياتِ الشهريةِ	أدوارُ الجمعياتِ الشهريةِ	آثارُ الجمعياتِ الشهريةِ	خطورةُ الجمعياتِ الشهريةِ على المتعاملِينَ بها	الدرجةُ الكليةُ
مدى معرفةِ المرأةِ بالجمعياتِ الشهريةِ	قيمة ر		0.777**	0.752**	0.554**	0.842**
	الدلالة الإحصائية		0.000	0.000	0.000	0.000
	العدد		40	40	40	40
أدوارُ الجمعياتِ الشهريةِ	قيمة ر	0.777**		0.868**	0.509**	0.874**
	الدلالة الإحصائية	0.000		0.000	0.001	0.000
	العدد	40		40	40	40
آثارُ الجمعياتِ الشهريةِ	قيمة ر	0.752**	0.868**		0.543**	0.890**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000		0.000	0.000
	العدد	40	40		40	40
خطورةُ الجمعياتِ الشهريةِ على المتعاملِينَ بها	قيمة ر	0.554**	0.509**	0.543**		0.828**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000		0.000
	العدد	40	40	40		40
الدرجةُ الكليةُ	قيمة ر	0.842**	0.874**	0.890**	0.828**	
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000	
	العدد	40	40	40	40	

*دالة إحصائيًّاعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

**دالة إحصائيًّاعند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج الجدول (3) أَنَّ معاملات الارتباط بين المجالات بعضها ببعض تراوحت بين (0.509-0.868)، وبين المجالات والدرجة (0.828-0.890) وجميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ثباتُ أداةِ الدّراسةِ:

للتحقق من ثبات الأداة، تم استخدام ثبات الاتساق الداخلي من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) بعد تطبيق الأداة على عيّنة استطلاعية من مجتمع الدّراسة وخارج عيّنتها بلغ حجمها (40) فردًا، حيث بلغ الثبات الكلي للأداة (0.960)، وهو مناسب لإجراء الدّراسة، والجدول (4) يوضح النتائج.

جدول (4)

معاملات ثبات الاتساق الداخلي للأداة ككل والمجالات

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	مدى معرفة المرأة بالجمعيات الشهرية	9	0.766
2	أدوار الجمعيات الشهرية	11	0.906
3	آثار الجمعيات الشهرية	13	0.894
4	خطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها	15	0.940
5	**الدرجة الكلية**	**48**	**0.960**

تظهر نتائج الجدول (4) أَنَّ معامل ثبات (كرونباخ ألفا) للمجالات تراوح بين (0.766–0.940)، وللدرجة الكلية (0.960)، وتشير هذه المعاملات إلى ثبات الأداة ومناسبتها لإجراء الدّراسة.

المعيارُ الإحصائي:

للحكم على مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة الجمعيات الشهرية، تم استخدام المتوسط الحسابي، وحسب التصنيفات الآتية:

من (1.00–2.33)منخفضة.

من (2.34–3.67) متوسطة.

من (3.68–5.00) مرتفعة.

وقد تم احتساب المتوسطات من خلال استخدام المعادلة الآتية:

الحدّ الأعلى للمقياس (5) – الحدّ الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

5–1 =1.33 ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

3

5.3 أساليبُ التحليلِ الإحصائي للبياناتِ:

للإجابة عن أسئلة الدّراسة، تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson coefficients) للتحقّق من صدق البناء.
2. معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) للتحقّق من ثبات أداة الدّراسة.
3. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، للإجابة عن أسئلة الدّراسة: الأول، والثاني، والثالث، والرابع.
4. تحليل التباين الأحادي متعدّد الاتجاهات (5 way anova) للإجابة عن سؤال الدّراسة الخامس.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

سيتم في هذا الفصل استعراض النتائج ثم مناقشتها. وأخيرًا، تقيم التوصيات المنبثقة عن النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة.

1.4 عرضُ النتائجِ:

النتائج المتعلقة بتساؤلِ الدّراسة الرئيسِ الذي نصّهُ: مَا مَدَى مَعرفةِ المرأةِ الأردنيةِ بتأثيرِ وخطورة أدوارِ الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والجدول التالي يبيّن النتائج النهائية.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لمدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	مدى معرفة المرأة بالجمعيات الشهرية	3.95	0.586	1	مرتفع
2	أدوار الجمعيات الشهرية	3.78	0.641	2	مرتفع
3	تأثير الجمعيات الشهرية	3.67	0.631	4	متوسط
4	خطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها	3.75	0.673	3	مرتفع
–	**الدرجة الكلية**	**3.77**	**0.509**	–	**مرتفع**

تبيّن النتائج الواردة في الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لمدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية قد بلغ (3.77)، وانحراف معياري (0.509)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة حسب معيار الحكم، ويشير إلى أن مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة وأدوار الجمعيات الشهرية مرتفع، واحتل مجال مدى معرفة المرأة بالجمعيات الشهرية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.95)،

وانحراف معياري (0.586)، تلاه في المرتبة الثانية مجال أدوار الجمعيات الشهرية بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.641). وفي المرتبة الثالثة، جاء مجال خطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها بمتوسط حسابي قد بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.673). وفي المرتبة الرابعة، تأثير الجمعيات الشهرية وبمتوسط حسابي (3.67)، وانحراف معياري (0.631)، وبمستوى مرتفع، باستثناء المجال الثالث الذي جاء متوسطًا.

النتائج المتعلقة بتساؤل الدّراسة الأول الذي نصّهُ: مَا مَدى معرفةِ المرأةِ الأردنية بالجمعياتِ الشهريةِ في حياتها اليومية؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والجدول (6) يبيّن النتائج.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لمدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	أحرص على تخصيص جزء من دخلي الشهري شهريًّا كاستثمار طويل الأجل، وضبط مصروفي لوقت الحاجة.	4.00	0.979	4	مرتفع
2	ألجأ للاشتراك في الجمعيات الشهرية للادخار، وحلّ الأزمات المالية الطارئة على الأسرة.	3.99	1.037	5	مرتفع
3	أخصص مبلغًا من دخل الأسرة شهريًّا ضمن جمعيات دورية لغايات العلاج وتعليم أولادي.	3.80	1.073	8	مرتفع
4	أعتقد أن للظروف الاقتصادية الصعبة أثرًا في توعية وتمكين المرأة للاشتراك في الجمعيات.	4.18	0.865	2	مرتفع
5	الجمعيات الشهرية تتميز عن قروض البنوك بعدم وجود فوائد تجهد الفرد لفترات طويلة،	4.41	0.815	1	مرتفع

	وأبعدتني عن القروض الربوية.				
6	قد تمكنني الجمعيات من تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية مدرّة للدخل.	3.87	0.982	6	مرتفع
7	الجمعيات الشهرية مصدر للتكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس.	4.02	0.895	3	مرتفع
8	عرفت قيمة الأموال وأهميتها في تحقيق الاستقلال المادي من خلال اشتراكي بالجمعيات الشهرية.	3.85	0.928	7	مرتفع
9	أدرك أَنَّ للجمعيات الشهرية مخاطر من الاشتراك فيها؛ لأنها غير مرخّصة، وغير قانونية.	3.46	1.212	9	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	**3.95**	**0.586**	–	**مرتفع**

تظهر نتائج الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام لمدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية قد بلغ (3.95)، وانحراف معياري (0.586)، وهذا يمثّل درجة تقدير مرتفعة حسب معيار الحكم، ويشير إلى أن مدى معرفتهنّ بالجمعيات الشهرية مرتفع، واحتلت الفقرة (5) التي تنصّ على: "الجمعيات الشهرية تتميز عن قروض البنوك بعدم وجود فوائد تجهد الفرد لفترات طويلة، وأبعدتني عن القروض الربوية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.41)، وانحراف معياري (0.815)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (4) التي تنصّ على: "أعتقد أن للظروف الاقتصادية الصعبة أثرًا في توعية وتمكين المرأة للاشتراك في الجمعيات" بمتوسط حسابي (4.18)، وانحراف معياري (0.865). وفي المرتبة الثالثة، جاءت الفقرة رقم (7) التي تنصّ على: "الجمعيات الشهرية مصدر للتكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس" بمتوسط حسابي (4.02)، وانحراف معياري (0.895). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (9) التي نصّها: "أدرك أن للجمعيات الشهرية مخاطر من الاشتراك فيها؛ لأنها غير مرخّصة، وغير قانونية" بمتوسط حسابي (3.46)، وانحراف معياري (1.121)، وكان المستوى مرتفعًا لجميع الفقرات، باستثناء الفقرة (9)، فقد جاء متوسطًا.

النتائج المتعلقة بتساؤل الدّراسة الثاني الذي نصّه: ما مدى معرفة المرأة الاردنية بالأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجمعيات الشهرية؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والجدول (7) يبيّن النتائج.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى مدى معرفة المرأة بالأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية، الاقتصادية للجمعيات الشهرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
10	تساعدني الجمعيات الشهرية في توسيع شبكة علاقاتي الاجتماعية والتعرّف على أعضاء جدد وثقافات مختلفة.	3.60	1.018	11	متوسط
11	توفر الجمعيات الشهرية أفكارًا إبداعية للعاملات تساعدهنّ على ادخار جزء من الرواتب الشهرية.	3.87	0.889	2	مرتفع
12	زادت قدرتي على التفاعل والتعاون مع الأُخريات في توفير جزء من المال كل نهاية شهر لكوني لم أكن أمتلك القدرة على ضبط مصروفي الشهري.	3.80	0.928	6	مرتفع
13	تعلمت من خلال الجمعيات الشهرية طُرقًا متنوعة أستطيع من خلالها الخروج من دائرة الخوف والقلق المستقبلي الذي يلازمني.	3.68	0.964	10	مرتفع
14	تواصلي مع المشاركات في الجمعيات الشهرية زودتني بطرق للتخلص من الارتباطات المالية كالدين والاقساط.	3.82	0.913	4	مرتفع
15	عززت الجمعية الشهرية التي أشترك بها قدرتي على التحكم بالأزمات مع زوجي.	3.74	0.950	8	مرتفع
16	للجمعيات المالية دور نفسي في رفع ثقتي بنفسي، وإشباع الرغبات الروحية المختزنة في	3.70	0.969	9	مرتفع

	الضمير وتحقيق للذات الإنسانية.				
17	تعدّ الجمعيات التزامًا شخصيًّا غير رسمي.	3.94	0.962	1	مرتفع
18	الجمعيات الشهرية تمكّن الفرد من تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية مدرة للدخل تسهم بالتنمية الشاملة.	3.78	0.942	7	مرتفع
19	تسهم المشاركة في الجمعيات في الاستقلالية الاقتصادية للمرأة والاعتماد على الذات.	3.85	0.898	3	مرتفع
20	الجمعيات الشهرية تلزم الأُسر ذات الوضع الاقتصادي المتدني في زيادة مشاركة المرأة فيجمع المال من خلال مشاركتها في الجمعيات الدورية.	3.81	0.899	5	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	**3.78**	**0.641**		**مرتفع**

تظهر نتائج الجدول (7) أن المتوسط الحسابي العام لمدى معرفة المرأة للأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجمعيات الشهرية، قد بلغ (3.78)، وانحراف معياري (0.641)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة حسب معيار الحكم، ويشير إلى أن مدى معرفتهنّ بأدوار الجمعيات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية مرتفع، واحتلت الفقرة (17) التي تنصّ على: "تعدّ الجمعيات التزامًا شخصيًّا غير رسمي" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.94)، وانحراف معياري (0.962)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (11) التي تنصّ على: "توفر الجمعيات الشهرية أفكارًا إبداعية للعاملات تساعدهنّ على ادخار جزء من الرواتب الشهرية"، بمتوسط حسابي (3.87)، وانحراف معياري (0.889). وفي المرتبة الثالثة، جاءت الفقرة رقم (19) التي تنصّ على: "تسهم المشاركة في الجمعيات في الاستقلالية الاقتصادية للمرأة والاعتماد على الذات" بمتوسط حسابي (3.85)، وانحراف معياري (0.898). وفي المرتبة الأَخيرة جاءت الفقرة (10) التي نصّها: "تساعدني الجمعيات الشهرية في توسيع شبكة علاقاتي الاجتماعية، والتعرّف على أعضاء جدد وثقافات مختلفة" بمتوسط حسابي (3.60)، وانحراف معياري (1.018)، وكان المستوى مرتفعًا لجميع الفقرات، باستثناء الفقرة (10)، فقد جاء متوسطًا.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث الذي نصّه: ما تأثير الجمعيات الشهرية متبادلة المنفعة بين أعضاء هذه الجمعيات؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والجدول (8) يبيّن النتائج.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لتأثير الجمعيات الشهرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
21	يساعدني وجود شبكة الإنترنت على المشاركة بالجمعيات الإلكترونية لسدّ الحاجات الأساسية.	3.08	1.212	11	متوسط
22	تشجعني المساهمة في الجمعيات الشهرية على ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة.	3.57	1.018	9	متوسط
23	تتيح المشاركة بالجمعيات الشهرية الاستقلالية المالية في احتياجاتي الاجتماعية والشخصية عن باقي احتياجات الأسرة.	3.82	0.899	3	مرتفع
24	زودتني المشاركة بالجمعيات الشهرية بحرية الرأي ومشاركة زوجي بالقرارات الأسرية المالية.	3.66	0.969	8	متوسط
25	بعد مشاركتي بالجمعيات النسائية الشهرية، أصبح العبء المادي الشهري أقلّ بعد مساعدتي لزوجي في توفير المبالغ الخاصة بتعليم أبنائي.	3.73	0.953	5	مرتفع
26	أدّت مشاركتي بالجمعيات النسائية الشهرية إلى التقليل من مدى المشكلات الأسرية والنزاعات التي تحصل داخل البيت بسبب الضغوطات المالية.	3.68	0.942	7	مرتفع
27	أتاحت لي مساهمتي بالجمعيات النسائية الشهرية فرصة مشاركة أفراد المجتمع أو	3.66	0.927	8	متوسط

	السيدات من حولي، وتوسيع إطار العلاقات بهنّ من خلال التعاون المجتمعي.				
28	أثرت الجمعيات الشهرية على البنوك الرسمية، حيث ضعف وقلّ توجّه الأفراد إلى القروض البنكية لما لها من فوائد عالية وطول مدة القرض.	3.48	1.102	10	متوسط
29	إن للجمعيات الشهرية تأثيرًا على قرارات التوفير والادّخار، من خلال تجاربهم الشخصية، وتأثير الأقران، من خلال الادّخار بالتعلم الاجتماعي أو التقليد الاجتماعي.	3.72	0.879	6	مرتفع
30	ساعدتني الجمعيات في تدبير وإدارة شؤون المنزل ومواجهة الأزمات المالية الطارئة.	3.90	0.836	1	مرتفع
31	تمكن الفرد من التفكير في مشروع يخدمه، سواء بناء منزل، أو الزواج، أو مشروع صغير، أو غير ذلك في وقت محدد حسب الدور.	3.86	0.878	2	مرتفع
32	التغلب على الظروف النفسية في إيجاد مصدر يعين في تمويل مشروع معين.	3.78	0.865	4	مرتفع
33	للجمعيات أثر في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والثقة بالنفس والاعتماد على الذات.	3.82	0.879	3	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	**3.67**	**0.631**	–	**متوسط**

تظهر نتائج الجدول (8) أن المتوسط الحسابي العام لتأثير الجمعيات الشهرية قد بلغ (3.67)، وانحراف معياري (0.631)، وهذا يمثل درجة تقدير متوسطة حسب معيار الحكم، ويشير إلى أن مدى معرفتهنّ بتأثيرات الجمعيات الشهرية جاء بدرجة متوسطة، واحتلت الفقرة (30) التي تنصّ على: "ساعدتني الجمعيات في تدبير وإدارة شؤون المنزل ومواجهة الأزمات المالية الطارئة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.836)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (31) التي تنصّ على: "تمكن الفرد من التفكير في مشروع يخدمه، سواء بناء منزل، أو الزواج، أو

مشروع صغير، أو غير ذلك في وقت محدد حسب الدور" بمتوسط حسابي (3.86)، وانحراف معياري (0.878). وفي المرتبة الثالثة، جاءت كل من الفقرة رقم (32) التي تنصّ على: "تتيح المشاركة بالجمعيات الشهرية الاستقلالية المالية في احتياجاتي الاجتماعية والشخصية عن باقي احتياجات الأسرة.."، والفقرة (33) التي تنصّ على: "للجمعيات أثر في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والثقة بالنفس والاعتماد على الذات" بمتوسط حسابي (3.82) لكل منهما، وانحراف معياري (0.899)، و(0.879). وفي المرتبة الأخيرة، جاءت الفقرة (21) التي نصّها: "يساعدني وجود شبكة الإنترنت على المشاركة بالجمعيات الإلكترونية لسدّ الحاجات الأساسية" بمتوسط حسابي (3.08)، وانحراف معياري (1.212)، وتراوح المستوى لفقرات البُعد بين المرتفعة والمتوسطة.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع الذي نصّه: ما خطورة الاشتراك في الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول (9) يبيّن النتائج.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لخطورة الاشتراك في الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
34	تخيفني فكرة عدم الحصول على المبلغ المالي الخاص بي في نهاية الشهر المحدد لدوري، وذلك لعدم معرفتي من هم الأعضاء الآخرون المشاركون معي.	3.58	1.111	13	متوسط
35	عدم وجود ورقة موثقة قانونيًّا باسم الأشخاص المشاركين معي والدفعات المترتبة عليّ وعلى الآخرين، أمر مقلق بالنسبة لي، فهو لا يضمن حقي.	3.69	1.092	9	مرتفع

36	لا يوجد أي ضمانات قانونية في القضاء أو القانون يضمن عملية الادّخار الجماعي، وهذا أمر يجعلني أتردّد للمشاركة في الجمعيات الشهرية بشكل عام.	3.65	1.105	11	متوسط
37	سماعي للخلافات التي تحصل بين بعض الأعضاء في بعض الجمعيات لعدم ضمانهم لحقهم وإيصال المبالغ لهم تجعلني أتوتر، فلا يوجد وثائق قانونية تجعل الشخص يراجع بحقه أمام القضاء.	3.67	1.076	10	متوسط
38	الجمعيات الشهرية الإلكترونية والتي يشارك بها البعض من الذين لا أعرفهم لا تريحني؛ لأنني أثق بالقائم على هذه الجمعيات، ولا أعرف من هم المشتركون معي؛ ما يجعلني أخشى ضياع حقي المالي.	3.86	1.082	4	مرتفع
39	من خطورة الجمعيات، تفكيك العلاقات الاجتماعية، خاصة إذا كان المشاركون بها من نفس المحيط الاجتماعي، أو من نفس العائلة؛ لكونها قد تحدث خلافات عند تأخر دفع المبالغ المترتبة؛ ما يحدث فجوة في العلاقات الاجتماعية.	3.64	1.041	12	متوسط
40	لم أسمع بقضايا مطالبات بحقوق مالية في الجمعيات الشهرية مطلقًا، وهذا يجعلني أتردّد في المشاركة؛ لكوني لن أضمن حقي قانونيًّا، إنْ لم أحصل عليه.	3.56	1.051	14	متوسط
41	أُفضِّل المشاركة بالجمعيات الشهرية للموظفين تحديدًا، والذين تجمعهم علاقة عمل واحدة؛ لكونهم في بيئة عمل يجعل الفرد يعلم من هم المشاركون، ومن هو الرئيس من خلال ضمان حقه على الأقل، إنْ لزم الأمر.	4.00	0.933	2	مرتفع

42	قد ينتج عن الاشتراك بالجمعيات الشهرية مشاكل اجتماعية وخلافات بين الزوجين.	3.53	1.015	15	متوسط
43	قد تؤدّي الجمعيات الشهرية إلى مشاكل وتوقفها؛ لعدم التزام أحد الأفراد بالدفع بشكل منتظم، أو وفاة أحد أعضائها.	3.81	0.919	6	مرتفع
44	قد تحول قضايا الجمعيات الشهرية ضد مسؤولي الجمعيات.	3.70	0.934	8	مرتفع
45	عدم وجود عقد موثق بين الأعضاء يجعل الاشتراك بالجمعيات محفوفة بالمخاطر.	3.76	1.033	7	مرتفع
46	قد تتعرض الجمعيات الشهرية إلى نصب واحتيال والاستيلاء على أموال الغير؛ لكونها غير مسجّلة بشكل قانوني.	3.83	1.030	5	مرتفع
47	قد ينسحب بعض الأعضاء من الجمعية الشهرية لظروف عائلية طارئة، وعدم الالتزام بالدفع.	3.87	0.961	3	مرتفع
48	الاشتراك بالجمعيات يعتمد على الثقة بين الأفراد، وإقناع الآخرين بالانضمام لها دون ضوابط قانونية لحماية أعضائها من النصب.	4.12	0.867	1	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	**3.75**	**0.673**		**مرتفع**

تظهر نتائج الجدول (9) أن المتوسط الحسابي العام لخطورة الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها قد بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.673)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة حسب معيار الحكم، ويشير إلى أن مدى معرفتهنّ بخطورة الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها جاء بدرجة مرتفعة، واحتلت الفقرة (48) التي تنصّ على: "الاشتراك بالجمعيات يعتمد على الثقة بين الأفراد وإقناع الآخرين بالانضمام لها دون ضوابط قانونية لحماية أعضائها من النصب" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.12)، وانحراف معياري (0.867)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة (41) التي تنصّ على: "أُفضِّل المشاركة بالجمعيات الشهرية للموظفين تحديدًا، والذين تجمعهم علاقة عمل واحدة؛ لكونهم في بيئة عمل يجعل الفرد يعلم من هم المشاركون، ومن هو الرئيس من

خلال ضمان حقه على الأقل، إنْ لزم الأمر" بمتوسط حسابي (4.00)، وانحراف معياري (0933.). وفي المرتبة الثالثة، جاءت الفقرة رقم (47) التي تنصّ على: "قد ينسحب بعض الأعضاء من الجمعية الشهرية لظروف عائلية طارئة، وعدم الالتزام بالدفع" بمتوسط حسابي (3.87)، وانحراف معياري (0.961). وفي المرتبة الأخيرة، جاءت الفقرة (42) التي نصّها: "قد ينتج عن الاشتراك بالجمعيات الشهرية مشاكل اجتماعية وخلافات بين الزوجين" بمتوسط حسابي (3.53)، وانحراف معياري (1.015)، وتراوح المستوى لفقرات البُعد بين المرتفعة والمتوسطة.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس الذي نصّه: هل توجد فروق في مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية وتأثير وأدوار وخطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها تُعزى لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية والمهنة، وأفراد الأسرة؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5-way-anova) والجداول الآتية تبيّن النتائج.

1- مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية وفقا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

المتغيّر	فئات المتغيّر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المعدل	الخطأ المعياري
العمر	22-18	80	3.84	0.575	3.837	0.084
	27-23	106	3.85	0.693	3.801	0.070
	32-28	138	4.01	0.546	3.923	0.063
	37-33	155	4.07	0.548	3.958	0.062
	38 فأكثر	327	3.94	0.575	3.820	0.052
المؤهّل العلمي	ثانوية عامة فأقل	150	3.82	0.655	3.762	0.061
	دبلوم	171	3.94	0.651	3.855	0.058
	بكالوريوس	358	3.99	0.536	3.905	0.051
	شهادة عليا	127	4.04	0.516	3.948	0.066

	عزباء	214	3.87	0.597	3.877	0.043
الحالة	متزوجة	532	4.01	0.548	3.985	0.037
الاجتماعية	مطلقة	41	3.73	0.806	3.738	0.093
	أرملة	19	3.85	0.725	3.871	0.136
	ربّة بيت	190	3.98	0.487	3.906	0.057
المهنة	قطاع حكومي	352	4.01	0.562	3.898	0.056
	قطاع خاص	149	3.86	0.745	3.820	0.061
	أخرى	115	3.87	0.556	3.847	0.071
أفراد الأسرة	على مقاعد الدّراسة	430	3.98	0.562	3.874	0.053
	معطّلون عن العمل	162	3.96	0.570	3.889	0.060
	عاملون	214	3.90	0.586	3.840	0.053

تظهر نتائج الجدول (10) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأفراد عيّنة الدّراسة في مدى المعرفة بالجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة. وللتحقّق فيما إذا كانت الفروق حقيقية، فقد تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي متعدّد الاتجاهات – (5 way anova) والجدول (11) يعرض النتائج.

جدول (11)

نتائج تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5 way– anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
العمر	2.877	4	0.719	2.162	0.072
المؤهّل العلمي	2.723	3	0.908	**2.728***	**0.043**
الحالة الاجتماعية	2.984	3	0.995	**2.990***	**0.030**
المهنة	0.789	3	0.263	0.790	0.500
أفراد الأسرة	0.249	2	0.124	0.374	0.688

الخطأ	262.836	790	0.333	
الكلي	12878.642	806		
الكلي المصحح	276.065	805		

*دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج الجدول (11) عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في مدى معرفة المرأة الأردنية للجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات : العمر، والمهنة، وأفراد الأسرة، اعتمادًا على قيمة (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق، ومستوى الدلالة الإحصائية المناظر لها، وهي غير دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في حين أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًّا في مدى معرفة المرأة الأردنية للجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: المؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، اعتمادًا على قيمة (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق، ومستوى الدلالة الإحصائية المناظر لها، وهي دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). ولبيان اتجاه الفروق، فقد تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية، والجدول رقم (12) يعرض النتائج.

جدول (12)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) لبيان اتجاه الفروق بين متوسطات المؤهّل العلمي والحالة الاجتماعية

المتغيّر	فئات المتغيّر	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة فأقل	دبلوم	بكالوريوس	شهادة عليا
المؤهّل العلمي	ثانوية عامة فأقل	3.762	–	0.093-	**0.143-***	**0.186-***
	دبلوم	3.855	0.093	–	0.050-	0.093-
	بكالوريوس	3.905	**0.143***	0.050	–	0.043-
	شهادة عليا	3.948	**0.186***	0.093	0.043	–
الحالة الاجتماعية	فئات المتغيّر	**المتوسط الحسابي**	**عزباء**	**متزوجة**	**مطلقة**	**أرملة**
	عزباء	3.877	–	0.107-	0.139	0.006
	متزوجة	3.985	0.107	–	**0.247***	0.114
	مطلقة	3.738	0.139-	**0.247-***	–	0.133-
	أرملة	3.871	0.006-	0.114-	0.133	–

تظهر نتائج الجدول (12) أَنَّ الفروق في مدى معرفة الجمعيات الشهرية كانت لصالح البكالوريوس والشهادة العليا على حساب الثانوية العامة بالنسبة لمتغيّر المؤهّل العلمي، ولصالح متزوجة على حساب مطلقة بالنسبة لمتغيّر الحالة الاجتماعية.

ثانيًا: أدوارُ الجمعياتِ الشهريةِ.

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

المتغيّر	فئات المتغيّر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المعدل	الخطأ المعياري
العمر	22-18	80	3.71	0.599	3.746	0.092
	27-23	106	3.68	0.694	3.661	0.077
	32-28	138	3.84	0.628	3.781	0.070
	37-33	155	3.87	0.592	3.785	0.068
	38 فأكثر	327	3.76	0.658	3.653	0.057
المؤهّل العلمي	ثانوية عامة فأقل	150	3.77	0.648	3.714	0.068
	دبلوم	171	3.83	0.677	3.763	0.064
	بكالوريوس	358	3.75	0.639	3.690	0.056
	شهادة عليا	127	3.80	0.594	3.733	0.073
الحالة الاجتماعية	عزباء	214	3.66	0.611	3.667	0.047
	متزوجة	532	3.85	0.628	3.867	0.041
	مطلقة	41	3.58	0.826	3.621	0.102
	أرملة	19	3.71	0.640	3.745	0.150
المهنة	ربة بيت	190	3.86	0.565	3.766	0.063
	قطاع حكومي	352	3.79	0.626	3.720	0.062
	قطاع خاص	149	3.70	0.765	3.666	0.067
	أخرى	115	3.72	0.621	3.749	0.078
أفراد الأسرة	على مقاعد الدّراسة	430	3.82	0.648	3.749	0.058
	معطّلون عن العمل	162	3.78	0.613	3.743	0.066
	عاملون	214	3.71	0.641	3.684	0.058

تظهر نتائج الجدول (13) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأفراد عيّنة الدّراسة في مدى المعرفة بأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة. وللتحقق فيما إذا كانت الفروق حقيقية، فقد تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي متعدّد الاتجاهات (5 way –anova) والجدول (14) يعرض النتائج.

جدول (14)

نتائج تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5 way –anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
العمر	2.823	4	0.706	1.751	0.137
المؤهّل العلمي	0.635	3	0.212	0.525	0.665
الحالة الاجتماعية	5.275	3	1.758	**4.362***	**0.005**
المهنة	0.864	3	0.288	0.714	0.543
أفراد الأسرة	0.588	2	0.294	0.730	0.482
الخطأ	318.459	790	0.403		
الكلي	11850.777	806			
الكلي المصحح	331.220	805			

*دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج الجدول (14) عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا لأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والمهنة، وأفراد الأسرة، اعتمادًا على قيمة (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق، ومستوى الدلالة الإحصائية المناظر لها، وهي غير دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في حين أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًّا في أدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: الحالة الاجتماعية، اعتمادًا على قيمة (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق، ومستوى الدلالة الإحصائية المناظر لها، وهي دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولبيان اتجاه الفروق، فقد تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية، والجدول رقم (15) يعرض النتائج.

جدول (15)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) لبيان اتجاه الفروق بين متوسطات الحالة الاجتماعية

المتغيّر	فئات المتغيّر	المتوسط الحسابي	عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة
الحالة الاجتماعية	عزباء	3.667	–	**0.199-***	0.046	0.078-
	متزوجة	3.867	**0.199***	–	**0.246***	0.122
	مطلقة	3.621	0.046-	**0.246-***	–	0.124-
	أرملة	3.745	0.078	0.122-	0.124	–

تظهر نتائج الجدول (15) أَنَّ الفروق في أدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغير الحالة الاجتماعية كانت لصالح متزوجة على حساب عزباء ومطلقة.

ثالثًا: آثارُ الجمعياتِ الشهريةِ.

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

المتغيّر	فئات المتغيّر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المعدل	الخطأ المعياري
العمر	22-18	80	3.63	0.609	3.654	0.091
	27-23	106	3.58	0.693	3.535	0.076
	32-28	138	3.76	0.572	3.679	0.069
	37-33	155	3.73	0.576	3.636	0.067
	38 فأكثر	327	3.65	0.660	3.542	0.057
المؤهّل العلمي	ثانوية عامة فأقل	150	3.61	0.672	3.545	0.067
	دبلوم	171	3.76	0.661	3.686	0.063
	بكالوريوس	358	3.65	0.612	3.577	0.055
	شهادة عليا	127	3.69	0.586	3.629	0.072
الحالة الاجتماعية	عزباء	214	3.60	0.648	3.617	0.047
	متزوجة	532	3.72	0.614	3.736	0.040
	مطلقة	41	3.53	0.712	3.574	0.101

	أرملة	19	3.51	0.610	3.510	0.148
	ربة بيت	190	3.75	0.607	3.673	0.062
المهنة	قطاع حكومي	352	3.69	0.607	3.629	0.061
	قطاع خاص	149	3.59	0.724	3.561	0.066
	أخرى	115	3.60	0.598	3.574	0.077
أفراد الأسرة	على مقاعد الدّراسة	430	3.68	0.637	3.598	0.057
	معطّلون عن العمل	162	3.71	0.595	3.650	0.066
	عاملون	214	3.67	0.645	3.579	0.057

تظهر نتائج الجدول (16) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأفراد عيّنة الدّراسة لتأثير الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة. وللتحقّق فيما إذا كانت الفروق حقيقية، فقد تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي متعدّد الاتجاهات (5 way –anova)، والجدول (17) يعرض النتائج.

جدول (17)

نتائج تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5 way –anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتأثير الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
العمر	2.562	4	0.641	1.631	0.164
المؤهّل العلمي	1.938	3	0.646	1.645	0.178
الحالة الاجتماعية	2.629	3	0.876	2.232	0.083
المهنة	1.170	3	0.390	0.993	0.396
أفراد الأسرة	0.468	2	0.234	0.596	0.551
الخطأ	310.210	790	0.393		
الكلي	11192.071	806			
الكلي المصحح	320.470	805			

*دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج الجدول (17) عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا لتأثير الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة، اعتمادًا على قيمة (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق، ومستوى الدلالة الإحصائية المناظر لها، وهي غير دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رابعًا: خطورةُ الجمعياتِ الشهريةِ.

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لخطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

المتغيّر	فئات المتغيّر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المعدل	الخطأ المعياري
العمر	22-18	80	3.70	0.722	3.729	0.097
	27-23	106	3.74	0.697	3.702	0.081
	32-28	138	3.79	0.687	3.738	0.074
	37-33	155	3.83	0.653	3.805	0.072
	38 فأكثر	327	3.71	0.657	3.696	0.061
المؤهّل العلمي	ثانوية عامة فأقل	150	3.82	0.743	3.783	0.071
	دبلوم	171	3.72	0.697	3.719	0.068
	بكالوريوس	358	3.75	0.643	3.754	0.059
	شهادة عليا	127	3.69	0.634	3.680	0.077
الحالة الاجتماعية	عزباء	214	3.69	0.703	3.706	0.050
	متزوجة	532	3.78	0.646	3.815	0.043
	مطلقة	41	3.71	0.799	3.682	0.108
	أرملة	19	3.73	0.791	3.733	0.158
المهنة	ربة بيت	190	3.81	0.648	3.754	0.067
	قطاع حكومي	352	3.69	0.652	3.667	0.065
	قطاع خاص	149	3.89	0.745	3.857	0.070
	أخرى	115	3.65	0.649	3.658	0.083
أفراد الأسرة	على مقاعد الدّراسة	430	3.72	0.662	3.680	0.061
	معطّلون عن العمل	162	3.77	0.621	3.750	0.070
	عاملون	214	3.80	0.729	3.772	0.061

تظهر نتائج الجدول (18) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأفراد عيّنة الدّراسة لخطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة. وللتحقق فيما إذا كانت الفروق حقيقية، فقد تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي متعدّد الاتجاهات (5 way –anova)، والجدول (19) يعرض النتائج.

جدول (19)

نتائج تحليل التباين متعدد الاتجاهات (5 way –anova) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لخطورة الجمعيات الشهرية وفقً المتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
العمر	1.319	4	0.330	0.735	0.568
المؤهّل العلمي	.819	3	0.273	0.608	0.610
الحالة الاجتماعية	1.576	3	0.525	1.171	0.320
المهنة	3.964	3	1.321	**2.945***	**0.032**
أفراد الأسرة	1.223	2	0.611	1.363	0.257
الخطأ	354.470	790	0.449		
الكلي	11697.316	806			
الكلي المصحح	364.690	805			

*دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج الجدول (19) عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا لخطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، وأفراد الأسرة، اعتمادًا على قيمة (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق، ومستوى الدلالة الإحصائية المناظر لها، وهي غير دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في حين أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًّا لخطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّر المهنة، اعتمادًا على قيمة (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق، ومستوى الدلالة الإحصائية المناظر لها، وهي دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). ولبيان

اتجاه الفروق، فقد تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية، والجدول رقم (20) يعرض النتائج.

جدول (20)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) لبيان اتجاه الفروق ين متوسطات المهنة

المتغيّر	فئات المتغيّر	المتوسط الحسابي	ربة بيت	قطاع حكومي	قطاع خاص	أخرى
المهنة	ربّة بيت	3.754	–	0.087	0.102-	0.096
	قطاع حكومي	3.667	0.087-	–	**0.190-***	0.009
	قطاع خاص	3.857	0.102	**0.190***	–	**0.199***
	أخرى	3.658	0.096-	0.009-	**0.199-***	–

تظهر نتائج الجدول (20) أَنَّ الفروق في خطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّر المهنة كانت لصالح قطاع خاص على حساب القطاع الحكومي وأخرى.

2.4 مناقشة النتائج:

تساؤل الدّراسة الرئيسِ: مَا مَدى معرفة المرأة الأردنية بتأثيرِ وخطورةِ أدوارِ الجمعيات الشهريةِ على المتعاملِينَ بها؟

أظهرت النتائج أن مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية مرتفع، حيث احتلت المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية مجال أدوار الجمعيات الشهرية، وفي المرتبة الثالثة مجال خطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة مجال آثار الجمعيات الشهرية.

وتنبع الحاجة من المشاركة في الجمعيات الشهرية من حاجة الأسرة الأردنية إلى موارد مادية إضافية تلبّي متطلبات الحياة المتزايدة، وأعباءها الكثيرة، كما قد تكون مشاركتها مؤشرًا على دور المرأة في بناء الأسرة ومساهمتها في العمل والإنتاج وتحسين حياة أسرتها، سواء كانت عاملة أو ربة بيت، فالمشاركة في بناء الأسرة لا يقتصر على الرجل وحده، بل إِنَّ المرأة تعدّ الشريك الأساس في بناء الحياة الاجتماعية بشكل عام، والأسرية بشكل خاص.

كما أن الاشتراك في الجمعيات الشهرية يعدّ أحد أوجه تمكين المرأة الأردنية، فمن خلال الاشتراك في تلك الجمعيات قد توفر مبلغًا من المال قد يكون بداية لمشروع اقتصادي يسهم في رفد دخل الأسرة، كشراء ماكنة للخياطة، أو البدء في مشروع زراعي كزراعة الفطر في أكياس أو الألبان، وتربية المواشي والدواجن وبيع منتجاتها، فالمرأة الأردني على وعي تام ومعرفة بأهميّة المشاركة في تلك الجمعيات وبتأثيرها على دعم الأسرة والمساهمة في حلّ مشكلاتها الاقتصادية.

كما أنها تعي المشكلات التي قد تترتب على المشاركة في هذه الجمعيات، سواء كانت هذه المشكلات نابعة من داخل الأسرة والمتمثلة في رفض الزواج، أو مع أعضاء الجمعية والنابعة من تأخير تسليم المستحق للجمعية، أو تقسيطها على المستحقة وصاحبة الدور، كما قد تشير هذه النتيجة إلى أَنَّ المرأة الأردنية، سواء كانت عاملة أو غير عامل،ة تعدّ شريكًا في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وأَنَّها على معرفة تامة ووعي بدورها في المجتمع والأسرة، ولا يقتصر دورها على الإنجاب وتربية الأطفال فقط، ولكنها أداة فاعلة في بناء وتنمية المجتمع، فمن خلال سعيها لأن تصبح عضوًا فعالًا في المجتمع ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تفرضها الحياة، فهي تلجأ إلى مشاركة الزوج في تحقيق مطالب الأسرة وسدّ جزء من احتياجاتها إلى تشكيل الجمعيات النسوية من خلال دفع اشتراك شهري قد يكون بسيطًا لسدّ احتياجات الأسرة المتزايدة.

إن مشاركة المرأة في تلك الجمعيات قد يكون شكلًا من أشكال الادّخار للمستقبل، ومن أشكال التخطيط لحاجات الأسرة المستقبلية، فهي قد تستثمر الفائض من دخل الأسرة الشهري في جمعية شهرية، قد تحتاجها في المستقبل، وفي وقت قد لا يتوفر المال الكافي لحلّ مشكلة أسرية طارئة.

كما أن المشاركة في الجمعيات الشهرية قد يكون دليلًا على حرص المرأة الأردنية على التخطيط لمستقبل الأسرة، وعدم الإسراف والتبذير، فالمبلغ المالي الفائض عن الحاجة إذا بقي بين يدي أفراد الأسرة فقد يتم إنفاقه على شيء غير ضروري، كما قد يعتقد أن اشتراك المرأة في الجمعيات الشهرية تشير إلى أَنَّ هناك التزامات أسرية كبيرة ملقاة على كاهل المرأة، فهذه الجمعيات تشكل أحد أوجه التعاون والتضامن بين

النساء الأعضاء، ودليلًا على التماسك الاجتماعي، فتشكيل الجمعية يتم بناء على معرفة غالبية المشاركات بها بعضهنّ بعضًا، فقد يكن زميلات في العمل ومتجاورات في السكن، ولكن هذا لا يمنع من دخول الأعضاء من أماكن بعيدة ولا يعرفن بعضهنّ بعضًا بشكل مباشر، فالجمعيات الشهرية قائم التبادل الاجتماعي للمنفعة، فالمساهمة في مبلغ بسيط من قبل عدة نساء قد يساهم في حل مشكلة لأسرة أو دفع قسط لبنك أو مؤسسة مصرفية قد يؤدي التأخير به إلى وقوع مشكلة أسرية، وخير دليل على ذلك النساء المتعثرات ماليًّا اللاتي لجأن إلى الاستدانة من المؤسسات المصرفية، فمشاركة المرأة في جمعية شهرية أقل ضررًا من اللجوء إلى الاستدانة، أو الاقتراض من المؤسسات المصرفية الربحية.

إنَّ اشتراك المرأة الأردنية في الجمعيات الشهرية، يدل على التكامل بين أعضاء الأسرة فكلهما يسهم في تلبية حاجات الأسرة، فوظيفة المرأة تكمل وظيفة الرجل، حين يعجز الرجل عن إشباع حاجات الأسرة، فالمرأة ومن خلال اشتراكها في الجمعيات الشهرية تكمل النقص أو العجز؛ فالوظائف داخل الأسرة متساندة، فدور المرأة مكمل لدور الرجل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الوليدات، والخاروف، 2019) التي أظهرت نتائجها "أَنَّ المشاريع الصغيرة تركت آثارًا إيجابية على صاحبة المشروع والأسرة والمجتمع وتمكينها اقتصاديًّا، وأَنَّ الدافع وراء إنشائها هو تحسين دخل الأسرة، وأَنَّ المرأة صاحبة المشروع تعاني من كثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقها" ودراسة (الرحيلي، 2017) التي أظهرت نتائجها "إسهام الجمعيات الخيرية في تحسين دخل الأسرة، وزيادة ثقة المرأة بنفسها، وتمكينها اقتصاديًّا في المجتمع" ودراسة **دراسة** (منصور،2015) التي بينت نتائجها "أَنَّ إدارة موارد الأسرة ومقدار الدخل غير المنظور يتأثر سلبيًّا بانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة"، ودراسة(العسيلي، وربايعة، 2009) التي أظهرت نتائجها" أن الجمعيات النسوية الفلسطينية تساهم في حلّ المشكلات الاقتصادية للمرأة".

وتتفق مع النظرية البنائية الوظيفية التي تذهب إلى أن المجتمع يتكوّن من أجزاء ووحدات مختلفة بعضها عن بعض، إلا أنها مترابطة ومتساندة ومتعاونة مع بعضها بعضًا، فلكل منها وظائف أساسية، وكل جزء يكمل الآخر، وأي تغيّر على أحد الأجزاء

سوف ينعكس على بقية الأجزاء ويغيّرها، ويحدث التغيّر الاجتماعي (غربي، قلواز، 2019)؛ أي أن الجمعيات الشهرية تقوم على علاقات اجتماعية ومتساندة تقوم على التعاون والتكافل بين أعضاء الجمعية، والتي تقوم بوظيفة ظاهرة بنّاءة كإشباع وتحقيق المردود المالي، من خلال الالتزام الشفوي القائم على الثقة وضمان الأشخاص في دفع ما عليه من أسهم شهرية لأعضاء آخرين في موعد دورهم، لكن في حال عدم التزام العضو، أو التهرّب، أو وفاة أحدهم، قد يؤثر في مسار واستمرارية الجمعية الشهرية فتصبح وظيفتها هدّامة للبناء الاجتماعي.

وكذلك تتفق مع نظرية التبادل الاجتماعي في أن الأفراد يشتركون في الجمعيات الشهرية من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة بين المشتركين فيها(عثمان وساري،2008)، وكذلك تتفق مع نظرية النسوية من حيث قدرة المرأة واعتمادها على نفسها في تحسين وضعها، والتخلّص من الاستغلال والظلم (عبد العظيم،2014).

التساؤل الأول: ما مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية بأنواعها في حياتها اليومية؟

أظهرت النتائج أن مدى معرفة المرأة الأردنية بالجمعيات الشهرية مرتفع، فلديها معلومات كافية عن الجمعيات الشهرية والأعضاء المشاركات فيها، والمبلغ المطلوب، والمبلغ المالي المتحصل منها، وكيفية تأمين المبلغ المتفق عليه، وهذا يشير أن هذه الممارسات شائعة لدى المرأة الأردنية، سواء كانت عاملة أو غير عاملة، فمجرد حاجة المرأة إلى مبلغ مالي، سواء كان لتأمين قسط دراسي لأولادها، أو لصيانة المنزل، أو المساهمة لسداد دين مترتب على الأسرة، أو بناء مشروع استثماري صغير كشراء دواجن أو مواشي تتصل بصديقاتها أو المجاورات لها في السكن أو نساء الحي، والبدء في تنفيذ الفكرة، حيث يتم الاتفاق على قيمة القسط الشهري، ومن يتولّى أمر الجمع وتوزيع الأدوار، انطلاقًا من وعي المشاركة في الجمعية بأنه قرض سهل لا يترتب عليه فائدة كبيرة تحتاج للفترة زمنية طويلة، كما يعتقد بأن مشاركة النساء في تلك الجمعيات قد يكون له أساس ديني من أجل الابتعاد عن القروض الربوية، كما تتمثل معرفة بالمرأة بالجمعيات الشهرية قد ينطلق من إحساسها بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأسرة، بالإضافة إلى رغبتها في المساهمة في حلّ مشكلة

الأسرة الاقتصادية، كما أن اشتراك المرأة في الجمعيات الشهرية باعتبارها أحد مظاهر التكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس عند الحاجة فيه، وسيلة لحلّ المشكلات المالية الطارئة للأسرة، وأفضل من التسوّل أو اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، كما أن المرأة الأردنية تعي بأن المشاركة في تلك الجمعيات الشهرية يمثل استثمارًا طويل الأجل للفائض، وفيه ضبط لنفقات الأسرة، كما أن من مظاهر بالجمعيات الشهرية وعي المرأة بالدوافع الكامنة خلف الاشتراك بها، فالاشتراك قد يكون بدافع التوفير وضبط نفقات الأسرة، أو بدافع العلاج والتعليم، على الرغم من معرفة المرأة بعدم توثيق الحقوق في تلك الجمعيات، أو تحسين دخل الأسرة من خلال بناء مشروع حين قبض المبلغ المتفق عليه، كما قد يمثل الاشتراك في الجمعيات الشهرية استقلالًا اقتصاديًّا للمرأة، فهي تتصرف في دخلها بناء على رغبتها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (يوكوماتو، وابو كف، 2002) التي كشفت نتائجها "أن تعزيز تمكين المرأة الذاتي ووضع المرأة بشكل عام داخل أسرتها يتم من خلال مشاركتها الاقتصادية" ودراسة لاكوو (Lakow, 2006) التي أظهرت نتائجها "أن المرأة قادرة على اكتساب استراتيجيات متنوعة لتحسين دخلها خارج حدود العمل التقليدي"، وكذلك دراسة ريماز وآخرون (Rimaz, Dastoorpoor, Vesali, Saiepour, Nedjat, Sadeghi, & Khoei, 2015) عن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ونوعية الحياة في الأسر التي تعيلها نساء، وأظهرت نتائجها أن هناك علاقة موجبة دالة إحصائيًّا بين مقياس جودة الحياة، ومقياس رأس المال الاجتماعي.

وتتفق هذه النتائج مع نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي التي تشير إلى أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية في ظل ظروف ومواقف معيّنة، سواء النفسية، او الاجتماعية، أو الاقتصادية (جونز، 2010)، فالجمعيات الشهرية طريقة تناسب بعض الأفراد لظروف معيّنة بعيدة عن فوائد البنوك، أو الاقتراض من الأصدقاء والأقارب.

التساؤل الثاني: ما مدى معرفة المرأة الأردنية بالأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية، الاقتصادية للجمعيات الشهرية؟

أظهرت النتائج أن الأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كانت درجتها مرتفعة، قد تفسّر هذه النتيجة بناء على أن الاشتراك في الجمعيات الشهرية قد يمثل اختبارًا لقدرة المرأة على المشاركة في الدورة الاقتصادية للأسرة، فمشاركتها في هذه الجمعيات قد يكون بناء على وعي نفسي بأنه أحد مظاهر تحقيق الذات وإشباع الدوافع النفسية بالاستقلال وتحقيق الذات المتمثل باحترام الذات وتقديرها، وبالتالي الخروج من دائرة العزلة والوحدة والخوف ومواجهة المستقبل بثقة، كما أنها تجعل المرأة أكثر احترامًا للآخرين الذين يتفاعلون ويتعاونون معها، والشعور بأنها عضو فاعل في المجتمع قادرة على بناء علاقات وتفاعلات اجتماعية مثمرة وبنّاءة مع الآخرين، حيث إنها توسع شبكة العلاقات الاجتماعية، وهذا يتيح للمرأة التعرّف على ثقافات وطرق تفكير جديدة كلما دخل أعضاء جديدات في الجمعية، كما أنها أسهمت بتطوير وعي وقدرة المرأة على مواجهة الأزمات الأسرية والتغلّب عليها، فمن خلال التفاعل مع أعضاء الجمعية، قد يسهم في تعلمها طرق حلّ المشكلات، كما أن هذه الجمعيات قد يكون لها مساهمة فعالة في تحقيق الاستقلال المالي عند المرأة وتعلمها طرق إبداعية في إدارة المنزل واقتصاد الأسرة، والقدرة على التصرف بالفائض وضبط نفقات الأسرة، وجدولة الديون والأقساط وسدادها دون اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المصرفية ذات الفائدة المرتفعة، فالجمعيات قد تعدّ اقتراضًا دون فائدة، إضافة إلى ذلك، فإن المبلغ المتحصل من الجمعية قد يمكن استخدامه في مشروع تنموي يسهم في تحسين دخل الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة هوجو واتواهار(Hoque& Itohara 2009). عن تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة، حيث كشفت عن نتائج إسهامها في تمكين المرأة اجتماعيًّا واقتصاديًّا. وكذلك دراسة لاكوو (Lakow, 2006) التي أظهرت النتائج "أن للمرأة دورًا كدور الرجل وقادرة على اكتساب استراتيجيات متنوعة للوصول إلى اكتساب الرزق خارج حدود العمل التقليدي، الذي مكّنهن من السيطرة على العمل واستثمارهنّ"، ودراسة رحمان وسلطان (Sultan& Rahman, 2012) التي توصّلت إلى "أن المشاركة في الجمعيات

أسهمتْ إيجابيًّا في تحسين العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية لدى المرأة". وكذلك دراسة (قرعوش، 2019) عن دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وكشفت النتائج عن أن إسهام هذه المشاريع في تحسين دخل الأسرة وتمكينها اقتصاديًّا.

وتتفق نتائج هذه الدّراسة مع ما جاءت به نظرية الدور التي تسهم في تفسير الدور الاجتماعي الذي يبنى على مجموعة واجبات والتزامات مالية يؤديها الفرد بناء على خبراته وتجاربه وثقته بالمجتمع، وبعد أداء الفرد لواجباته يحصل على مجموعة حقوق مادية واعتبارية (الحسن، 2015)، حيث إن الفرد يتصل بأقرانه في الجمعية، وأن كل فرد يقوم بدوره من واجبات وحقوق من خلال التزامه بدفع المبلغ الشهري المحدد، وفي المقابل حقه في أخذ الجمعية في وقتها، فالأدوار المتكاملة بين أعضاء الجمعية تؤدي إلى استمرار هذه الجمعيات بصورة جيدة دون صراع، أو مشاكل في الأدوار.

وكذلك تتفق مع النظرية النفسية التي تشير إلى أن الإنسان يسعى وراء السعادة وحب التملك وإشباع حاجاته النفسية من اجل البقاء الاجتماعي (الوريكات، 2013)، فالفرد عند اشتراكه بالجمعية الشهرية، فإنه يستثمر بوجود الدافعية الذاتية له للوصول إلى التوازن المالي من خلال اشتراكه في الجمعيات الشهرية، حيث يحقق رغباته وتزداد ثقته بنفسه وتنمية ذاته.

وكذلك تتفق مع نظرية التبادل الاجتماعي؛ في أن الأفراد يشتركون في الجمعيات الشهرية من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة بين المشتركين فيها دون فوائد(عثمان وساري،2008).

وهذه تتفق مع نظرية الثقافة الفرعية بأنها بدأت من خلال فكرة من مجموعة معيّنة من الناس ذات خصائص مماثلة، مثل: العمر، والطبقة الاجتماعية، ولهم ثقافة فرعية معيّنة انتشرت بين فئات المجتمع المختلفة للتكيّف مع الواقع المادي والوضع الاقتصادي الراهن، والتي تطورت من أجل إشباع حاجات الإنسان المادية وغير المادية، والتي تنظم وتشكل بطريقة معيّنة(السعدي،2002).

التساؤل الثالث: ما تأثير الجمعيات الشهرية متبادلة المنفعة بين أعضاء هذه الجمعيات؟

بيّنت النتائج أن تأثير الجمعيات الشهرية جاء متوسطًا، ويمكن تفسير هذه النتيجة بناء على أن تأثير الجمعيات الشهرية تتضح من خلال أن العائد المالي من الاشتراك في الجمعية يسهم إلى حدّ ما في مواجهة الأزمات التي تواجه الأسرة وتدبير شؤونها، فهي أفضل من الوقوع في الإحراج والاستدانة من الأقارب أو المعارف، أو اللجوء إلى المؤسسات المصرفية ذات الفائدة المرتفعة، كما أن الجمعية الشهرية قد تشكل خطوة جدية نحو التفكير في أفكار إبداعية لاستثمار المبلغ في مشروع استثماري قد يحسّن دخل الأسرة، ومن آثارها أيضًا أنها تعمّق الوعي لدى المرأة، واستقلاليتها الاقتصادية، وحرية التصرف بممتلكاتها، وأنها قادرة على الاعتماد على ذاتها في مواجهة مشكلاتها، ويضاف إلى تأثيرها في تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، والتعاون لمواجهة ظروف الحياة، وتكاتف الأسرة مع بعضها بعضًا لتحسين حياة الأسرة، كما أن التوفير الإلزامي يجعل المرأة أكثر قدرة على اتخاذ القرار، فالمساهمة في تحسن موارد الأسرة يحسّن موقع المرأة في الأسرة، ويقلل من المنازعات بين الزوجين حيث إن كل منهم وبحسب قدرته وإمكانياته يسهم في دعم الأسرة. ومن تأثيرها، أيضًا، بأنها قد تقلل من الاعتماد على البنوك ذات الفوائد المرتفعة، فهذه البنوك قد لا تقدم المبالغ البسيطة التي تحتاجها الأسرة في الحالات الطارئة المستعجلة، أو أن الاقتطاعات البنكية قد تكون مرتفعة وليس في قدرة الأسرة، فلذا؛ فهي تلجأ إلى الجمعيات الشهرية لتلافي تعقيدات الروتين في البنوك والمؤسسات المصرفية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (خضر والنجار، 2015) التي أظهرت نتائجها "وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائيًّا بين مستوى مساهمة المرأة العاملة في الإنفاق الأسري، واتخاذ القرارات في الأسرة". وتتفق، أيضًا، مع دراسة (النمروطي والهابيل، 2014) عن فاعلية برنامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، وجاء في نتائج أن للبرنامج فاعلية كبيرة في تمكين الأسر اقتصاديًّا من خلال توفير مصدر دخل للأسرة، وكذلك تحسن إنفاقها على حاجاتها الأساسية، وشعرت المرأة باستقلاليتها وقدرتها على دعم نفسها من دخلها الخاص، وهناك دراسة(عبد العال،2011) التي

اهتمت بإدارة المرأة المعيلة للازمات الأسرية وعلاقتها بدافعيتها للإنجاز، حيث اتفقت مع نتائج الدّراسة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة المرأة المعيلة للازمات الأسرية، ودافعيتها للإنجاز، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر في نوعية الأزمات التي تواجهها المرأة المعيلة لصالح المرأة المعيلة في الريف.

وتتفق هذه النتائج مع نظرية التبادل الاجتماعي التي تذهب إلى أن الشعور بالانجذاب والرغبة بالمكافآت هي التي تحرّك التعاملات والتفاعلات الاجتماعية داخل التنظيم الاجتماعي، فالتبادل الاجتماعي يتم على أساس حساب التكلفة والعائد، كما أن التبادل لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل ترتبط به جوانب نفسية واجتماعية (عثمان وساري، 2010)، حيث نجد أن الذي يدفع الفرد للاشتراك في الجمعيات الشهرية هو تحقيق المنفعة المتبادلة بلا كلفة أو فوائد عليها، عكس البنوك التي تتقاضى فوائد على المبالغ المقترضة منها، فالأفراد في الجمعية الشهرية يتفاعلون مع بعضهم في عملية تفاعلية تبادلية تأخذ وتعطي بعضها بعضًا، وهذا الأخذ والعطاء لا يكون له أثر مادي فقط، بل له أثر نفسي واجتماعي يؤدّي إلى ديمومة العلاقة بين الأعضاء، واستمرارية الاشتراك في الجمعيات الشهرية بشكل دوري وناجح.

وكذلك تتفق مع النظرية النسوية، فهي تحاول أن تغيّر الظروف المجحفة التي تواجه المرأة من خلال تغيير أسس الاستغلال التي تتعرّض له؛ أي أنها لا تسعى إلى تحسين الظروف التي تعيشها المرأة فقط، بل تسعى للتخلّص من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكرّس أسباب استغلالها، وتسعى إلى تحسين وتطوير أوضاع المرأة وتمكينها اقتصاديًّا (عبد العظيم، 2014).

وذلك، فإن المرأة من خلال اشتراكها في الجمعيات الشهرية، فإنها تحسّن وتطوّر مستواها الاقتصادي والاجتماعي وأوضاعها وتخرج من إطار استغلالها واعتمادها على الرجل، فهي تسعى للاعتماد على نفسها في إدارة مواردها المالية، والتي تمكنها نفسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، ويكون لها دور فعال في الأسرة والمجتمع.

التساؤل الرابع: ما خطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها؟

أظهرت نتائج خطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها أنها جاءت بدرجة مرتفعة، وقد تفسّر هذه النتيجة بأن الدخول في علاقات مالية مع الآخرين قد يزيد من مخاطر الوقوع في صدامات مع الآخرين، فالمرأة التي تشارك في الجمعيات الشهرية على معرفة ولديها وعي، فالتعاقد بين الأعضاء قائم على الثقة وليس على روابط تعاقدية قانونية، فإساءة الأمانة وإنكارها أمر محتمل بين الأعضاء، خاصة إذا كان هناك أعضاء في المجموعة غير معروفين لبعضهم، فالجمعيات الشهرية القائمة على أساس مكان العمل هي الأفضل، حيث إن التفاعل بين الأعضاء يكون بشكل مباشر، ويعرفون بعضهم بعضًا، فالعضو غير الموثوق فيه يتم استبعاده من الجمعية الشهرية، وينسحب هذا الخوف في حالة الجمعيات الإلكترونية أو الافتراضية، حيث إن التعارف بين الأعضاء قد يكون على وسائل التواصل الاجتماعي، وأن الأعضاء هم أفرادُ مجموعة افتراضية، والتحويل يتم بطريقة إلكترونية من خلال الفيزا أو بطاقة الائتمان، ومن المخاطر في الجمعية الشهرية انسحاب أحد الأعضاء بشكل مفاجئ، وهذا يترتب عليه زيادة الاقتطاع، وقد يشكل مفاجأة غير متوقعة ترهق ميزانية الأسرة، فعدم وجود ضمانات قانونية من خلال تسجليها قانونيًّا من أكثر ما يثير مخاوف أعضاء المجموعة، كما أن هناك احتمال وقوع صدامات بين الأعضاء على دور الاستلام أو التأخير في تسليم المبلغ المالي، خاصة مع مسؤول الجمعية، وقد تأتي المخاطر من عدم رضى الزوج على بعض الأعضاء في الجمعية الشهرية، أو حاجته إلى قيمة الاقتطاع، وبالتالي قد يؤدّي إلى حدوث العنف في الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (محمود، 2015)، التي كشفت عن وجود "معوّقات تواجه الجمعيات الأهليّة في ممارسة دورها في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تواجه المرأة المعيلة، وتتراوح هذه المعوّقات بين معوّقات تمويلية، وإدارية، واجتماعية، وبيئية، وتعليمية، ومعوّقات قد ترجع للجمعيات وللعاملين بها، ومعوّقات قد ترجع للمرأة المعيلة نفسها". ومن الدّراسات أيضًا دراسة (الصفدي، 2004) بعنوان منهجية الإقراض بضمان المجموعة، التي كشفت نتائج تتفق مع نتائج الدّراسة الحالية من ناحية أنه يوجد معرفة قوية بين أعضاء المجموعة قبل الاشتراك بالقرض، أو الادّخار من خلال ضمان

المجموعة التي تشترك في القرض، وأن النساء الأعضاء يقمن بالضغط على العضو التي لا تقوم بالسداد، وبيّنت نتائج الدّراسة أن المقترضات يعرفن بأنهن مسؤولات عن سداد قرض زميلتهنّ في حال عدم استطاعتها السداد، كما أن المشتركات لا يقبلن أو لا يرغبن الاستمرار بالتعامل مع المقترضات اللواتي لا يلتزمن بالسداد، وأن أغلب أفراد العيّنة يفضل الحصول على القرض بشكل فردي أكثر من الحصول على القرض مجموعة للحصول على الاستقلالية في الحصول على القرض، وتجنّب أي مشاكل قد تحدث بين الأعضاء في حال عدم التزام المشتركات بالدفع.

والدّراسة تتفق مع النظرية الماركسية الصراعية التي تشير إلى أن الصراع يحدث نتيجة لغياب التوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين، فهي ظاهرة عضوية في الحياة الإنسانية والعلاقات السائدة بينها(الحجازي، 2009)؛ أي أن الصراع الذي قد يحدث بين الأعضاء في الجمعية يعود إلى أسباب مادية، وإلى القيم والأفكار المتباينة، من خلال استيلاء أحد الأعضاء على نصيب عضو آخر في الجمعية على حقه باستلام المبلغ المطلوب في موعد دوره، وهذا يؤدي إلى صراع بين الأعضاء وعدم استمرارية هذه الجمعيات، خاصة أنه ليس هناك عقود قانونية تبيّن تفاصيل هذه الشراكة والحقوق وتنظيم الأدوار؛ ما يجعلها محفوفة بالمخاطر لعدم وجود شيء يثبت حق الفرد، والتي تعتمد على الثقة المتبادلة بين الأعضاء والاشتراك الطوعي فيها.

التساؤل الخامس: هل توجد فروق في مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها تعزى لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية والمهنة، وأفراد الأسرة؟

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في مدى معرفة المرأة الأردنية للجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمهنة، وأفراد الأسرة، في حين أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًّا في مدى معرفة المرأة الأردنية للجمعيات الشهرية وفقا لمتغيّري المؤهّل العلمي والحالة الاجتماعية، وكانت الفروق لصالح البكالوريوس والشهادة العليا على حساب الثانوية العامة بالنسبة لمتغيّر المؤهّل العلمي، ولصالح متزوجة على حساب مطلقة بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية، وقد تفسّر هذه النتيجة بناء على أن التعليم يحسّن من مستوى الوعي لدى المرأة العضو في الجمعية الشهرية،

فهي قادرة على إصدار الأحكام الصائبة على أعضاء المجموعة، فهي تشترك عند الحاجة، وتعرف مع من تشترك، وتحدد الهدف من اشتراكها، وفيما إذا كان المبلغ المقتطع يتناسب مع مقدار دخلها. أما من حيث الحالة الاجتماعية، فإن المتزوجة أكثر حرصًا على الاشتراك في الجمعيات لحلّ المشكلات المالية التي تواجه الأسرة، فهي أكثر إحساسًا بمشكلات الأسرة وأَكثر تلمّسًا لها.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في معرفة أدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، المهنة، وأفراد الأسرة، في حين أظهرت أن هناك فروقًا دالة إحصائيًّا في مدى معرفة المرأة الأردنية بأدوار الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّر الحالة الاجتماعية، ولصالح متزوجة على حساب عزباء ومطلقة، ويمكن تفسير النتيجة بأن المتزوجة أكثر استقلالًا ماليًّا، وأكثر قدرة على اتخاذ القرار في الأسرة، فهي أكثر تقديرًا لحاجة الأسرة المالية، وهي من يدير موارد الأسرة، كما أنها تسعى لتحسين الحالة الاقتصادية للأسرة، وأكثر سعيًا لتحقيق الأدوار النفسية والاجتماعية والتنموية للأسرة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في معرفة آثار الجمعيات الشهرية الإيجابية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة، وأفراد الأسرة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه (بغض النظر عن العمر، أو المهنة، أو الحالة الاجتماعية، والمؤهّل العلمي، وعدد أفراد الأسرة)، فهم يرون أن الجمعيات الشهرية لها آثار إيجابية في مواجهة المشكلات الاقتصادية الطارئة التي تواجه الأسرة، فهي لا تحتاج إلى معاملات رسمية، ولا إلى روتين المؤسسات المصرفية المعقد.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في خطورة الجمعيات الشهرية وفقًا لمتغيّرات: العمر، والمؤهّل العلمي، والحالة الاجتماعية، وأفراد الأسرة، وهذا يشير إلى اتفاق الأعضاء على وجود مخاطر من الاشتراك بها قد تأتي هذه المخاطر من داخل الأسرة، والمتمثل في عدم رضا الزوج عن الاشتراك، أو حول التصرف في قيمة الجمعية أو خلافات بين الأعضاء وعدم الالتزام، وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًّا في خطورة الجمعيات وفقًا لمتغيّر المهنة، وهذا يشير إلى أن العاملين في القطاع الحكومي أكثر وعيًا وإدراكًا بهذه المخاطر، وهذا قد يأتي من

خبرتهم العملية ومواجهتهم لهذه الإشكالات التي تنتج عن التعامل الجمعيات الشهرية، فرواتب القطاع الحكومي محدودة، فأي تأخير أو فقدان للجمعية لا يمكن تعويضه كون الراتب قليلًا، ولا يسدّ احتياجات الأسرة.

3.4 التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدّراسة، فإنه يمكن عرض واستنتاج التوصيات الآتية:

1- أهميّة وضرورة وجود وحدة في البلديات لتوثيق عقود الجمعيات للمحافظة على حقوق الأفراد.

2- وجود منظمات أهليّة تدير هذا النوع من المشاريع، وتضمن حقوق النساء والرجال لأهميته على دخل الأسرة والفرد، خاصة الأسرة التي تكون فيها المرأة هي المعيلة.

3- ضرورة تشجيع المرأة على استثمار المال الزائد عن الحاجة في جمعيات شهرية، لارتفاع معرفة المرأة الأردنية بتأثيرِ وأدوارِ الجمعيات الشهرية في حياتها اليومية.

4- ضرورة تشجيع المرأة على الاشتراك في الجمعيات الشهرية بعد توعيتها باتباع الطرق القانونية المتمثلة بتوثيق حقوق المشتركات، حيث إن الجمعيات الشهرية تسهم في تمكين المرأة نفسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وتشكل أرضيّة لبناء مشروع استثماري صغير.

5- ضرورة تشجيع المرأة على الاشتراك في الجمعيات الشهرية، خاصة غير العاملة، حيث إن الاشتراك في تلك الجمعيات أحد أوجه الادّخار النافع، وتحت الطلب عند الحاجة، ويرسخ إيمانهنّ بدورهنّ الفاعل في الأسرة.

6- ضرورة وجود توثيق قانوني للجمعيات الشهرية يضمن حق المشاركات فيها، حيث أظهرت النتائج مدى خطورة مرتفع من وجهة نظر أعضاء عيّنة الدّراسة.

7-إن اشتراك المرأة في الجمعيات الشهرية يعدّ مؤشرًا على رغبتها وحاجتها إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي. لذا؛ فمن الضروري إقامة برامج تساعد على تمكين المرأة في مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

8-إجراء مزيد من الأبحاث والدّراسات عن الجمعيات الشهرية لدى عينات أخرى غير عيّنة الدّراسة الحالية، للاستفادة من نتائج الدّراسة الحالية، كإجراء دراسة تتعلق في مشاركة الرجل وانخراطه في الجمعيات الشهرية.

9-إجراء دراسات تتعلق بالنوع الآخر من الجمعيات الشهرية غير الوجاهية، وهي الجمعيات الإلكترونية التي تتم عن طريق الإنترنت.

المراجع

أولًا: المراجع العربية.

القرآن الكريم.

إبراهيم، أكرم نشأت (2004). **سياسة الوقاية من الجريمة، مجلة الأمن والقانون،** كلية شرطة جبي، الإمارات، السنة 12، العدد الثاني، يوليو 2004

ابن منظور (1985). لسان العرب، إيران.

أبو عبد الرحمن (2009). **الجمعيات الشهرية-التنظيم المالي للأسرة** (Maasrof.Wordpress.Com) تاريخ الدخول 15/2/2020 الساعة 2م.

أحمد، مالك عبد الحسين (2012). **تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية،** مجلة الاقتصاد الخليجي – مركز دراسات الخليج العربي، العدد 23، ص 110 – 135، جامعة البصرة، العراق.

أمين، مصباح (2018). **جمعيات مالية تقود أصحابها للمحاكم بتهمة النصب والاحتيال، الإمارات اليوم،** المس نت- رؤية عالمية...بهوية إماراتية_ أخبار رأس الخيمة https://www.emaratalyoum.com/local

إيلبورغ، كاترين، وآخرون (2013). **المرأة والعمل والاقتصاد "مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين،** مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة.

آل سيف، عبد الله بن مبارك (2012). **الأنظمة التعاونية تأصيلها وتجارب الدول فيها،** الرياض، المملكة العربية السعودية.

آل عبدالله، أعياد عبد الرضا (2006). **دور مصر في النظام الشرق أوسطي وآفاقه المستقبلية،** رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد.

بيومي، محمد أحمد(1986).**المجتمع والثقافة والشخصية**- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، مصر.

البداينة، ذياب؛ عارف الخطار؛ خولة الحسن؛ رافع الخرشة (2013). **نظرية علم الجريمة،** دار الفكر، عمّان، الأردن.

البلوشي، عايدة (2013). **الجمعيات الشهرية** .... قرض بلا فائدة تاريخ الدخول 14/3/2021الساعة 9م www.alwatan.com (2013).

ثابت، مناهل. **بدائل الطاقة لاقتصاد ما بعد كوفيد-19**. https://www.albayan.ae/opinions/articles/2021..

تاريخ الدخول 10/5/2021 الساعة9 م.

الجبرين، عبد الله علي بن عبد العزيز (1995). **جمعية الموظفين وأحكامها في الفقه الإسلامي**، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، مجلد 43، الرياض، السعودية.

جعفر، فرح (2010). **الاستدامة المالية والاقتصادية لجمعيات الائتمان والادّخار الممارسة والتطبيق**. بحث منشور، جامعة الخرطوم، السودان.

الجمعيات المالية مغامرة غير قانونية لفك الأزمات الطارئة – محليات-حوادث وقضايا – الإمارات اليوم، (2020). https://www.emarat-alyom.com . تاريخ الدخول 2020/12/30 الساعة 10م.

جونز، فيليب (2010). **النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية**، ترجمة د. محمد ياسر الخواجة، جامعة طنطا، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر.

حجازي، أكرم (2009). **النظرية الاجتماعية "الموجز في النظريات الاجتماعية التقليدية والمعاصرة**، جامعة تعز، اليمن.

الحديد، لارا أحمد عبد الله؛ وحمزة خليل الخدام (2015). **دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظة إربد**، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 8 (2)، ص 241-259، عمّان، الأردن.

الحسن، إحسان محمد (2015). **النظرية الاجتماعية المتقدمة – دراسة تحليلية في النظرية الاجتماعية المعاصرة**، ط3: دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

الحسن، إحسان محمد (2010). **النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

حسن، محمد إحسان (1999). **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت.

حماد، جمال محمد(2016) . **دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف**، جامعة عين شمس– كلية الآداب، مصر.

الحسين، إيناس أحمد محمد (2007). **أثر الجمعيات التعاونية الزراعية على التنمية الريفية**، رسالة ماجستير، مكتبة جامعة الخرطوم: السودان.

الحوراني، محمد عبد الكريم (2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع–التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع**، ط1: دار مجدلاوي، جامعة اليرموك، الأردن.

خضر، منار عبد الرحمن؛ وسناء محمد النجار (2015). **مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها على سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة**، جامعة أم القرى، القاهرة.

خلف الله، محمد عثمان (1998). **مبادئ التعاون النظرية والتطبيق في القانون المقارن والتجربة السودانية**، كلية القانون جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

خليل، أحمد (2019). **شاهد على الفقر**، وزارة الثقافة، سلسلة دراسات ومشاهدات، عمان– الأردن.

دياب، عبد الغني (2019). **الجمعيات الإلكترونية، شارك في جمعية إلكترونية الآن**، أشهر5 تطبيقات لتنظيم وتحويش أموالك، https://shbabbek.com. 2019 تاريخ الدخول 2019/11/24، الساعة 9م.

دائرة الإحصاءات العامة (2021). أعداد السكان المقدر للمملكة حسب المحافظة والتجمع والجنس والأسر، عمّان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة (2019). تقرير إحصاءات المرأة الأردنية، عمّان، الأردن.

الدبابنة، عبير؛ وصلاح طاهر (2016). **المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن واقع وتحديات القطاع الخاص**، مركز الفنيق، عمّان، الأردن.

الدعمة، إبراهيم (2002). **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمّان، الأردن.

الرحيلي، سوزان صالح (2017). **دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة بالمجتمع السعودي**، مؤتمر المرأة العربية في منظومة تنمية الموارد البشرية التمكين وزيادة المشاركة في سوق العمل، جامعة أُم القرى، السعودية.

الأزهر، العقبي (2012). **المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي**. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

الساعدي، عمار جبار عيسى (2012). **أثر توظيف برنامج الكورت في اكتساب المفاهيم البلاغية وتنمية المهارات النقدية عند طالبات معاهد إعداد المعلمات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.

السعدي، إسماعيل(2002). **الثقافة والثقافة الفرعية – تحليل في المحتوى والخصائص النموذجية**– جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

شاهين، بهاء (2000). **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.

شحاتة، حسن؛ وزينب النجار (2003). **معجم المصطلحات والنفسية**، عربي– إنجليزي، إنجليزي– عربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

شركة تؤسس نظام الجمعيات الإلكترونية (لمّة) (2013) 2013, https://eqte.net/category تاريخ الدخول 2019/11/24، الساعة 9م.

صحيفة الاتحاد (2010). **الجمعيات المالية بين الموظفين للهروب من زوبعات البنوك**. https://www.alittihad.ae/artical/90764/2010 تاريخ الدخول 2019/11/24م الساعة 10م.

الصفدي، سماح ديب (2004). **منهجية الأقراض بضمان المجموعة (دراسة حالة برامج الأقراض بضمان المجموعة والادّخار في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزّة، فلسطين.

الصندوق الأردني الهاشمي (2013). **مشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة**، عمّان، الأردن.

عبد الجواد، مصطفى خلف (2002). **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، مركز البحوث والدّراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر.

عبد العال، أميرة حسن (2011). **إدارة المرأة المعيلة للأزمات الأسرية وعلاقتها بدافعتيها للإنجاز**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

عبد العظيم، صالح سليمان(2014). **النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي**، دراسات مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، جامعة عين شمس، مصر.

عبود، سامح سعيد (2015). نشوء وتاريخ الحركة التعاونية وتطورها، الحوار المتمدن، (https://m.ahewar.org)

عثمان، إبراهيم؛ وساري سالم (2010). **نظريات في علم الاجتماع**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة، مصر.

عثمان، الصادق (2014). **عمل المرأة الجزائرية خارج البيت وصراع الأدوار** –دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية برقان ولاية أدرار، جامعة محمد خيضر –بسكرة –، الجزائر.

عمر، محمد عبد الحليم (2005). **التمويل التعاوني (الأُسس، الواقع، المقترحات)**، مؤتمر دولي حول التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع والآمال جامعة الأزهر، مصر.

علي، إسماعيل علي (1995). **نظرية التحليل النفسي واتجاهاتها الحديثة في خدمة الفرد**، دار المعرفة الجامعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.

العتيبي، محمد الفاتح (2010). **المنظمات التعاونية النسوية كحاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مؤتمر منتدى المرأة العاملة، السودان.

العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2008). **مساهمة النظام التعاوني في تفعيل منظمات المجتمع المدني**. مركز المرأة للإسلام والتنمية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، السودان.

العتيبي، محمد الفاتح (2011). **دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر**، المؤتمر الاقتصادي بجامعة الأحفاد، الخرطوم، السودان.

العسيلي، رجاء؛ ونادية ربايعة (2011). **دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والأبحاث المحكمة 1(23)، 119-156، فلسطين.

العصيمي، محمد بن سعد (2014). **أحكام جمعية الموظفين**، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (104)، 263-306، الرياض السعودية.

العلي، عبد الستار؛ عامر إبراهيم قنديلجي؛ غسان العمري (2006). **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، الأردن.

غربي، محمد؛ إبراهيم قلواز (2019). **النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية** . مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 1(3)، 162-185، جامعة عمار ثليجي، الجزائر.

غنيم، أحمد محمد (2004). **مداخل إدارية معاصرة لتحديث المنظمات**، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر.

غيث، محمد عاطف (2006). **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر.

الغريب، عبد العزيز بن علي 2012). **نظريات علم الجريمة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، السعودية.

قاموس أكسفورد (1989)، جامعة أكسفورد.

قاموس المعاني.

قاموس ويبستر (Webster, 1993).

قانون ونظام الجمعيات المالية الإلكترونية (2019). **المركز العالمي لحماية التجارة الإلكترونية** (Wcpec-2011) الساعة (7) مساءً. https://www.wcpec.com. تاريخ الدخول(2019/11/23م).

قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة (1952) وتعديلاته لسنة (2017م).

قرعوش، عائشة حسن (2019). **في مدينة دير دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا: دراسة ميدانية عطية**، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مجلد 41(26)(89 -118) ، جامعة البعث، سوريا.

القانون المدني الأردني رقم (30) لسنة (1952) وتعديلاته المعدل رقم (22) لسنة (2017م).

الكرام، جهاد (2004). **العمل التطوعي**، المركز الثقافي الأمريكي، عمّان، الأردن.

لطفي، طلعت إبراهيم؛ كمال عبد الحميد الزيات (2009). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ط2، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة.

اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية (2011)، **دراسة: المرأة الأردنية الأولى عربيا في التكنولوجيا**. http://www.women.jo/ar/news تاريخ الدخول 2020/3/14م.

اللجنة الوطنية لشؤون المرأة (2016). **دراسة حول الوضع التنظيمي والتشريعي للجمعيات التعاونية في الأردن**. التعاونيات كوسيلة لتمكين المرأة اقتصاديًّا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، عمّان، 29 أيار.

اللحام، أحمد الأصفر (2005). **أثر المستوى المعيشي للأسرة في المعاني الاجتماعية لعمل المرأة**، مجلة شؤون اجتماعية، المجلد 22(85)، 9-39، جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية المتحدة.

محمود، معوض محمود معوض (2015). **دور الجمعيات الأهليّة في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لدى المرأة المعيلة: دراسة مقارنة بين الريف والحضر**. (رسالة دكتوراه)، جامعة عين شمس، مصر.

مدكور، إبراهيم (1983). **المعجم الفلسفي**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.

مصطفى، إبراهيم (1972)، **المعجم البسيط**، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة.

مصطفى، جمانة. (2011). **قرض بدون فائدة والكفيل هو الثقة**. الجمعية الدورية: تكافل اجتماعي في مواجهة الضغوط الاقتصادية المتسارعة https://alghad.com.

معجم المعاني الجامع.

مكتب العمل الدولي (2013). **مواضيع المشاركة الاقتصادية والقدرة على الاختيار والوصول إلى العدالة في الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية**. التقييم القطري للمساواة بين الجنسين، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منصور، رشا رشاد محمود (2015). **وعي ربّة الأسرة بإدارة مواردها وعلاقته بالدخل غير المنظور**، مجلة الاقتصاد المنزلي. مجلد 60(2)، 159-179، جامعة بنها، مصر.

منظمة العمل الدولي (2018). **تعزيز المشاريع المستدامة**، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الجلسة 96، جنيف.

الموسوعة العربية العالمية (1999). **مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع** دائرة المعارف العالمية، المكتبة الوقفية للكتب ط2.

الأمم المتحدة (2019). **ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين**، تقرير التنمية البشرية.

نصر، ناهد السيد أحمد (2017). **المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيّرات الاجتماعية والنفسية لدى المرأة المصرية المعيلة**، مجلة كلية التربية، المجلد 172 (2)، 173-224، جامعة الأزهر، مصر.

النمروطي، خليل؛ وسيم الهابيل (2014). **فاعلية برنامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الصغيرة الفقيرة: دراسة تطبيقية على برنامج**

التمكين الاقتصادي (ديب)، مجلة الجامعة الإسلامية للدّراسات الاقتصادية والإدارية، غزّة، فلسطين.

(ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/).

الوريكات، عايد عواد (2013). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

الوريكات، عايد عواد (2004). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، عمّان، الأردن.

الوليدات، عريب عبد الرحمن؛ وأمل محمد الخاروف (2019). **دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا(2010–2014)**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46(1)، 15–47، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

يسري، منى (2019). **المرأة المعيلة: فريسة ثقافة مجتمعية مشوهة وتشريعات معلقة**، مجلة الديموقراطية، المجلد19(75)، 115–119، مصر.

يوكوماتسويا؛ وفاطمة أبو كف (2002). **المشاريع الإنتاجية وتمكين المرأة**، ترجمة عبدالله القدسي، السكان والتنمية، العدد 9.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Andersen, L. E. & Nina, O. (1998**). Micro-credit and group lending: The collateral effect** (No. 01/98). Documento de Trabajo.

Anderson, S. & Baland, J. M. (2002). **The economics of roscas and intrahousehold resource allocation**. **The Quarterly Journal of Economics,** 117(3), 963-995.

Anerson, Margaret & Patricia, Hill Collins.(2001). **Fouth Edition. Race, Class, and Gender, AnAnthology**. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Co.

Ashraf, N. Karlan, D. & Yin, W. (2010**). Female empowerment: Impact of a commitment savings product in the Philippines,** World development, 38(3), 333-344.

Banerjee, A. V. & Duflo, E. (2007**). The economic lives of the poor**. Journal of economic perspectives, 21(1), 141-168.

Bertrand, M., Karlan, D., Mullainathan, S., Shafir, E., & Zinman, J. (2010). **What's advertising content worth? Evidence from a consumer credit marketing field experiment**. The quarterly journal of economics, 125(1), 263-306.

Bergoffen, Debra B.et al. (2011). **Confronting Global Gender Justice: Women's Lives**, Human Rights. London: New York: Routledge.

Deaton, A. (2006). **Purchasing power parity exchange rates for the poor**: using household surveys to construct PPPs. MIMEO, Princeton August.

Dupas, P. & Robinson, J. (2009). **Savings constraints and microenterprise development**: Evidence from a field experiment in Kenya. American Economic Journal: Applied Economics, 5(1), 163-92.

Garon, S. (2006). **The transnational promotion of saving in Asia. 'Asian values' or the 'Japanese model'**. The ambivalent consumer: Questioning consumption in East Asia and the West, 163-187.

Garon, S. M., & Maclachlan, P. L. (Eds.). (2004). **The ambivalent consumer: questioning consumption in East Asia and the West.** Cornell University Press.

Gugerty, M. K. (2007). **You can't save alone: Commitment in rotating savings and credit associations in Kenya**. Economic Development and cultural change, 55(2), 251-282.

Guth, R. A. (2008). **Giving a lot for saving a little** (Gates foundation to invest in programs to help collect deposits for the world's poor). Wall Street Journal, A11.

Hoque, M. & Itohara, Y. (2009). **Women empowerment through participation in micro-credit programme**: A case study from Bangladesh. Journal of Social Sciences**,** 5(3), 244-250.

Horioka, C. Y. (2004). **Are the Japanese unique?** An analysis of consumption and saving behavior in Japan.

Ivatury, G. & Mas, I. (2008). **The early experience with branchless banking.** CGAP Focus Note, (46).

Dean Karalan, D. & Morduch, J. (2009). **The Financial Access Initiative is a consortium of researchers at New York University, Harvard,** Yale and Innovation for Poverty Action NYU, Wagner Graduate School 295 Lafayette street.

Laibson, D. (1997). "**Golden Eggs and Hyperbolic Discounting**". Quarterly Journal of Economics 112, 443-477.

Lakwo, A. (2007). **Microfinance, rural livelihoods, and women's empowerment in Uganda.** Leiden: African Studies Centre.

Lorber,Judith.(1998).**Gender Inequality: Feminist Theories and Pplitics.** Los Angeles: Roxbury.

Malhotra, A. Schuler, S. R. & Boender, C. (2002). **Measuring women's empowerment as a variable in international development**. In background paper prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives (Vol. 28).

Manski, C. F. (2005). **Optimal search profiling with linear deterrence**. American Economic Review, 95(2), 122-126.

Mullainathan, S. & Shafir, E. (2008). **Savings policy and decision-making in low-income households.** Insufficient funds: Savings, assets, credit, and banking among low-income households, 121, 140-142.

(New Webster Dictionary, U.S.A **Lexicon Publication, 1993).**

Paoli, L. (2002). **The paradoxes of organized crime. Crime,** law and social change, 37(1), 51-97.

Platteau, J. (2004). **"Egalitarian norms and economic growth"**, Institutions, Social Norms and Economic Development. Harwood Academic Publishers, Chur.

Rahman, S. & Sultana, N. (2012). **Empowerment of women for social development** (A case study of Shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad, Hyderabad district). Researchers World, 3(3), 50.

Rimaz, S., Dastoorpoor, M., Vesali, S., Saiepour, N., Nedjat, S., Sadeghi, M., & Khoei, E. M. (2015). **Investigation of relationship between social capital and quality of life in female-headed families**. Medical journal of the Islamic Republic of Iran, 29, 270.

Rutherford, S. (2000**)."The need to save"**, The Poor and Their Money. Oxford University Press, New Dehli.

Soman, D. (2003). **The effect of payment transparency on consumption:** Quasi-experiments from the field. Marketing Letters**,** 14(3), 173-183.

UNCATD, (2002).**Opportunities Rising for Women in E-Commerce.** http://unctad.org/en/pages/pressReleaseArchive.

Wright, G. A. & Mutesasira, L. K. (2001). **The relative risks to the savings of poor people.** Small Enterprise Development, 12(3), 33-45.

الملاحق

ملحق(أ)

أداة الاستبانة في صورتها الأولية

استبانة المُحكّمين

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية الدّراسات العليا

الدكتور/ة: ..... الفاضل/ة.

تحية طيبة، وبعد؛

فنظرًا لما تتمتعون به من معرفة وخبرة أكاديمية نيرة، أرجو التكرم بتحكيم استبانة الدّراسة أدناه، إذ تقوم الطالبة بإجراء دراسة بعنوان "**مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية على المتعامِلِينَ بها "مدينة الكرك أُنموذجًا**"، وذلك استكمالًا على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة، راجيةً إبداء رأيكم العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الطالبة: سوزان نعيم الشمايلة **المشرف: أ. د حسين طه المحادين**

(جامعة مؤتة، 2021)

*** أهداف الدّراسة:**

6- تحديدُ مدى معرفةِ المرأةِ الأردنيةِ بالجمعياتِ الشهريةِ في حياتها اليومية.

7- بيان مدى معرفة المرأة للأدوار النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصاديةُ للجمعيات الشهرية على أعضاء هذه الجمعيات.

8- الكشفُ عن التأثيرات المصاحبةِ لقيامِ الجمعياتِ الشهريةِ عند اشتراك المرأة الأردنية في هذا النوع من الجمعيات.

9- الكشف عن خطورةِ الجمعياتِ الشهريةِ على المتعاملِينَ بها.

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية

1-العمر بالسنة: 18-22 ☐ 23 -27 ☐ 28-32☐ 33-37 ☐ 38 فأكثر ☐

2-الحالة الاجتماعية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

3-المؤهّل العلمي: ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ شهادة عليا ☐

4-المهنة: ربة بيت ☐قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ أخرى ☐

5-اشترك الآن في جمعية شهرية: نعم ☐ لا ☐

الجزء الثاني: محاور الدّراسة

المحور الأول: (المعرفة): وتشير إلى درجة مدى الوعي والعلم بفوائد الجمعيات الشهرية وخطورتها، حسب متغيرات هذه الدّراسة، **لذا** يرجى وضع الإجابة التي ترى أنها مناسبة في المكان المخصص، علمًا بأن الإجابات سيتم قياسها من خلال تدريج ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

الرقم	الفقرات	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	ملاحظات
المحور الأول: مدى معرفة المرأة بالجمعيات الشهرية.						
1	أحرص على ادخار مبلغ من المال شهريًّا لوقت الحاجة.					
2	أُخصص جزء من دخلي الشهري كاستثمار طول الأجل لأبنائي.					
3	أقوم بالاشتراك في جمعية ادخارية مع زميلاتي بهدف الادّخار.					
4	ألجأ للادخار مع الجيران لحل الأزمات المالية الطارئة على الأسرة.					
5	استفيد من تجارب زملائي بالادّخار الجماعي لتحسين مستوى المعيشي.					
6	أخصص مبلغ من دخل الأسرة شهريًا ضمن جمعيات لغايات العلاج.					
7	أراعي عدم الإسراف عند الإنفاق من دخل الأسرة لادخار شهريًّا لتعليم أولادي.					
8	أعتقد أن للظروف الاقتصادية الصعبة أثر في نوعية وتمكين المرأة للاشتراك في الجمعيات.					

9	أرى أن إعطاء الحرية للمرأة في العمل والإنتاج ضمن مجتمعها دور كبير في الالتزام بالادّخار الجماعي من خلال المجتمعات الشهرية.					
10	تساعد الجمعية الشهرية على ادخار الأموال وضبط الصرف.					
11	الجمعيات الشهرية تتميز عن قروض البنوك بعدم وجود فوائد تجهد الفرد لفترات طويلة.					
12	قد تمكني الجمعيات من تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية مدرة للدخل.					
13	أبعدتني المشاركة في الجمعيات الشهرية عن القروض الربوية والادّخار البنكي.					
14	الجمعيات الشهرية مصدر للتكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس.					
15	عرفت قيمة الأموال وأهميتها في تحقيق الاستقلال المادي من خلال اشتراكي بالجمعيات الشهرية.					
16	أدرك أن للجمعيات الشهرية مخاطر من الاشتراك فيها لأنها غير مرخصة وغير قانونية					

المحور الثاني: (أدوار الجمعيات الشهرية): والتي تشير إلى مجموعة من المهام والواجبات التي تساهم بها الجمعيات الشهرية في حياة المرأة الأردنية بهدف تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها.

الرقم	الفقرات	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	ملاحظات
المحور الثاني: أدوار الجمعيات الشهرية.						
17	تساعدني الجمعيات الشهرية في توسيع شبكة علاقاتي الاجتماعية والتعرّف على أعضاء جدد وثقافات مختلفة من خلال التواصل مع بقية المشاركات من النساء المعيلات.					
18	توفر الجمعيات الشهرية أفكارًا إبداعية للعاملات تساعدهن على ادخار جزء من الرواتب الشهرية.					
19	زادت قدرتي على التفاعل والتعاون مع الأخريات في توفير جزء من المال كل نهاية شهر لكوني لم أكن أمتلك القدرة على ضبط مصروفي الشهري.					
20	تعلمت عدم الاستسلام للظروف المالية الطارئة وسد الحاجات الاجتماعية والشخصية من خلال مشاركتي التنموية في الادّخار الجماعي.					

21	تعلمت من خلال الجمعيات الشهرية طرقًا متنوعة أستطيع من خلالها الخروج من دائرة الخوف والقلق المستقبلي التي تلازمني.					
22	تواصلي مع المشاركات في الجمعيات الشهرية زودتني بطرق حول ترشيد الاستهلاك، والتخلص من الارتباطات المالية كالدين والأقساط.					
23	ساعدتني مشاركتي بالجمعيات الشهرية على رفع ثقتي بنفسي والتعرّف على المزيد من الناس وأفكارهم وبالتالي المزيد من الدعم الاجتماعي.					
24	عززت الجمعية الشهرية التي أشترك بها قدرتي على التحكم بالأزمات مع زوجي.					
25	للجمعيات المالية دور نفسي في تحقيق وإشباع الرغبات الروحية المختزنة في الضمير وتحقيق للذات الإنسانية.					
26	استطعت ضبط نفسي وانفعالاتي عندما اشتركت بالجمعية الشهرية.					
27	تعتبر الجمعيات التزامًا شخصيًّا					

	غير رسمي.					
28	الجمعيات الشهرية تمكن الفرد من تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية مدرة للدخل.					
29	تسهم المشاركة في الجمعيات في الاستقلالية الاقتصادية للمرأة والاعتماد على الذات.					
30	يرتبط المشاركة في الجمعيات الشهرية ارتباط وثيق في تحقيق المرأة لذاتها.					
31	تحسين الإنفاق على الاحتياجات الأساسية وتحسين الدخل الاقتصادي للفرد والأسرة.					
32	تسهم المشاركة في الجمعيات الشهرية في مشاركة المرأة في التنمية الشاملة.					
33	الجمعيات تلزم الأسر ذات الوضع الاقتصادي المتدني في زيادة مشاركة المرأة في جمع المال من خلال مشاركتها في الجمعيات الدورية.					

المحور الثالث: تأثير الجمعيات الشهرية: وهي مجموعة التأثيرات التي تظهر على المتعامِلِينَ بالجمعيات جراء تطبيقها.

الرقم	الفقرات	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	ملاحظات
المحور الثالث: تأثير الجمعيات الشهرية.						
34	تساعدني وجود شبكة إنترنت على المشاركة بالجمعيات الإلكترونية لسد الحاجات الأساسية.					
35	تشجعني المساهمة في الجمعيات الشهرية على ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة.					
36	تتيح المشاركة بالجمعيات الشهرية الاستقلالية المالية في احتياجاتي الاجتماعية والشخصية عن باقي احتياجات الأسرة.					
37	زودتني المشاركة بالجمعيات الشهرية بفرصة حرية الرأي ومشاركة زوجي بالقرارات الأسرية المالية.					
38	تتيح المشاركة بالجمعيات الشهرية الإلكترونية الاطلاع على الفرص الاستثمارية للمرأة للاستفادة منها عند ادخار					

	المبالغ.					
39	ساعدتني مشاركتي بالجمعيات النسائية الوصول إلى مصادر التمويل مما شجعني على إنشاء الأعمال المتنوعة.					
40	بعد مشاركتي بالجمعيات النسائية الشهرية أصبح العبء المادي الشهري أقل بعد مساعدتي لزوجي في توفير المبالغ الخاصة بتعليم أبنائي.					
41	أدت مشاركتي بالجمعيات النسائية الشهرية إلى التقليل من مدى المشكلات الأسرية والنزاعات التي تحصل داخل البيت بسبب الضغوطات المالية.					
42	أتاحت لي مساهمتي بالجمعيات النسائية الشهرية فرصة مشاركة أفراد المجتمع أو السيدات من حولي وتوسيع إطار العلاقات بهنَّ.					
43	أصبحت عضو فعال في المجتمع واكتساب صداقات ومعارف جديدة، ولدي القدرة للتواصل مع الآخرين من خلال التعاون المجتمعي.					

44	إن للجمعيات الشهرية تأثير على البنوك الرسمية حيث ضعف وقل توجه الأفراد إلى القروض البنكية لما لها من فوائد عالية وطول مدة القرض.					
45	إن للجمعيات الشهرية تأثير على قرارات التوفير والادّخار من خلال تجاربهم الشخصية وتأثير الأقران من خلال الادّخار بالتعلم الاجتماعي أو التقليد الاجتماعي.					
46	لقد أسهمت مشاركتي في الجمعيات في تبني مشروع اقتصادي ناجح.					
47	ساعدتني الجمعيات في تدبير وإدارة شؤون المنزل.					
48	لقد تركت الجمعيات الشهرية أثرًا إيجابيًّا بشكل مجمل في علاقتك مع زوجك وحياتك الأسرية.					
49	أثرت مشاركتك في الجمعيات على علاقتك مع مجتمعك.					
50	الجمعيات الشهرية تجعل المرأة قادرة على المساهمة في حل المشكلات التي تواجه أفراد أسرتها.					

51	الجمعيات لها في أثر في بناء الوعي والقدرات الذاتية للمرأة لتشارك في صنع القرار المتعلق بأسرتها والتخطيط للمستقبل.					
52	تمكن الفرد من التفكير في مشروع يخدمه سواء بناء منزل أو الزواج أو مشروع صغير أو غير ذلك في وقت محدد وحسب الدور					
53	القضاء على المديونيات لدى الشباب، والبعد عن فوائد البنوك.					
54	التغلب على الظروف النفسية في إيجاد مصدر يعين في تمويل مشروع معين.					
55	زيادة ادخار الأسرة وزيادة الدخل وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لها.					
56	زادت ثقتي بنفسي والاعتماد على الذات.					
57	للجمعيات أثر في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.					

المحور الرابع: خطورة الجمعيات الشهرية: وهو ما يدل على النتائج السلبية والآثار المترتبة جراء وجود خطر ما يتبع اشتراكهن في جمعية شهرية ترتب عليهن التزامات مالية واجتماعية غير معلومة بالمعنى القانوني.

الرقم	الفقرات	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	ملاحظات
المحور الثالث: خطورة الجمعيات الشهري على المتعامِلِينَ بها						
58	تخيفني فكرة عدم الحصول على المبلغ المالي الخاص بي في نهاية الشهر المحدد لدوري وذلك لعدم معرفتي من هم الأعضاء الآخرين المشاركين معي.					
59	عدم وجود ورقة موثقة قانونيًّا باسم الأشخاص المشاركين معي والدفعات المترتبة علي وعلى الآخرين أمرًا مقلق بالنسبة لي فهو لا يضمن حقي.					
60	يربكني التفكير بطرق لجمع المال المترتب علي في نهاية كل شهر لكوني لا أعمل وهذا يدفعني لعملية تجميع الأعمال لغايات إيصالها نهاية كل شهر لرئيسة الجمعية.					
61	لا يوجد أي ضمانات قانونية في القضاء أو القانون يضمن عملية الادّخار الجماعي وهذا أمر يجعلني أتردد للمشاركة في الجمعيات					

	الشهرية بشكل عام.					
62	سماعي للخلافات التي تحصل بين بعض الأعضاء في بعض الجمعيات لعدم ضمانهم لحقهم وإيصال المبالغ لهم تجعلني أتوتر فلا يوجد وثائق قانونية تجعل الشخص يراجع بحقه أمام القضاء.					
63	الجمعيات الشهرية الإلكترونية والتي يشارك بها البعض من الذين اعرفهم لا تريحني لأنني أثق بالقائم على هذه الجمعيات ولا أعرف من هم المشتركين معي مما يجعلني أخشى ضياع حقي المالي.					
64	أعتقد أن الخوض بالجمعيات النسائية للعاطلات قد يشكل أزمة داخل الأسرة لم يكن الزوج بعلم واطلع على ذلك لكون أغلب ربات الأسر تقوم بتجميع المال بالخفاء بعيدًا عن نفقات الأسرة ًهذت برأي قد يفكك عائلة بأكملها.					
65	من خطورة الجمعيات تفكيك العلاقات الاجتماعية خاصة إذا كان المشاركين بها من نفس المحيط الاجتماعي أو من نفس العائلة لكونها قد تحدث خلافات عند تأخر دفع المبالغ المترتبة مما يحدث فجوة					

	في العلاقات الاجتماعية.					
66	لم أسمع بقضايا مطالبات بحقوق مالية في الجمعيات الشهرية مطلقًا وهذا يجعلني أتردد في المشاركة لكوني لن اضمن حقي قانونيا إن لم أحصل عليه.					
67	أفضل المشاركة بالجمعيات الشهرية للموظفين تحديدًا والذين تجمعهم علاقة عمل واحده لكونهم في بيئة عمل يجعل الفرد يعلم من هم المشاركون ومن هو الرئيس من خلال ضمان حقه على الأقل.					
68	قد ينتج عن الاشتراك بالجمعيات الشهرية مشاكل اجتماعية وخلافات بين الزوجين.					
69	قد تؤدي الجمعيات الشهرية إلى مشاكل وتوقفها لعدم التزام أحد الأفراد بالدفع بشكل منتظم أو وفاة أحد أعضائها.					
70	قد تحول قضايا الجمعيات الشهرية ضد مسؤولي الجمعيات.					
71	عدم وجود عقد أو شهادة شهود يجعل الاشتراك بالجمعيات محفوفة بالمخاطر.					
72	قد تتعرض الجمعيات الشهرية إلى نصب واحتيال والاستيلاء على					

	أمـوال الغيـر لكونهـا غيـر مسـجلة بشكل قانوني.					
73	انسـحاب بعـض الأعضـاء لظـروف عائلية وعدم الالتزام بالدفع.					
74	الاشـتراك بالجمعيـات يعتمـد علـى الثقـة بـين الأفـراد وإقنـاع الآخـرين بالانضمام لها بدون ضوابط قانونية لحماية أعضائها من النصب.					

ملحق(ب)

الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية الدّراسات العليا

أخواتي العزيزات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة "**مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها "مدينة الكرك أُنموذجًا**". ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة آمل التكرم بتعبئتها بكل مصداقية بوضع علامة (✓) تحت أدق الخيارات المطروحة أمام كل عبارة، علمًا أن ما يرد من إجابات في هذه الاستبانة سيستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

الطالبة: سوزان نعيم الشمايلة **إشراف: أ. د. حسين طه المحادين**

جامعة مؤتة 2021م

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية:

1-العمر بالسنة:18-22 ☐ 23-27 ☐ 28-32 ☐ 33-37 ☐ 38 فأكثر ☐

2-المؤهّل العلمي: ثانوية عامة فأقل ☐دبلوم ☐ بكالوريوس☐ شهادة عليا ☐

3-الحالة الاجتماعية : عزباء☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة☐

4-المهنة: ربة بيت ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ أخرى ☐

5-أفراد الأسرة: على مقاعد الدّراسة ☐ عاطلين عن العمل ☐عاملين ☐

6-اشترك الآن في جمعية شهرية: نعم ☐ لا ☐

7- سبق وإن اشتركت في جمعيات شهرية: نعم ☐ لا ☐

***أجيبِ على الفقرات الآتية جميعها بوضع الإجابة المناسبة في المربع المناسب لها**

الجزء الثاني: مدى معرفة المرأة بالجمعيات الشهرية.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوافق بشدة
1	أحرص على تخصيص جزء من دخلي الشهري شهريًّا كاستثمار طويل الأجل وضبط مصروفي لوقت الحاجة.					
2	ألجأ للاشتراك في الجمعيات الشهرية للادخار وحل الأزمات المالية الطارئة على الأسرة.					
3	أخصص مبلغ من دخل الأسرة شهريًّا ضمن جمعيات دورية					

	لغايات العلاج وتعليم أولادي.					
4	أعتقد أن للظروف الاقتصادية الصعبة أثر في نوعية وتمكين المرأة للاشتراك في الجمعيات.					
5	الجمعيات الشهرية تتميز عن قروض البنوك بعدم وجود فوائد تجهد الفرد لفترات طويلة وأبعدتني عن القروض الربوية.					
6	قد تمكني الجمعيات من تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية مدرة للدخل.					
7	الجمعيات الشهرية مصدر للتكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس.					
8	عرفت قيمة الأموال وأهميتها في تحقيق الاستقلال المادي من خلال اشتراكي بالجمعيات الشهرية.					
9	أدرك أن للجمعيات الشهرية مخاطر من الاشتراك فيها لأنها غير مرخصة وغير قانونية					

الجزء الثالث: أدوار الجمعيات الشهرية.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
10	تساعدني الجمعيات الشهرية في توسيع شبكة علاقاتي الاجتماعية والتعرّف على أعضاء جدد وثقافات مختلفة.					
11	توفر الجمعيات الشهرية أفكارًا إبداعية للعاملات تساعدهن على ادخار جزء من الرواتب الشهرية.					
12	زادت قدرتي على التفاعل والتعاون مع الأخريات في توفير جزء من المال كل نهاية شهر لكوني لم أكن أمتلك القدرة على ضبط مصروفي الشهري.					
13	تعلمت من خلال الجمعيات الشهرية طرقًا متنوعة أستطيع من خلالها الخروج من دائرة الخوف والقلق المستقبلي الذي يلازمني.					
14	تواصلي مع المشاركات في الجمعيات الشهرية زودتني بطرق للتخلص من					

	الارتباطات المالية كالدين والأقساط.					
15	عززت الجمعية الشهرية التي أشترك بها قدرتي على التحكم بالأزمات مع زوجي.					
16	للجمعيات المالية دور نفسي في رفع ثقتي بنفسي وإشباع الرغبات الروحية المختزنة في الضمير وتحقيق للذات الإنسانية.					
17	تعتبر الجمعيات التزام شخصي غير رسمي.					
18	الجمعيات الشهرية تمكن الفرد من تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية مدرة للدخل تساهم بالتنمية الشاملة.					
19	تسهم المشاركة في الجمعيات في الاستقلالية الاقتصادية للمرأة والاعتماد على الذات.					
20	الجمعيات الشهرية تلزم الأُسر ذات الوضع الاقتصادي المتدني في زيادة مشاركة المرأة فيجمع المال من خلال مشاركتها في الجمعيات الدورية.					

الجزء الرابع: تأثير الجمعيات الشهرية.

الرقم	الفقرات	لا أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
21	تساعدني وجود شبكة إنترنت على المشاركة بالجمعيات الإلكترونية لسد الحاجات الأساسية.					
22	تشجعني المساهمة في الجمعيات الشهرية على ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة.					
23	تتيح المشاركة بالجمعيات الشهرية الاستقلالية المالية في احتياجاتي الاجتماعية والشخصية عن باقي احتياجات الأسرة.					
24	زودتني المشاركة بالجمعيات الشهرية بحرية الرأي ومشاركة زوجي بالقرارات الأسرية المالية.					
25	بعد مشاركتي بالجمعيات النسائية الشهرية أصبح العبء المادي الشهري أقل بعد مساعدتي لزوجي في توفير المبالغ الخاصة بتعليم أبنائي.					

26	أدت مشاركتي بالجمعيات النسائية الشهرية إلى التقليل من مدى المشكلات الأسرية والنزاعات التي تحصل داخل البيت بسبب الضغوطات المالية.					
27	أتاحت لي مساهمتي بالجمعيات النسائية الشهرية فرصة مشاركة أفراد المجتمع أو السيدات من حولي وتوسيع إطار العلاقات بهن من خلال التعاون المجتمعي.					
28	أثرت الجمعيات الشهرية على البنوك الرسمية حيث ضعف وقل توجه الأفراد إلى القروض البنكية لما لها من فوائد عالية وطول مدة القرض.					
29	إن للجمعيات الشهرية تأثير على قرارات التوفير والادّخار من خلال تجاربهم الشخصية وتأثير الأقران من خلال الادّخار بالتعلم الاجتماعي أو التقليد الاجتماعي.					
30	ساعدتني الجمعيات في تدبير وإدارة شؤون المنزل ومواجهة الأزمات المالية الطارئة.					

31	تمكن الفرد من التفكير في مشروع يخدمه سواء بناء منزل أو الزواج أو مشروع صغير أو غير ذلك في وقت محدد وحسب الدور.					
32	التغلب على الظروف النفسية في إيجاد مصدر يعين في تمويل مشروع معين.					
33	للجمعيات أثر في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والثقة بالنفس والاعتماد على الذات.					

الجزء الخامس: خطورة الجمعيات الشهرية على المتعاملِينَ بها.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
34	تخيفني فكرة عدم الحصول على المبلغ المالي الخاص بي في نهاية الشهر المحدد لدوري وذلك لعدم معرفتي منهم الأعضاء الآخرين المشاركين معي.					
35	عدم وجود ورقة موثقة قانونيًّا باسم الأشخاص المشاركين معي والدفعات المترتبة علي وعلى الآخرين أمرمقلق بالنسبة					

	لي فهو لا يضمن حقي.					
36	لا يوجد أي ضمانات قانونية في القضاء أو القانون يضمن عملية الادّخار الجماعي وهذا أمر يجعلني أتردد للمشاركة في الجمعيات الشهرية بشكل عام.					
37	سماعي للخلافات التي تحصل بين بعض الأعضاء في بعض الجمعيات لعدم ضمانهم لحقهم وإيصال المبالغ لهم تجعلني أتوتر فلا يوجد وثائق قانونية تجعل الشخص يراجع بحقه أمام القضاء.					
38	الجمعيات الشهرية الإلكترونية والتي يشارك بها البعض من الذين لا أعرفهم لا تريحني لأنني أثق بالقائم على هذه الجمعيات ولا أعرف من هم المشتركين معي مما يجعلني أخشى ضياع حقي المالي.					
39	من خطورة الجمعيات تفكيك العلاقات الاجتماعية خاصة إذا كان المشاركين بها من نفس المحيط الاجتماعي أو					

	من نفس العائلة لكونها قد تحدث خلافات عند تأخر دفع المبالغ المترتبة مما يحدث فجوة في العلاقات الاجتماعية.					
40	لم أسمع بقضايا مطالبات بحقوق مالية في الجمعيات الشهرية مطلقًا، وهذا يجعلني أتردد في المشاركة لكوني لن أَضمن حقي قانونيًّا إن لم أحصل عليه.					
41	أفضل المشاركة بالجمعيات الشهرية للموظفين تحديدًا والذين تجمعهم علاقة عمل واحده لكونهم في بيئة عمل يجعل الفرد يعلم من هم المشاركون ومن هو الرئيس من خلال ضمان حقه على الأقل إن لزم الأمر.					
42	قد ينتج عن الاشتراك بالجمعيات الشهرية مشاكل اجتماعية وخلافات بين الزوجين.					
43	قد تؤدي الجمعيات الشهرية إلى مشاكل وتوقفها لعدم التزام أحد الأفراد بالدفع بشكل منتظم					

	أو وفاة أحد أعضائها.					
44	قد تحول قضايا الجمعيات الشهرية ضد مسؤولي الجمعيات.					
45	عدم وجود عقد موثق بين الأعضاء يجعل الاشتراك بالجمعيات محفوفة بالمخاطر.					
46	قد تتعرض الجمعيات الشهرية إلى نصب واحتيال والاستيلاء على أموال الغير لكونها غير مسجلة بشكل قانوني.					
47	قد ينسحب بعض الأعضاء من الجمعية الشهرية لظروف عائلية طارئة وعدم الالتزام بالدفع.					
48	الاشتراك بالجمعيات يعتمد على الثقة بين الأفراد وإقناع الآخرين بالانضمام لها بدون ضوابط قانونية لحماية أعضائها من النصب.					

ملحق(ج)

قائمة بأسماء السادة المُحكّمين للاستبانة

قائمة بأسماء السادة المُحكّمين للاستبانة

الرقم	اسم المحكم	درجته العلمية	التخصص	الكلية	الجامعة مكان العمل
1	د. أسيل أكرم الشوارب	أستاذ مشارك	علم النفس التربوي	الكلية التربوية	جامعة البتراء/عمان
2	د. مراد المواجدة	أستاذ مشارك	علم اجتماع/تخصص علم الجريمة	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة مؤتة
3	د. صبري الطراونة	أستاذ مشارك	قياس وتقويم	الكلية التربوية	جامعة مؤتة
4	د. حسن العمرو	أستاذ مشارك	اقتصاديات المال والأعمال	كلية الأعمال	جامعة مؤتة
5	د. أحمد عبد القادر المجالي	أستاذ مشارك	اقتصاديات المال والأعمال	كلية الأعمال	جامعة مؤتة
6	المحامي نور الدين نعيم الشمايلة	أستاذ محامي	قانون	–	مكتب محاماة/عمان

الملحق (د)

كتاب تسهيل مهمة للطالبة لدائرة الإحصاءات /الكرك

كتاب تسهيل مهمة للطالبة لدائرة الإحصاءات /الكرك

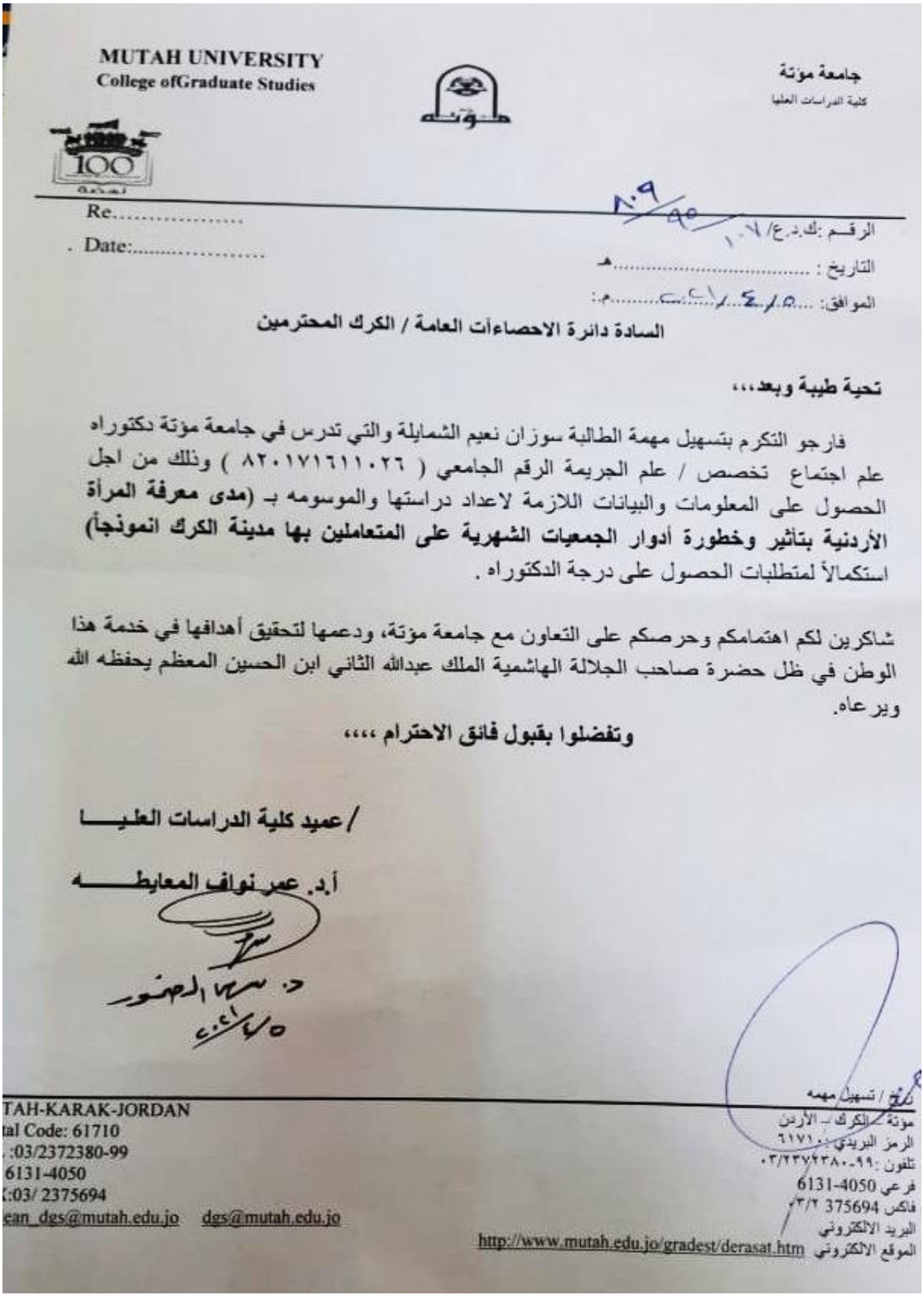

MUTAH UNIVERSITY
College ofGraduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

Re.....
Date:.....

الرقم :ك.د.ع/ ٨٠٩/٩٥/١٠٧
التاريخ : .....هـ
الموافق: ٢٠١٤/٥/٢٠.....م

السادة دائرة الاحصاءآت العامة / الكرك المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

فارجو التكرم بتسهيل مهمة الطالبة سوزان نعيم الشمايلة والتي تدرس في جامعة مؤتة دكتوراه علم اجتماع تخصص / علم الجريمة الرقم الجامعي (٨٢٠١٧١٦١١٠٢٦) وذلك من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد دراستها والموسومه بـ **(مدى معرفة المرأة الأردنية بتأثير وخطورة أدوار الجمعيات الشهرية على المتعاملين بها مدينة الكرك انموذجاً)** استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه .

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة، ودعمها لتحقيق أهدافها في خدمة هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم يحفظه الله ويرعاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

/ عميد كلية الدراسات العليـــا

أ.د. عمر نواف المعايطـــــه

د. سهى الصفور
٢٠١٤/٥/٢٠

TAH-KARAK-JORDAN
tal Code: 61710
:03/2372380-99
6131-4050
:03/ 2375694
ean_dgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo

ح / تسهيل مهمه
مؤتة – الكرك – الأردن
الرمز البريدي ٦١٧١٠
تلفون ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 6131-4050
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

المعلومات الشخصية للطالبة

الاسم: سوزان نعيم زاهي الشمايلة.

التخصص: علم الجريمة

الكلية: كلية العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2021م

العنوان: الكرك